هذا کتاب قطبر

صاحب این کتاب او حریر ... والدی

کتاب لعل
... مصر

الهداية امر من لدنه وكل شيء يرجع ويعود اليه

الحمد لله على ما انعم علينا سوابق النعم ولواحق الكرم

الباقيات الحكم ودقائقها والصلاة على جميع الانبياء

والاولياء خصوصا على نبينا محمد موجه جهات العدالة

وخاتم قصص الرسالة وعلى آله الواصلين واصحابه الكاملين

وبعد يقول الفقير المعتصم بلطفه الابدي حسين بن

معين الدين الميبذي اصلح الله حاله ونور باله

لما رأيت كمال حاجة الانسان وهو نوع الانسان

الى اغلاق العقلية والاهتداء الى اقسام الحكمة اذ بها

يبصر الناظر في حقائق الاشياء بصيرة ومن يؤت الحكمة

في نفسها سواد تركب الجسم منها اولا والتقسيم ان

تعال البداهة يحكم بان يتداخل الجوهر مع مطلق والخ

بغير ما فيها فعلها فقسمه المعترض فلا يحسن قوله ان

امتناع التداخل انما هو في المقادير من حيث هي مقادير

ثم امتناع التداخل في المقادير انما هو من حيث هي

مقادير وقد يجاب على اصل الاعتراض بان يقال

الناظر معترف بان المجموع الخطين اعظم من

احدهما في الطول فلو تداخل الخط المستقيم المتوسط

بين الخطين الموضين في احدهما لم يكن اعتدا خلال

في الطول من احدهما والا لم يكن الخط المستقيم متوسطا

بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط

هذا اقول فيه ان اطلاق الناظر معترف

بان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد اذا كانا

متلاقيين في الطول واما اذا كانا متلاقيين

في العرض فلا دلالة على ان يجب والا لانقطع
جزئياتها لا تقع ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الآخر وهو مح
واما الثاني فلانه لا يجوز ان تكون سطحا فلانها لو كانت
سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين والتقيا لم تحصل
ملاقيهما اولا لكنه بالضرورة واحدهما بعد على ما مر في الخط
واما الثالث فلانه لا يجوز ان يكون جسما فلانها لو كانت جسما لكانت
مركبة من الهيولى والصورة كما مر واما الرابع فلانها اذ لا يميل الى الاخر
فلانها اذا كانت غير ذات وضع بالضرورة فاما
ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز مع
او تحصل في بعض الاحياز دون بعض ثم على
تجوز ان لا تقترن بها الصورة ابدا واجيب
بانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقم الصورة لم يمكن ايجادها
بل هي مستلزمة لمقارنات دائما قبلها فلحوق الصورة

الصورة علة لها تطلب ذاتها وتمكن ما لا يلزم منه
مح لكن عروض الصورة لها مستلزم ممتنعا بالذات
لانا لا نقول الممتنع بالغير ممكن ان يستلزم ممتنعا بالذات
كما ان عدم المعلول الاول يستلزم عدم الواجب
وهو ممتنع لذاته لانا نقول الممتنع بالغير انما يستلزم
ممتنعا بالذات من حيث انه ممتنع فان استلزام
عدم المعلول الاول عدم الواجب من حيث انه ممتنع
بوجود الواجب واما بالنظر الى ذاته مع قطع
النظر عن الوجود الخارجية فلا يستلزم المح والا لم يكن ممكنا
بالذات وهنا ليس كذلك لان الهيولى مجردة
اذا نظر اليها في حد ذاتها من غير نظر الى المانع وفرض
لحوق الصورة ابا يلزم منه المح وقد يجاب
ايضا بان الكلام في هيولى الاجسام هل كانت

مقترنة بالصورة في اصل الفطرة غير منفكة عنها كما
هي الآن او كانت في اصل الفطرة مجردة ثم اقترنت
بالصورة والاول والثاني محال لان بالبديهة والثالث
ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن لان
الهيولى على ذلك التقدير نسبتها الى جميع الاحياز على
السوية وكذلك نسبة الصورة الجسمية فانها تقتضي
حيزا مطلقا لا معينا فلو حصلت في بعض الاحياز
دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال فيكون ان
تقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية
على ما سنذكر فلا يلزم الترجيح بلا مرجح واجيب ان الصورة
النوعية وان عينت مكانا كليا لكن نسبتها الى جميع اجزائه
واحدة فلا تصلح لان تكون مخصصة للهيولى بجزء معين منها
ولذلك نقول يجوز ان تقارن للهيولى صورة اخرى او حالة

او حالة من الاحوال تعين لها بعض اجزاء المكان الكلي
وايضا قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا
حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وقد يجاب
بان الهيولى اذا حصلت في بعض الاحياز فلا بد
ان تتخصص كل من اجزائها بجزء معين من اجزاء ذلك
الحيز والصورة النوعية لا تقتضي ذلك لان
نسبتها الى جميع الاجزاء على السواء فتخصيص
الاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجيحا بالاجزاء
بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة
للصورة المتصلة متصلة فيكون اجزاؤها مفروضة
لا موجودة في الخارج فلا تقتضي مكانا وقد يجاب
ان يكون هناك حالة مخصصة للهيولى بوضع معين
ولا يلزم الاعتراض على هذا التقدير بان يقال

ان كان اذا انقلب هواء او جاء المكس صار انقلاب
اولى بوضع نار او اخير الطبيعي لما انقلب اليه مع
تساوى نسبته اليه فلكن الهيولى بعد قطعه الصورة
اولى بحيز معين تساوى نسبتها الى جميع الاحياز لان الوضع
السابق يقتضى الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحا بلا مرجح
اى اذا انقلب مثلا جزء من الماء هواء فان كان قبل
الانقلاب في موضع الطبيعي للماء انتقل الى اقرب
مواضع الهواء من ذلك الموضع فالقرب مرجح للحصول
فيه وان كان قبل الانقلاب في موضع الهواء قسرا
استقر فيه لعدمه طبعا فالحصول اولا في ذلك الموضع
مرجح ولا يتصور مثل ذلك في الهيولى التي لا وضع لها
اصلا فصل في اثبات الصورة النوعية وهي التي
تختلف بها الاجسام انواعا اعلم ان لكل واحد من

الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية
لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز
اى بما تقتضيه السكون عند حصوله فيه والحركة اليه
عند خروجه عنه دون بعض بل سائر الاثار ليس
لامر خارج عن الجسم بالضرورة ولا للهيولى لانها
قابلة فلا يكون فاعلة لما يجئ وايضا هيولى العالم
مشتركة لانقلاب بعضها ببعض فلا يكون مبدأ
الامور مختلفة واما ان يكون للجسمية العامة اى
الصورة الجسمية المتشابهة في جميع الاجسام
او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول والا لاشتركت
الاجسام كلها في ذلك فتعين الثاني وهو المط
لا يخفى عليك انه لا يلزم اختصاص الاجسام بصورها
النوعية بسبب وقد ذهبوا الى ان الاختصاص

في الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية جسم حدوث

كل صورة فيها كانت متصفة بصورة اخرى لاجلها

استعدت لقبول الصورة اللاحقة واما في الاجسام

الفلكية فلان لكل فلك مادة مخالفة بالماهية لمادة

الفلك الاخر وكل مادة فلكية لا تقبل الا الصورة

التي حصلت فيها وقيلهم لا يجوز ان يكون الاختصاص

بالآثار اما في العنصريات فلان مادتها قبل الاتصاف

بكل كيفية كانت موصوفة بكيفية اخرى لاجلها استعدت

لقبول الكيفية اللاحقة واما في الفلكيات فلان مادة

كل فلك لا تقبل الا الكيفية الحاصلة فيها فلا يحتاج الى اثبات

الصورة النوعية وقد يجاب بانا نعلم بالبديهة ان

حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء فلا بد من اختلافهما

بامر جوهري مخصص واعلم ان دليلهم لو تم لدل

على ان لاثار الاجسام مبدا فيها واما ان

ذلك المبدا واحد او متعدد فلا دلالة عليه

ولعلهم انما اقتصروا على الواحد لعدم احتياجهم الى

الزائد فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد لا يصدر

عنه الا الواحد فان امتناع صدور المتعدد عن

الواحد مشروط بعدم تعدد جهاته فلتبق الواحد والصورة

النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الا انها

متعددة في الجهات تقتضي بكل جهة ما يناسبها

قوله يرتفع بها الاشتباه في كيفية التلازم

المذكور للهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست

علة للصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل

قبل وجود الصورة لما مر ان اراد ان الهيولى لا

تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فيرد عليه

ان الثابت فيما سبق هو ان الهيولى يمتنع انفكاكها
عن الصورة ولا يظهر منه الا ان الهيولى لا تتقدم على
الصورة تقدما زمانيا واما انها لا تتقدم على الصورة
تقدما ذاتيا فلا ان اراد بقوله والعلة الفاعلية
يجب ان تكون موجودة قبله انه يجب
تقدمها على المعلول بالذات فسلم لكن لا يخصم الاوسط
المتقدم فيتعين وان اراد انها يجب تقدمها بالزمان
ثم كان الواجب والعقل الاول متساويان في
الزمان والصورة انها ليست علة للهيولى لان
الصورة انما يجب وجودها مع الشكل اي بان يكون
قبل لا انها ليست علة فاعلية للشكل والا لاشتركت
الاجسام كلها في الشكل على ما بيناه ولا علة
قابلية لان القابل هو الهيولى فلا تتقدم لوجوب

بوجوب وجودها الفاعلي عن العلة المفارقة على الشكل
فوجوب وجودها مع الشكل انما يتوقف عليه او به
ان تتوقف عليه واقول فيه نظر لانه لا يلزم من نفي ان
يكون الصورة علة فاعلة او قابلة للشكل نفي
العلية مطلقا لجواز ان يكون شرطا فلا يلزم نفي تقدمها على
الشكل والحق ما بيناه فيما سبق هو ان الصورة لو كانت
مخصصة للشكل ... بالعلة الفاعلة المفارقة
لزم الاشتراك ... المذكور لان الفاعل لو كانت
علة فاعلية له لزم ذلك بل هو فعل الواحد و
قد تقال الشكل هو الهيئة التي تحصل بسبب احاطة
الحد او الحدود بالمقدار وتلك الهيئة متأخرة
عن وجود ذلك الحد او الحدود وهو متأخر عن وجود
المقدار الذي هو الحد والحدود وهو متأخر عن الجسم

المتأخر عن الصورة لوجوب تأخر الكل عن الجزء فان
الشكل متأخر عن الصورة بهذه المراتب فلف
لقائل ان يقول انها مع الشكل او متأخر عنه واجاب عنه
المحقق الطوسي بان هذا البيان لا يفيد تأخر الشكل عن
ماهية الصورة لا عن الصورة المشخصة والذي ندعيه
عدم تأخر الشكل عن الصورة المشخصة لاحتياجها في
تشخصها الى التناهي والشكل والانفعالات لاحتياج
الشيء في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم
بالنسبة الى الاين والوضع المتأخر عنه فان
التناهي والشكل غير متأخر عن الصورة المشخصة
من حيث هي مشخصة وان كانا متأخرين عن ماهيتها
والانسب ان يقول لان الصورة متأخرة عن الشكل
قطعا ولقائل ان يقول احتياج الصورة في تشخصها الى

الهيولى غير معقول لانه ان كان الى الجزئي منها لزم
التشخص بزواله وليس كذلك فان الشيء اى
المتشخصة المعينة باقية مع تبدل افراد التناهي
والشكل وان كان الى الكلي فذلك باطل قطعا فانا
نعلم بالضرورة ان انضمام الشكل الكلي الى الصورة الكلية
لا يشخصها والشكل لا يوجد قبل الهيولى لانها اما متقدمة
عليه او معه فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى
لكانت متقدمة على الهيولى بالذات والهيولى متقدمة
على الشكل بالذات او معه بحكم المقدمة الثانية فكانت
الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على
المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء والمتقدم على
ما مع الشيء متقدم عليه بحكم المقدمة الاولى وانت
تعلم ان الحكم بان المتقدم على ما مع الشيء متقدم على ذلك

الهيولى علة فاعلية على تقدير كونها موجبة فلا يكون
العلة بالفاعلية في الشيء مناسبا للمقام وليست
الهيولى غنية في مطلق الوجود عن الصورة كما بينا لانها
لا تتقوم بالفعل بدون الصورة اي بدون ما ينبهها فهي
تستحفظ المادة بتوارد افرادها عليها اذ لو زالت
صورة عنها ولم تقترن بصورة اخرى لعدمت المادة
فتلك الصورة المتواردة عليها كالدعائم تنزل الواحد
منها على السقف وتقام مقامها دعامة اخرى فيكون
السقف باقيا على حاله بتعاقب تلك الدعائم
وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى في مطلق الوجود
لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى الهيولى
فالهيولى مفتقرة الى الصورة في وجودها وبقائها
اقول فيه بحث اذ لو كان ما ذكره كافيا لاثبات

الشيئ لا يظهر صحته في التقدم والمعية الا النسبتين ودونها
الهيولى متقدمة على الشكل قطعا بل وجب ان يحوى الشكل
الى هو بمشاركة الهيولى فالهيولى لا تحتاج الى الصورة التي هي
فان وجود كل منهما حينئذ بسبب منفصل عنهما مبني على ما
زعموا من ان المتلازمين يجب ان يكون احدهما علة موجبة
للاخر او يكونا معلولي علة موجبة لكي يتحقق التلازم اذ
العلة الموجبة هي ما يمتنع تخلف المعلول عنه سواء كانت
علة تامة او جزءا اخيرا منها فهي مستلزمة للمعلول وبالعكس
واما المعلولين متلازم بخارجي للمعلول الاخر وبالعكس
وههنا بحث لانه اذا اعتبر في العلة الموجبة الايجاد
فلا نم انه اذا لم يكن احد المتلازمين علة موجبة للاخر
ولم يكونا معلولي علة موجبة لهما لزم امكان انفراد
احدهما عن الاخر وهو ظ وان لم يعتبر لم يلزم ان يكون الهيولى

الا الهيولى مفتقرة الى الصورة في البقاء لما كانت الصورة
الية مفتقرة الى الهيولى فيه لا يتبين الا ان الصورة لا توجد
بالفعل بدون الهيولى وقد يقال هذا ينافي ما سبق من ان
الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة الا ما يحتاج
اليه الشيء في وجوده وتحققه فلو افتقرت الهيولى الى
الصورة في الوجود لكانت الصورة علة لها والجواب
ان المراد ههنا ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة
لا الى الصورة المشخصة لجواز انتفائها مع بقاء الهيولى
وقد ذكرنا سابقا ان الصورة المشخصة ليست
علة للهيولى فلا منافاة فيه والصورة مفتقرة الى
الهيولى في تشكلها قيل ولما تغاير جهتا التوقف
فيها لم يلزم الدور او رد عليه انه لا يلزم الدور لو كون
الهيولى مفتقرة الى الصورة في التشكل وبالعكس

وبالعكس اذ يحتاج ظاهرها الى الا في ذاتها بل في تشكلها الى ذات
اخرى لا الى تشكلها وقد يجاب بان احدها اذا كانت
علة لتشكل الاخرى فيه من حيث انها متشخصة
تكون متقدمة على تشكل الاخرى ومن حيث تشخصها التشكل
فيلزم تقدمها من حيث انها متشكلة فلو انعكس الامر
لزم الدور والحق ان الشكل ليس مشخصا بمعنى انه يفيد
الهوية بل بمعنى انه لازم للتشخص من حيث هو تشخص
وتقدم العلة يجب ان يكون بذاتها وبتشخصها لا
بلوازمها ولا يتوهم ان تقدم الملزوم بالذات يوجب
تقدم اللازم فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة
عليه بالذات مع استحالة تقدمه على النفس

فصل في المكان وهو اما خلاء اراد به البعد المجرد عن
المادة والنزاع اطلاق الخلاء على المكان الخالي عن الشاغل

او السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر
من الجسم المحوي لان الجسم بكليته في مكانه فيلاقي كله فيلزم
ان يكون المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم
في جميع جهاته حاصلا بتمامه في لا ينقسم ولا ان يكون امرا
منقسما في جهة واحدة فقط لاستحالة كونه محيطا بالجسم
بالكلية فهو اما منقسم في جهتين او في الجهات الثلاث وعلى
الاول يكون المكان سطحا عرضيا لاستحالة الجوهرية لما مر
ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن والا لانتقل بانتقاله
بل في حاويه ويجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر
من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن حاويا له فهو السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم
المحوي وهذا مذهب المشائين وعلى الثاني يكون المكان
بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في

في الجسم بحيث ينطبق احدهما على الآخر ساريا فيه
بكليته فذلك البعد الذي هو المكان اما ان يكون امرا
موهوما يشغله الجسم ويملؤه على سبيل التوهم وهذا
مذهب المتكلمين واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز
ان يكون بعدا ماديا قائما بالجسم والا يلزم من حصول
الجسم فيه تداخل الاجسام فهو بعد مجرد وهذا مذهب
الاشراقيين ويسمونه بعدا مفطورا لزعمهم انه فطر
عليه البديهة ويسميه بعضهم بالمتطور بالاتفاق اي
لعدم الانقطاع ويجب ان يكون جوهرا لقيامه
بذاته وتوارد المتمكنات عليه مع بقاء تشخصه
فكانه جوهر متوسط بين العالمين اعني الجواهر المجردة
التي لا تقبل الاشارة الحسية والاجسام التي
تقبل اشارتها وعلى هذا بل هو كثيفة ويكون

الاقسام الاولية للجوهر ستة لا خمسة على ما هو صحيح هو
والاول باطل فتعين الثاني وانما قلنا الاول باطل لانه
لو كان خلاء فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا
مجردا عن المادة لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء اقسام
ثم خلاء فاما الخلاء بين الجدارين اقسام ثم الخلاء بين
الموضعين وما تقبل الزيادة والنقصان والشيء الذي
يكون لا شيئا محضا يمتنع قبول الزيادة والنقصان
انما هو فرض وجوده فلا يلزم منه الا وجود الفرض و
الا كونه موجودا حقيقة فغير لازم وفيه بحث
بانا نعلم بالبديهة ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع
النظر عن ذلك الفرض واقول ان اراد المتردد بين الكائن
الخارج والموجود فيه كما هو الظاهر اذ العادة
جارية بابطال مذهبي المتكلمين والاشراقيين بوجهين

بوجهين ابطل مذهب الشقين الترديد الاول بالاول والثاني
بالثاني فيلزم انه ما ذكره لا يدل على انه ليس لا شيئا
في الخارج بل يدل على انه ليس لا شيئا محضا بين الكائن
في نفس الامر والموجود فيه فيتسع دائرة [illegible]
في الشق الثاني ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد
مجردا عن الهيولى لكان لذاته غنيا عن المحل والا لكان
لذاته مفتقرا اليه وهذا مناف للتجرد فاستحال
افتراقه به اي عن المادة الافتقار بعينه لانه مفتقر اليه
في الاجسام وفيه بحث لانه موقوف على تماثل
الابعاد المادية والمجردة مع ان المادية اعراض و
المجردة جواهر وعلى عدم الواسطة بين الحاجة والغنى
الذاتيين وكلاهما ممنوعان [illegible] كل جسم
فله حيز طبيعي فيها انتقض بالجسم المحيط فانه جسم

وليس له حيز على تفسيره اي السطح الباطن من الجسم
الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي اذ
ليس وراءه [illegible] آخر ليس له وضع و [illegible] اي ما
[illegible] في جوفه وقد خالف في ذلك بان الحيز عندهم ما به يتمايز بعض
الاجسام في الاشارة الحسية وهو اعم من المكان
انسا ولا الوضع الذي يمتاز به الجزء عن غيره في الاشارة
الحسية فهو متحيز وليس في مكان ولا يعرض الاشكال
اي الحالة التي تميزه في الاشارة الحسية عن غيره
طبيعية له وان لم يكن مشتغلا باوضاعه ونسبته بالقياس الى
ما تحته امر طبيعي فان قلت هذا مناف لما قرره المحقق
في شرح الاشارة من ان المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز
وذلك لان المكان عندهم قريب من مفهومه اللغوي فهو
ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير واما الحيز فهو عندهم

ملا عبد الغفور اقندي
اي يحصل في الخارج لان السطح الباطن للحاوي [illegible] بالجسم
اي وجود جسم اخر في الخارج والتي السؤال الوارد على المكان لانه
الاقرب بالقرب او البعد منه ولا شك ان الوضع المفاد للاجسام

قوله ولا يسعه اي اصل [illegible] جزء معقولة [illegible] الى النقص [illegible] المطلوب [illegible] بل الموقع لا المقولة [illegible] الامام [illegible] فان قلت كيف يختار الامام [illegible] الى حاجته [illegible] فلا قلت الامام [illegible] الوضع [illegible] الجسم [illegible] المكان انسب الى الجسم

عندهم الفراغ المتوهم المشغول بالجسم الذي لو لم يشغله
لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ والجمهور
فالمكان فيهما واحد وهو السطح الباطن من الحاوي المماس
للسطح الظاهر من المحوي اقول [illegible] في كلام الشيخ ان
الحيز غير المكان حيث قال في موضع من طبيعيات الشفاء
لا جسم الا ويلحقه ان يكون له حيز اما مكان واما
وضع وفي موضع آخر منها كل جسم فله حيز طبيعي فان
كان ذا مكان فيكون حيزه مكانا والا فالوضع فاعلم
تأثير القواسر اي الامور الخارجية لكان في حيز معين
بالضرورة وذلك الحيز اما ان يستحقه الجسم
لذاته او لقاسر اي لامر خارج واما فسرنا التأثير
بذلك اذ لو كان المراد منه ما كان تأثيره على اطلاق
[illegible] التطبيق لم يكن الحصر [illegible]

لانا فرضنا عدم القواسر فتعين الاول فاذن الاحاجة
للطبيعة او لا يكفي الاستناد الى الجسمية المشتركة
لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولى
لانها تابعة للجسمية في اقتضاء حيز ما من الاطراف
فتعين الاستناد الى ما فيه يختص به نوع الطبيعة
وهو المطلوب فان قلت تاثير الفاعل فيه ان كان في الاحوال
الخارجية التي تفرض خلوه عنها فلا نسلم انه عند تخليته مع
طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصلا في مكان او
مستقلا وان لم يكن فيها كان ان يكون حصوله في مكان
معين من فاعله فان الاين من لوازم وجود الجسم ولا يمكن
تحقق التاثير في وجود شيء بدون تحقق التاثير فيما هو لازم
وجوده فان الفاعل اذا اوجد الجسم اوجده في مكان
معين من فاعله لا محالة قلت هذا وارد على الفاعل

على القائل بان المكان هو البعد واما القائل بانه هو
السطح فله ان يمنع ان الاين من لوازم وجود الجسم
كما في المحدد او رد عليها ان تخلية الجسم مع طبعه
وان كانت ممكنة في الذهن نظرا الى ذات الجسم
لكنها جاز ان يكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا
يتمشى الاستدلال بها على ان للجسم مكانا طبيعيا بحسب
نفس الامر بل غاية ان له مكانا طبيعيا على ذلك
التقدير الذي لا يطابق الواقع ولا يجوز ان يكون للجسم
حيزان طبيعيان لانه لو كان له حيزان طبيعيان
فاذا حصل في احدهما وخلي مع طبعه فاما ان يطلب
الثاني او لا يطلب فان طلب الثاني يلزم ان لا
يكون الحيز الاول الذي حصل فيه طبيعيا لانه هارب
عنه طالب لغيره وقد فرضناه طبيعيا هف

وان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا
لانه ليس طالبا له حينئذ ما تخلي وطبعه وقد فرضناه كذلك
واورد عليه بان عدم الطلب لمكان طبيعي بسبب
انه وجد مكانا طبيعيا آخر لا يقدح في كون هذا المكان طبيعيا
له فان طلب المكان انما يكون اذا لم يكن واجدا لمكان هو
مطلوبه وقيل الشرح هذا الكلام اذا وجد جسم طبيعي
حيزان طبيعيان فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما
او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل اما الاول فقط واما الثاني
فلما ذكره المص واما الثالث فلانه اما ان لا يكون
الى سمت الحيزين او يكون علية وح اما ان يتوسط بينهما
او يقع من الخارج جهة فعلى الاولين يلزم ميله طبعا الى سمت
جهتين مختلفتين وهو محال وعلى الثالث يميل الى
جهة طبعا فاذا وصل اليها عاد الى القسم

اي القسم الثاني وقد تبين بطلانه واقول لا حاجة الى
طبيعيان لا مكن حصوله في احدهما والثاني لظا اذ يلزم
على تقدير [redacted] وقوع الخلف فكذا المقدم

فصل

في ان الشكل لكل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم
متناه وكل متناه فهو متشكل وكل متشكل فله شكل
طبيعي وهو المدعى واما ان يكون كل جسم متناهيا فلما قدم
مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلانه يحيط به حد واحد
او حدود فيكون متشكلا قد مر ما فيه فتذكر واما قلنا
ان كل متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع
القواسر اي الامور الخارجية لكان على شكل معين
وذلك الشكل اما ان يكون للطبيعة او لقاسر لا سبيل الى
الثاني لانا قد فرضنا عدم القواسر فاذن هو طبعه
وهو المط واورد عليه ان الشكل الجسم يتوقف

على تناهي الأبعاد ولا شك في أن طبيعة الجسم لا تقتضي
تناهي الأبعاد والاستلزام من حيث هي وما يعرض
لها بواسطة لست مستندة إلى ذاته ولا
لازمة لذاته من حيث هو هو لا يكون عارضا لذاته فهذا
بعينه وارد في المكان بمعنى السطح فإن حصول الجسم
فيه موقوف على وجود جسم حاو وهو أمر غريب
قطعا بخلاف المكان بمعنى البعد فإن حصول الجسم
فيه موقوف على حصوله [illegible] وإن لم يستند إلى ذات
الجسم لكنه لازم له من حيث هو

وهو وإن لم يستند إلى ذات الجسم لكنه لازم له من حيث هو في حيز

أما الحركة فهي الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج وبيان ذلك أن الشيء
الموجود لا يجوز أن يكون بالقوة من جميع الوجوه وإلا لكان وجوده
فيلزم أن لا يكون موجودا وقد فرضناه موجودا هذا خلف فهو إما بالفعل
من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل الذي يستحيل عليه التغير كالباري تعالى
والعقول أو بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فمن حيث أنه
بالقوة لو خرج من القوة إلى الفعل فذلك الخروج إما أن يكون دفعة واحدة
وهو الكون والفساد كانقلاب الماء هواء فإن الصورة الهوائية كانت للماء
بالقوة فخرجت منها إلى الفعل دفعة أو على سبيل التدريج فهو الحركة
فيرد الحركة أولا بأنه يحصل للمتحرك صفات لم تكن له قبلها خروج القوة
إلى الفعل باعتبار تلك الصفات ولا يسمى ذلك الخروج حركة ولا كونا ولا فسادا
وأما ثانيا فلأن الانفعال في الحركة بالفعل والانفعال [illegible] عند بعضهم
سواء لم يكن أولا فإنا نقول أن أرسطو الحركة قد تطلق على كون الجسم
متوسطا بين حدود المسافة بحيث يكون هو قبل آن الوصول إليه لا بعده
حاصلا فيه ويسمى الحركة بمعنى التوسط وهي صفة شخصية موجودة

في الخارج دفعة مستمرة إلى المنتهى تستلزم اختلاف نسب المتحرك إلى حدود المسافة
فهي باعتبار ذاتها مستمرة وباعتبار نسبتها إلى تلك الحدود سيالة فباعتبار استمرارها
وسيلانها تفعل في الخيال أمرا ممتدا غير قار يطلق عليه الحركة بمعنى القطع
فإنه لما ارتسم نسبة المتحرك إلى الجزء الثاني في الخيال قبل أن يزول نسبته
إلى الجزء الأول عنه يتخيل أمر ممتد منطبق على المسافة كما يحصل من القطرة
النازلة والشعلة الجوالة أمر ممتد في الحس المشترك فيرى لذلك خطا ودائرة
والحركة بهذا المعنى لا وجود لها إلا في التوهم لأن المتحرك ما لم يصل إلى المنتهى
لم توجد الحركة بتمامها فإذا وصل فقد انقطعت الحركة وأما السكون فهو
عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك فالجردان غير متحركة ولا ساكنة إذ ليس
من شأنها الحركة فالتقابل بينهما تقابل العدم والملكة وقيل السكون
هو الاستقرار زمانا فيما يقع فيه الحركة فالتقابل بينهما تقابل التضاد وكل
جسم متحرك فله محرك غير جسميته إذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا
على الدوام والتالي كاذب فالمقدم مثله والحركة باعتبار مقولة هي فيها
على أربعة أقسام معنى وقوع الحركة في المقولة هو أن الموضوع يتحرك من
نوع تلك المقولة إلى نوع آخر منها أو من صنف إلى صنف آخر أو من فرد

فرد إلى فرد آخر حركة في الكم كالنمو هو ازدياد حجم الأجزاء الأصلية
للجسم بما ينضم إليه ويداخله في جميع الأقطار على نسبة طبيعية بخلاف السمن فإنه
ازدياد في الأجزاء الزائدة والأجزاء الأصلية في عضو أو عضوين هي المتولدة
من المني كالعظم والعصب والرباط والزائدة فيها هي المتولدة من الدم كاللحم
والشحم والسمن والذبول هو انتقاص حجم الأجزاء الأصلية للجسم بما ينفصل عنه
في جميع الأقطار على نسبة طبيعية بخلاف الهزال فإنه انتقاص في الأجزاء
الزائدة وقد عد العلامة في شرح القانون الكلي والهزال من أقسام الحركة
الكمية وههنا كلام إذ الحركة في مقولة تستدعي أفرادا واحدا بعد واحد تتوارد عليه
أفراد تلك المقولة ولا يظن أن أفراد المقدار في النمو والذبول لا تتوارد على محل
واحد بعينه لأن المقدار الكبير في النمو إنما عرض لما كان له المقدار الصغير مع أمر
منضم إليه هذا المجموع غير ما كان له المقدار الصغير سواء صار متصلا واحدا
أو لا وكذا المقدار الصغير في الذبول إنما عرض لجزء ما كان له المقدار الكبير فمحل
المقدار الكبير والصغير في حالتي النمو والذبول متغاير لأن تلك الحركة الكمية وكذا
الحالة في السمن والهزال منحصرة في التخلخل والتكاثف والمراد بالتخلخل هنا
أن يزيد مقدار الجسم من غير أن ينضم إليه غيره وبالتكاثف أن ينقص مقداره

الجسم غبار تنفصل جزء دون يطلع التخلخل على الانبعاث ونحوه نباتا

الاجزاء ويداخلها جسم غريب كالقطن المنفوش وانكا نفخا الاندماج وهو

ان يتقارب الاجزاء بحيث يخرج ما بينها من الجسم الغريب كالقطن الملفوف بعد نفشه

وقد يطلقان على رقة القوام وغلظته ومما دل على تحققها ان القارورة

الضيقة الراس لو انكبت على الماء فلا يدخلها فاذا مصت مصا قويا بحيث

علم خلوها مما ذكر تخلخلا وحدث فيها بالمص لامتناع بل لان المص اخرج

بعض الهواء وما حدث في الهواء الباقي تخلخلا فكبر حجمه بحيث يشغل مكان ما كان

الهواء ثم وجد فيه البرد ليرجع الماء يكاثف فيصغر حجمه ويعاد بطبعه الى

مقداره الذي كان قبل المص فيدخل فيها الماء ضرورة امتناع الخلاء هكذا

قالوا واورد عليهم الطائل فيكاثف هناك كلهن بل ان قلت الجزء يشابه ما

القارورة المذكورة اذا كبت على الماء الحار جدا يتخلخل هواؤها وحركة في الكيف

تسمى تحولا وبدونه مع بقاء الصورة النوعية وتسمى ايضا الحركة الاستحالة

وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان اخر بل من اين الى اين

اخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وحركة في الوضع وهي ان يكون الجسم

حركة على الاستدارة فان كل واحد من اجزائه يباين اي يفارق كل واحد

كل واحد من اجزاء مكانه لو كان له مكان وبلازم كل مكانه فقد اختلف نسبة

الوضع

الى اجزاء مكانه على التبدل فان قيل ههنا ذلك فقد علم مما سبق ان الحركة في

الانتقال من نوع الى نوع اخر تدريجا ولا شك ان ذلك الانتقال متحقق

فان العالم اذا اخذ يشتغل من نوع الى نوع اخر فانه لا يتحرك على الاشتداد

وثبوت الحركة الانية لا ينافي ذلك لان الحركة واقعة في مقولة الوضع

ايضا اما الاضافة فلانه اذا فرض ان الماء اشد سخونة من ماء اخر وحركة

الكيف حتى حصل سخونة اضعف من سخونة الاخر فانه بهذا الماء قد انتقل من

من الاضافة اعني الاشدية الى نوع اخر منها اعني الاضعفية انتقالا تدريجيا

وكذلك اذا كان الجسم في مكانه اعلى ثم تحركه الاينية حتى صار في مكان اسفل

مقدار من جسم اخر ثم تحركه الكمية حتى صار اعظم مقدارا منه وكان على

او ضاحكا ثم تحرك الى وضع هو اخر وصار فقد انتقل الجسم من الفوق

من اضافة الى اخرى تدريجا واما الكم فلان الهواء اذا تحركت الى النزول

او الصعود فلا شك انه يتغير هيئة احاطتها بالتدريج تبعا لحركتها في الاين

واما النعوظ والانفعال فلانه اذا تحرك الجسم من سخونة الى اشد منها بالتدريج

حركة تسمى النمو ايضا فيكون كذلك ازداد الاستعداد في قابل السخونة

اشد ... وقال الشيخ في الشفاء انه يكون الانتقال في مجرد دفعيا
اذ الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعيا وذلك
لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل المشترك بينهما هو الآن
فاذا فرض زمان متحرك فان في ان تغير ذلك الآن تسمى الوضع مثلا
بالقياس الى الزمان الاول وبعده يسمى ... بالقياس الى الزمان
الثاني وذلك الآن نهاية وجود الاول وبداية حصول الثاني فلابد
في الانتقال ... الفاصل بين اجزائه ... واحد غير منقسم
فيكون الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى بعض دفعيا ايضا وكذا اذا وقع
... بينهما ... كان الانتقال من احدهما الى الآخر تدريجيا
فكذلك الحال في الانتقال من زمان الى زمان آخر بينهما زمان كالفجر والعصر
مثلا فانه يكون تدريجيا لا دفعيا ونقول ايضا ما يوصف بالحركة اما
ان يكون الحركة حاصلة فيه بالحقيقة اولا بل يكون الحركة في شيء آخر
يقارنه فيوصف هو بالحركة تبعا لذلك الشيء والحركة المنسوبة الى الاول ذاتية
والمنسوبة الى الثاني تسمى عرضية كحركة ... والحركة الذاتية
اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة اقول ان ارادوا به ...

مبدأ الميل فلا يلائم قوله اما ان يكون مستفادة من امر خارج او من المتحرك
في الا ... ولا يكون ... ارادية الميل فلا يلائم قوله فان لم يكن
مستفادة من الخارج فاما ان يكون لها شعور اولا يكون اذ الميل
ما ذكره الشيخ في رسالة الحدود ... يكون ... عن
الشعور مطلقا فان حمل على الاول ... وان حمل على الثاني
فالمراد ان يكون لمبدأها شعور ... على الاول في العبارة فان
كان لها شعور ... مجرد الشعور لا يكفي في كون الحركة ارادية ...
من علومه شعوره ... اذا كان لها شعور وارادة فهي
حركة ارادية اقول هذا مدفوع بان مبدأ الميل هاهنا هو الطبيعة
ولا شعور لها وان كان للمتحرك شعور وارادة وان لم يكن لها شعور
فهي حركة طبيعية وان كانت مستفادة من خارج فهي حركة قسرية
... اشارة الى ان فاعل الحركة القسرية طبيعة المقسور لا القاسر والا
... ابتداء ... فصل في الزمان اذا فرضنا
حركة واقعة في مسافة على مقدار معين من السرعة وابتداء معها
حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك ... الاخذ

لكن يرد وجدت البطيئة قطعت تلك القوم مسافة السريع والسريع قاطع
لمسافة اكبر منها واذا كان كذلك كان بين اخذ السريع وترك امكانية
لكرة حصلت لمسافة في الحركة عند سريع قطع مسافة معينة بسرعة معينة
وقطع تلك القوم بالبطؤ معين قال الامام هذا مبني على وجود حركتين
تبتديان معا وتنتهيان معا وليست هذه المعية الا المعية الزمانية
التي لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور ولانه مبني
على وجود حركتين احداهما اسرع والاخرى ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة
والبطؤ الا بعد اثبات الزمان فيلزم دور اخر واجاب بان الزمان ظاهر
الوجود والعلم به حاصل فان الامم كلهم قدروه بالساعات والايام والشهور
والحق بيان حقيقته المخصوصة بحيث كونه مقدار الحركة ولا شك ان العلم
بوجود الزمان يكفينا في اثبات المعية والسرعة والبطؤ فلا دور وافق حكمه
ان يجاب بان ثبوت المعية والسرعة والبطوء لا توقف على ثبوت الزمان
فقيل [illegible] لا يتوقف على العلم [illegible] حتى يلزم الدور وهذا
قابل الزيادة والنقصان فان الحركتين اذا اختلفتا في الاخذ والترك
تفاوت امكانها وعدم [illegible] اذ لا يوجد اجزاؤه معا بالضرورة وقيل [illegible]

وقيل انه يلزم من اجتماعها اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها الى اخره نظر
اذ لم يثبت بعد ان الزمان مقدار الحركة حتى يكون انها واقعة في الزمان فيجوز
في المسافة ولا يلزم من اجتماع اجزاء المسافة اجتماع اجزاء الحركة فلا يلزم
من اجتماع اجزاء الزمان ايضا اجتماعها فقيل لو اجتمع اجزاؤه لكان
الحادث في يوم الطوفان حادثا في يومنا والعكس وانت تعلم انه لا يلزم من اجتماع
اجزاء الشيء ان يكون الحاصل في احدها حاصلا في الآخر فيهما امكان
متعقب [illegible] وهو الملخص من البرهان وفي المباحث المشرقية ان الزمان
كالحركة له معنيان احدهما موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق
للحركة بمعنى التوسط ويسمى بالآن السيال ايضا والثاني امر موهوم لا وجود
له في الخارج فانه كالحركة بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى القطع كذلك
الآن السيال هو مطابق للمتغير منقسم [illegible] ينقل بسيلانه امرا ممتدا وهميا
مطابقا للحركة بمعنى القطع وهو مقدار الحركة لانه [illegible] الزيادة والنقصان
بالذات وليس تركبه من آنات متتالية لانه مطابق للحركة المطابقة للمسافة
التي ينقسم الكل فلو تركب منها لتركب المسافة من الاجزاء التي لا تتجزى
فيكون مقدارا وقيل مقدارية تتوقف على ان يكون كما وهو موقوف على [illegible]

متناهية ينطبق بعضها على بعض واشتغال بالظروف فيجوز ان يكون تقدم
عدم بعلى وجوده بالجميع زمانيا ونجيب بان التقدم الزماني لا تقتضي ان يكون
كل من المتقدم والمتاخر في زمان مغاير له بل تقتضي ان يكون السابق قبل اللاحق
قبلية لا يجامع القبل معها البعد فان هذه القبلية لا توجد بدون الزمان
فان لم يكن شيء من المتقدم والمتاخر زمانا احتيج فيهما الى الزمان وان كان
احدهما زمانا والاخر زمانيا احتيج في الاخر الى الزمان دون الاول وان كان
كل واحد منهما زمانا لم يحتج في شيء منهما الى زمان زائد عليه وذكر ان القبلية
المذكورة معارضة لاجزاء الزمان اولا وبالذات ولما عداها ثانيا وبا
وقيل على الجواب ذكر انه اذا قيل وجود زيد متقدم على وجود عمرو احتمل ان يقال
لما ذا قلت انه متقدم عليه فلو اجيب بان وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية
ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك الحادثة كانت متقدمة على هذه الحا
ايضا ان يقال لم قلت ان تلك متقدمة على هذه فلو اجيب بان تلك الحادثة كانت امس
وهذه كانت اليوم فامس متقدم على اليوم لم يتجه ان يقال لم ذا قلت انه متقدم
عليه وعرض عليه ان انقطاع السؤال عند قولنا امس متقدم على اليوم انما هو
لان التقدم على اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ امس كما ان التاخر عن اليوم ماخوذ

قال

قابل للزيادة والنقصان بالذات فيمتنع ان يكون مقدار الجسم
لمناسبة يكون في الامتداد او الهيئة عرضا ... الحصر فيكون
اجزاؤه في الوجود شامل للجوهر مطلقا والعرض القار كالسواد والبياض
بخلاف الهيئة فانها لا تشمل الجواهر اذ لا تغاير بينها وبين العرض
الحصول في الهيئة والوضعية الوضع والسبب ... الزمان عرض قار
وما لا يكون قارا الا يكون مقدار الهيئة قارة ... الحق الشيء بلا
مقدار وهو مقدار الهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي الحركة فا
الزمان مقدار الحركة وسيجيء زيادة بيان في الفلكيات ونقول ايضا
ان الزمان لا ابتداء له ولا نهاية له لانه لو كان له ابتداء لكان له عدم
قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعد وكل قبلية لا توجد مع البعد
فهي زمانية قيل هذا منقوض بتقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض
فانه ليس زمانيا لان مقتضى التقدم الزماني ان يكون المتقدم في زمان
سابق والمتاخر في زمان لاحق فلو كان ذلك التقدم زمانيا لزم
ان يكون الامس في زمان متقدم واليوم في زمان متاخر عنه وننقل
الكلام الى ذلك الزمان ويلزم ان يكون هناك ازمنة غير متناهية

من هذا القبيل ... نهاية زمانية لان مقتضى التقدم الزماني ان ...

الحسية دمقطوعها وعلى منتهى حركة المستقيمة وبالنظر الى الاول فسيل جميع
الجهات محيط الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارة الحسية دمقطوعها
وبالنظر الى الثاني فتتميز بمقعر فلك القمر لانه منتهى حركة المستقيمة
والاول هو الصحيح لان الاشارة اذا امتدت منه تكمل الحركات
الى جهة الفوق قطعا لكونها آخذة من جهة التحت متوجهة الى ما يقابلها
والمشهور انها ست وسبعة وامراد عامي وخاص اما العامي
فهو ان الانسان يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن وراس
وقدم فالجانب الذي هو اقوى في الغالب يسمى يمينا ومقابله يسارا وما يلي
وجهه قداما وما يقابله خلفا وما يلي راسه بالطبع فوقا وما يقابله
تحتا ولما لم يكن عندهم سوى ما ذكر وقفوا وهامهم على هذه الجهات الست
والعنبرة في سائر الحيوانات ايضا لكنهم جعلوا الفوق ما يلي ظهورها
بالطبع والتحت ما يقابله ثم عمموا اعتبارها في سائر الاجسام وان
لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور واما الخاص فهو ان الجسم
يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلاثة متقاطعة طرفاها بالقوائم ولكل بعد منها
طرفان فلكل جسم جهات ست الا ان اشتراط بعضها عن بعض يتوقف

لو سئل عن معنى لفظ القدم فلو قيل لماذا امس متقدم على اليوم كان كما لو قيل لماذا قلت ان
الزمان المتقدم متقدم على الزمان المتاخر وهذا مما يعد سخفا وكان الغلط
السؤال عند قولنا لكونه في الزمان المتقدم وهذه كانت في الزمان المتاخر بل
على ان المتقدم عرض ذاتي للزمان فكذا انقطاع السؤال عند ما ذكرتم لا
علته لو سلم فانما يدل على كونه عرضا اوليا بمعنى عدم الواسطة في الاثبات
لا في الثبوت وهذا هو المطلوب لا يكون قبل الزمان زمان بعد
وكذا لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا تجتمع القبلية
وكل بعدية لا تجتمع القبلية تكون زمانية فيكون بعد الزمان زمان

بحث الفن الثاني في الفلكيات وفيه ثمانية فصول **فصل** في اثبات
كون الفلك مستديرا وبيانه ان لنا جهتين لا تتبدلان احداهما فوق
والاخرى تحت اما العالم اذا كان شخصا مستقيما يصير ما يلي راسه فوقا وما يلي
رجليه تحتا بل لو صار راسه من تحت ورجله من فوق بخلاف باقي الجهات فان
المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه
والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع ويصير قدامه خلفه
وبالعكس ويمينه شماله وبالعكس والجهة تطلق على منتهى الاشارة الحسية

على اعتبار الاجزاء المتميزة في الجسم فطرفا الامتداد الطولي يسميهما الانسان باعتبار
طول قامته بجهتي فوق وتحت وطرفا الامتداد العرضي يسميهما باعتبار
عرض قامته باليمين والشمال وطرفا الامتداد الباقي يسميهما باعتبار
قامته بالقدام والخلف فالاعتبار الخاص يشمل الاعتبار العام مع زيادة
وهي تخاطب الابعاد على القوام فلا شك ان العامة غافلون عنهما
وان امكن تطبيق اعتبارهم عليها وانت تعلم ان قيام بعض الامتداد
على بعض مما لا يكفي في اعتبار الجهات واذا لم يعتبر كانت الجهات غير متناهية
لامكان ان تفرض في جسم واحد بالقياس الى نقطة واحدة امتدادات
غير متناهية وكل واحد منهما موجود ... في اشكال لانهم قالوا
جهة التحت هي المركز الذي هو نقطة موهومة فلا تكون موجودة والفوق
كانهم ارادوا الموجود في نفس الامر ... امتداد ما خذ
الحركة ... كانت ... قلنا ان الجهة موجودة
ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها ... انهم
ذهبوا الى ان الخطوط مركبة من النقط والسطوح من الخطوط ...
متصلة في نفسها لا منفصلة ... انهم جوزوا الاشارة الحسية الى النقطة

الى النقطة المتوهمة في وسط الخط والى الخط المتوهم في وسط السطح
... ان تكون الاشارة الحسية موجودة في الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجود
شيء او وجود المحل الذي يتوهم النقط الحسية وما امكن اتجاه المتحرك اليها ...
بالوصول اليها اذ لو لم تنتهي اليها ... لا امكان اتجاه المتحرك
الى ما يتصور بقصد الحركة خصيصا كما في الحركة الكيفية ... اذ يمكن
ايضا اتجاه المتحرك بالوصول اليه عند القائل بان المكان هو السطح وانما
قلنا انها غير منقسمة في ذلك الامتداد لانها لو انقسمت فوصل المتحرك الى
اقرب الجزئين ... فلا يجوز حركته في الجهة لانها ما انتهى اليه الحركة فلو كانت
الحركة في الجهة كانت الجهة مسافة لا جهة وانه محال ... ان المتحرك
بعد الجهة او الى المقصد فانه يتحرك من المقصد لكن الى الجزء الذي هو من الجهة
والا كانت الحركة الى الجهة والتحرك الى المقصد لكن اقرب الجزئين
من الجهة والا كانت الحركة حركة في الجهة ... هذا الكلام موقوف
على تسليم امتناع الحركة في الجهة كما اشير اليه واذا ثبت ذلك فلا حاجة
الى ... بل لا ... القائم الجهة يستلزم لا امكان الحركة فيها واذا ثبت
... ان وضع الجهة ليس بالذات والا كانت جوهرا فكانت قائمة

تشبها خلاف اثبات مجرد لجهاتها لا يتوقف على تناهي الابعاد هذا والكلام على كل
من التحديد بها لا يخلو عن تحكم كما يظهر بادنى تامل وايضا كان كذلك كان
تحدد بالجسم كري لا ان تحددها اما ان يكون بجسم واحد او باكثر فان كان
بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الغير الكري لا يتحدد به جهة السفل
لان جهة السفل غاية البعد عن جهة الفوق حيث لا يمكن ان يتصور هناك
ما هو ابعد الا انسفل جهة السفل بالنسبة الى ما هو ابعد منه فيصير
فوقا بالقياس اليه فكل ما يحدد ولا يتحدد به اي بغير الكري غاية البعد سواء
كان البعد داخلا او خارجا بل البعد الخارج لا يتحدد غاية اصلا
سواء كان المحيط كريا او لا فانه كل ما يفرض انه ابعد الابعاد لم يكن ابعد
اذ يمكن ان يفرض ما هو ابعد منه وكذا البعد فلا يتحدد به جهة السفل بخلاف
الكري اذ يتحدد بمركزه غاية البعد الداخل فانه تلك [illegible] يحدد الجهتين
بالجسم الكري ايضا لا بجهاتها [illegible] فالغاية يجب ان يتحلل
ما هو ابعد منه والمركز وان كان ابعد الابعاد المفروضة من المحيط الا انه
ليس ابعد الابعاد المفروضة من المركز لجواز ان يفرض قطر المحيط
اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكري [illegible] على الطبع

للاتفاق في جميع [illegible] كلام [illegible] امر محدد [illegible]
ان يكون قائمة بالمحدد كما ذكره بعضهم لان جهة الفوق اعني السطح الاعلى
من الفلك الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد الا ان الجهة التي اعني المركز
ليست قائمة به وان كان تحدد المركز وتعينه ايضا بالمحدد فنقول
الجهات التي خلاء لا تختلف ولا في خلاء متشابه والاماكن الجسمانية
مختلفة بالطبع لان الملاء المتشابه لا يوجد فيه امر تختلف بالطبع
فلا يكون احدها مطلوبة لبعض الاجسام والاخرى متروكة له كما يشاهد
فان النار والهواء طالبان بالطبع للفوق وهاربان عن التحت
والارض والماء بالعكس فاذن تحدد الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن الخلاء
المتشابه [illegible] هذا المقام انه يجوز [illegible] خلاء في بحر خلاء
المتشابه فاذن يجوز في اطرافه نهايات خارجة عن الملاء المتشابه مختلفة
وقال بعض المحققين المراد بالملاء المتشابه خلاء لا يوجد فيه امور مخالفة
الحقيقة ليكون بعضها جهة حقيقية وبعضها جهة اخرى مخالفة للاولى
وهو الجسم الذي لا يكون متناهيا لان المتناهي يحصل فيه حدود مختلفة
الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط واغلب [illegible] للملاء المتشابه

وبوجود العالم لاوقات بها وانفقنا على امتناع الوجوه ممكنه وبيوكوا احديها

ابعد الابعاد المفروضة من الاخرى اما كون كل واحدة منهما ابعد الابعاد

المفروض من الاخرى فلا يمكن قطعا وان كان بين اجسام متعددة وجب

ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية البعد لانه ما من بعد

من بعضها في الامتداد الواصل بينهما فهو اقرب من الاخر فكل ما يوض

غاية البعد من بعضها لم يكن غاية البعد بالجمع لكون الغاية الوضعية

الاخر فالمناسب ان يقال لان البعد من بحيز اذا كان خارجا عنه فهو ابعد

عنه الى اين فيجب ان يكون بعضها محيطا بالاخر والمحيط من تلك الاجسام يجب

كرة والا لم يتحدد به جهة السفل فهو كافة تحديد الجهتين [illegible]

والمحيط ينبغي لمحاط حشوا لا دخل له في التحديد لا بد ان يكون المحدد محيطا

بسائر الاجسام اذ لو كان وراءه جسم لما كانت جهة الفوق الغاية منتهى

الاشارة فيحصل الحركات نعم [illegible] لو لم يترك على كون جسم محدد للفوق

والتحتي محيط بسائر الاجسام وهو الفلك الاعظم ولا يدل على كروية جميع

وكذا الاحوال المثبتة في الفصل الاتية فلا تغفل

فصل ان الفلك بسيط

اي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبائع بالحقيقة وهذا الرسم شامل العناصر [illegible]

ايضا واطلق البسيط على [illegible] اجزاؤها [illegible] الاتركيب اجسام

الطبائع بالحقيقة يشمل العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة كالعظم

الثاني ما يكون كل جزء مقداري منه [illegible] الحقيقة مساويا بالكلية الاسم والحد

فيندرج فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء المتشابهة اذ فيها اجزاء

مغايرة من العناصر والاثار كما في اسمائها وحدودها الثالث ما يكون

كل جزء مقداري منه [illegible] مساويا بالكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر

والشحم واللحم وغيره فلا يصح اطلاقه [illegible]

والاعضاء المتشابهة دون الافلاك لانه لا يقبل الحركة المستقيمة الاينية

مطلقا والمستديرة هو الوضعية [illegible] وتطاركها فانها

تسمى مستديرة لغة لا اصطلاحا كما صرح به بعض المحققين وان كانت

كذلك كان بسيطا فانه لا يقبل الحركة المستقيمة فلانه كان قابلا

للحركة المستقيمة اذا فرض متحركا بها فانه متحد الى جهة فتاركا للاخرى

ذلك ما هو [illegible] متحرك فيها لا بد فيه نظرا اذ لا يلزم من

[illegible] الجهات قبل حركته [illegible] فالحال انه تتحدد الجهات

قبل وجوده فالمناسب الا [illegible] ان يقال فالجهات لا تكون متحددة

[illegible] والفلك ليس [illegible] يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة

مركز العالم فهو لم يتحرك الى احدى الجهتين الفوق والتحت فلم يلزم حدود جهة
قبل الحدود الحدود انما يحدد جهة دون سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم
تقدم جزء حركاتها على حركاتها لا الكل **فصل** في ان الفلك قابل للحركة المستديرة
ان لو صغينه لان كل جزء من اجزائه المفروضة فيه مبني على ان الفلك متصل واحد
لا جزء له بالفعل لا يختص بما له الطبيعة بمقتضى حصول وضع معين مكانا
معينا لتساوي الاجزاء في الطبيعة او بعلة البساطة التي تستدل بها
على ان الفلك قابل للحركة المستديرة دالة على انه غير قابل لها لانه اذا تحرك
على الاستدارة فاما ان يتحرك الجميع كونه هو مع بالفرض او الى بعضها
دون بعض فانه ترجيح بلا مرجح وايضا اذا تحرك البسيط على الاستدارة
فلابد هناك من قطبين ساكنين ومن دوائر مختصة متفاوتة جدا في
الصغر والكبر يرسمها النقط المفروضة فيما بينهما حركات مختلفة اختلافا
عظيما بالسرعة والبطء مع استواء جميع النقط المفروضة في ذلك البسيط
وصلاحيتها للقطبية السكونية ورسم الدوائر الصغيرة والكبيرة بالحركة
البطيئة والسريعة فانه ترجيح بلا مرجح وتعيينها تعينا بان ذلك التخصيص
يجب ان يكون لامر عائد الى حركة وان لم نعلم بعينه ضرورة كون الحركة

فيه فاذا كان كذلك يجب كون البسيط الفلكي مركبا واما ان يكون كل واحد
من اجزائه ابيا بطبعه على شكل طبيعي وغيره او يكون بعضها على شكل
طبيعي وبعضها على شكل قسري الطبيعي الى الاول والا لكان كل واحد منها
كرة لان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة قالوا لان الطبيعة
في البسيط واحدة فلا تفعل الا على نهج واحد القابل الواحد لا يفعل الا فعلا واحدا
وكل شكل سوى الكرة تختلف افعالها كيفية فان المضلع من الاشكال يكون
بجانب منه خطا وآخر سطحا وآخر نقطة ولو كان كل واحد منها كرة لا يمكن
ان يكون مجموعها سطح كرة متصل الاجزاء ولا بد من الخلاء والكائن
لانه لو لم يكن كل واحد منها او بعضها كرة فلم يكن طالبا للشكل الطبيعي
يكون قابلا للحركة المستقيمة لان تغير الشكل لا يخلو عن حركة اينية
لا يخفى عليك ان الثاني فيما سبق استحالة ان يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة
والثبت ههنا استحالة ان اجزائه قابلة لها وقد نقل الي اذا كانت اجزاؤه
قابلة للحركة المستقيمة كان يتحرك بحركتها مستقيمة منفصلة او حركة مستقيمة
لتقدم جزء على الكل فيلزم ان يكون الجزء مستقيم منفصلة فلم يكن محددا
لها حقيقة بل اولا فلان جزء الفلك اذا تحرك على دائرة يتحرك بها

وانت خبير بان هذا مناف لقولهم ان نسبة الفاعل الى الجميع سواء وعليه مبنى

من قواعدهم فكل جزء يمكن ان يزول من وضعه ويصل الى وضع جزء اخر

وما ذلك الا بالحركة فلما امتنعت تحقق الحركة المستديرة وقد يجاب

وجوب الوضع ولما ذات الطبائع الاجزاء يستلزم جواز زوالها عنها

وذلك لا يستلزم جواز الحركة عليها اذ يجوز زوال الحركة عنها كما العنصر

الوضع ولما ذاتها سواء كانت تلك الحركة طبيعية او قسرية او وجب انا

اذا فرضنا وجوب كونه الفرد للاخلاط ماهيته انه بسيط وجد با كل جزء

منه يمكن الزوال عن وضعه فيتعين امكان حركته قطعا ونقول ايضا يجب ان يكون

فيه مبدا ميل مستدير يتحرك به والا لما كان في بلا الحركة المستديرة لكن التالي

كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن في طبعه لما نسب اليه تعالى

لو لم يكن طبعه مبدا ميل مستدير اقول في كلامه اضطراب لانه لو كان الطبع

بعض الطبائع وتنبيه الى الميل بشعور وارادة فلا يلائم قوله فيما بعد والا لكان

التبع مع العائق الطبيعي كما هو لا مع واه كان بعض الطبيعة فلا يتجه

قوله لو لم يكن المبدأ المستدير حار تعاد اللازم على تقدير ان يقبل ما ليس طبعه

مبدا ميل ميلا خارجيا بهو ثابت ولكم في الفلك غيره والنار لا ميل طبيعيا

فيه بالشركة ستقف عليه ولا تستحيل في كل وايضا يجب ان يكون فلا يكون

ميل مستدير اصلا وهو ظاهر لما سيأتي يحل الطبع على الطبائع وعلى الطبيعي

على المنافي للحال بشعور وارادة فان الطبيعة ايضا يطلق على الشيء

مرادفة للطبائع كما صرح به بعض المحققين فيمتنع ان يتحرك على الاستدارة

المستديرة

وقد بيّنا انه قابل للحركة المستديرة وفيه بحث اذ لو اريد بان الحركة

ممكن ذاتي فهذا لا ينافي امتناع حركته على الاستدارة بواسطة عدم

وهو الميل المستدير وان اريد به ان للفلك استعدادا تاما للحركة المستديرة

الموانع

ولا يحصل ذلك الاستعداد الا عند وجود جميع الشرائط وعدم جميع

وذلك غير معلوم مما قرر واما ذكره ههنا جار في كل من البسائط

العنصرية اذ لا شبهة في امكان تحركه المستديرة كيف لا وقد جعلوا

ان كرة النار تحرك تبعا الفلك فيجب ان يكون فيه مبدا ميل مستدير يحرك به

ويمكن تقرير الدليل بحيث يكفي فيه امكان الحركة بحسب الذات ولا يجري في

العناصر بان يقال التحرك العنصري للفلك ممكن وما يقبل تحريكا قسريا

فلا بد فيه من مبدا ميل طبيعي فلما امتنع في الفلك الميل المستقيم كان ذلك

المبدأ مبدأ ميل مستدير واما قلنا انه لو لم يكن في طبعه مبدأ ميل مستدير

فلا امتنع في الفلك

للميل الذي سببه خارج لانه لو تحرك من خارج بحركة مسافة في زمان

وتحرك بالقسر في الآن وبحركة ذلك الزمان اقصر من زمان ذي ميل طبيعي يكون

الميل معاوقا بالميل القسري المخالف اياه بالجهة وتحرك بمثل تلك القوة القسرية

في عديم الميل تلك المسافة والا لكان الشيء مع العائق كالشيء لا مع العائق في الميل الطبيعي

كهو لا معه هذا خلف لا يلزم من عدم الميل العائق عدم جميع

فيمكن ان يكون خاليا عن الميل ومقارنا لعائق اخر فاذن ذلك العائق

الذي غير الميل فلا يلزم ان يكون زمان عديم الميل اقصر من زمان ذي الميل

واجيب انا نفرض مثل ذلك العائق مع ذي الميل ايضا وذلك الزمان الاقصر انما

هو زمان عديم الميل المعاوق لا بسبب لا محالة الى الزمان الاطول وليكن

نصفه كان يكون زمان عديم الميل ساعة وزمان ذي الميل ساعتين فاذا

فاذا افرضنا ذا ميل اخر سلبه اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته

الى الميل الاول نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول ويكون نصفه

فيتحرك ذو الميل الثاني بمثل القوة القسرية في مثل زمان عديم الميل

اي ساعة فعديم الميل لان الحركة تزداد سرعتها بقدر انتقاص المعوق

المعاوقة التي في الجسم تنقص سرعتها بقدر ازدياد القوة المذكورة لانه لو

لو انتقص شيء من القوة المعاوقة التي في الجسم ولا ازداد السرعة او ازداد شيء

منها ولا انتقص السرعة لم يكن القوة الميلية مانعة من الحركة فلما كان الميل الثاني

نصف الميل الاول كان سرعة ذي الميل الثاني ضعف سرعة ذي الميل الاول

فيتحرك ذو الميل الثاني في نصف زمان ذي الميل الاول وذلك النصف مثل

زمان عديم الميل مسافة ذي الميل الاول وهو مثل مسافة عديم الميل فظهر

ان الجسم العديم الميل والذي له ميل فيتحركان مساويا في السرعة وهو محال

وقد تقرر الكلام بعرض هذه الابحاث الثلاثة المذكورة بوجه اخر بان يقال

فيقطع ذو الميل الثاني مثل ما قطع عديم الميل في زمان حركة عديم الميل

لان السرعة تزداد وتنقص بانتقاص الميل المعاوق وازدياده فكلما

كان الميل المعاوق اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة وكلما كان

الميل اكثر كان زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الزمان انما

بحسب تفاوت الميل المعاوق فكلما كان الميل الثاني نصف الميل الاول كان زمان

حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة ذي الميل الاول وهذا ساعتان

فذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل وقال ابو البركات وجود الحركة

بلا منعها الا في الزمان فذلك الزمان الذي تقتضيه ماهيتها يكون

محفوظ للعنقا في جميع الحركات وجاز ان تعلية يكون في اجب المعاوق فيجب ان يشترك
الثلاثة في سرعة واحدة لاجل اصل الحركة وفي زمان حركة بعينه المتحرك في
سرعة في ذي الميل الاول بازائه مثله وكذا كان ميل ذي الميل الثاني نصف
ذي الميل الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف زمان حركة ذي
الاول فيكون نصف ساعة بازاء مثله فيكون زمانه ساعة
واجيب بان الزمان متصل واحد لا انقسام فيه بالفعل وانما ينقسم
بالفرض الى اجزاء هي ازمنة ايضا ما لا انقسام عند حد كذلك الحركة ينقسم
بانطباقها على المسافة وزمانها ولا تنقسم الا الى اجزاء هي حركات كما ان
المسافة لا تنقسم الا الى اجزاء منقسمة كل واحد منها مسافة فزمان
الحركة فرضا اذا جرى [illegible] لكل جزء منه زمانا و
طرف الجزء من اجزاء تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة قطعه في جزء من
اجزاء المسافة وهو ايضا مسافة فاذا هي الحركة من حيث هي
لا تقع في الجزء كان من الاجزاء المفروضة للزمان والمسافة فلا تقتضي
الحركة لذاتها [illegible] من الزمان ولا من المسافة بل تقتضي مطلقها
ويمكن ان يقال ان البديهة تحكم بان الحركة المخصوصة التي توجد في مسافة

في مسافة مخصوصة تقتضي قدرا معينا من الزمان باعتبار القوة المحركة ونفس المتحرك
والمسافة المعينة مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوق
فيكون بعض من الزمان بازاء المعاوق وبعض منه بازاء الحركة باعتبار
الامور المذكورة فيجب اشتراك الاجسام الثلاثة فيما كان من الزمان بازاء
الحركة باعتبارها لفرض تساوي تلك الاجسام فيها وما زاد عليه يكون بازاء
المعاوق وقال الامام لا استحالة في كون الجسم القليل الميل والذي لا ميل فيه
متساويين في السرعة الا اذا كان الميل القليل عايقا ولم لا يجوز ان يكون
بالغا في الضعف الى حيث لا يبقى له اثر معاوق كما ان قطرات الماء
اذا تتالت وتكررت اثرت في نقب الحجر ولا تاثير اصلا للقطرة وفيه نظر لان
اما ان يلزم من فرض حركة ذلك الجسم الذي لا ميل فيه [illegible] من فرض الميل الذي
الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول واعلم
حركة عديم الميل الاجنبي بالقسر لخلاف جهة ميلها ولا اجتماع الامور المذكورة
ان الاول مشاهد لا ينافي [illegible] واستحالة الثاني [illegible] التنافي
بين الامور المجتمعة [illegible] بالضرورة لكن فرض الميل على نسبة
المذكورة ممكن ويمكن ان يقال نسبة الميل بحسب الشدة والضعف
بل واقع فلا يكون فيه محال [illegible]

وأن كانت غير متناهية لكنها عددية ونسبة الزمان الى الزمان مقدارية
وقد برهن اقليدس على ان من شأن ان يكون للمقدار نسبة الى مقدار آخر
لا توجد تلك النسبة بين النسب العددية فهذا الذي ال[illegible] من برهن
تحركه بجسم الذي لا ميل فيه أصلا [illegible] فيكون محالا ونقول ايضا ان
الفلك ليس فيه مبدأ ميل مستقيم والكائنات الطبيعية الفلكية الواحدة
تقتضي الاثنين المتنافيين معا وذلك ظاهر لان المنافاة بين
المستقيم والمستدير لاجتماعهما في الكرة المدحرجة وما قيل من ان الميل المستقيم
تقتضي توجه الجسم الى الجهة والمستدير يقتضي صرفه عنها [illegible]
لا تقتضي التوجه لانه تقتضي الحركة التي [illegible] المنافاة فيجوز ان تقتضي
الطبيعة الواحدة اثرين متنافيين باعتبارين متقابلين

فصل في ان الفلك لا يقبل الكون والفساد وهما يطلقان بالاشتراك
على معنيين حدوث صورة نوعية وزوال اخرى والوجود بعد العدم
والعدم بعد الوجود والمراد ههنا هو الاول والخرق والالتيام أي افتراق الاجزاء
وافتراقها أما أنه لا يقبل الكون والفساد فلانه محدد للجهات ولا شيء من
المحدد للجهات يقبل الكون والفساد أما الصغرى فلتقدم تحريره [illegible] وأما

الكبرى فلأن ما يقبل الكون والفساد فلصورته الحادثة حيز طبيعي وللصورة
الفاسدة حيز آخر طبيعي لما بينا أن كل جسم فله حيز طبيعي بل لا بد
على أن يكون الحيز الطبيعي للصورة الحادثة غير الحيز الطبيعي للصورة الفاسدة
بل هو موقوف على أن الجسم الواحد لا تقتضيه طبيعتان مختلفتان بالنوع
وهو تم لان الامور المختلفة بالنوع جاز أن تشترك في لازم واحد
وكل ما هذا شأنه أن تكون لصورته الحادثة حيز طبيعي وللصورة الفاسدة
حيز آخر طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة لأن الصورة الكائنة اما ان حصلت
في حيز طبيعي او في حيز غريب فان حصلت في حيز غريب انبعث ميلا
مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة
كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما
الى حيزها الطبيعي ههنا بحث [illegible] ولا يصح حمله
على [illegible] الاعم منه وأما أنه لا يقبل الخرق والالتيام فلأن ذلك
يتبادر منه حصول الكون والفساد بالحركة المستقيمة وليس ذلك بل
مستلزمان لها انما يحصل بالحركة المستقيمة والفلك لا يقبل الحركة المستقيمة
فلا يقبل الخرق والالتيام وتقرير المراد ههنا [illegible] مطلقا

فلا حاجة الى ما تكلف بعضهم من انه لا بد للحركة والالتيام من افتراق الاجزاء

وافتراقها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة او مستديرة والخرق

والالتيام اما ان يكونا بالمستقيمة منها او بالمستديرة وهما محالان

اما الاول فلما بينا ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان

الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء على الاستدارة

في جهة ويتحرك البعض الاخر في جهة اخرى مخالفة للاولى او يسكن يكون منشاء

الافاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانها لو وجدت في ما طبيعة او

قسرية او ارادية والكل محال اما الطبيعة فلان الفلك ذو طبيعة

واحدة لا تقتضي الا شيا واحدا غير مختلف واما القسرية فلان القسر

انما يكون حيث يكون طبع واما الارادية فلان الفلك لبساطته عادم للالات

الجزئية الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر الافاعيل المختلفة عن

النفس الفلكية بالارادة

فصل ان الفلك يتحرك على الاستدارة

دائما لان المحرك الحافظة للزمان ان كان الزمان مقدار الحركة الخ

مستقيمة او مستديرة وقد علمنا ان الحركة المستقيمة

لا ينبغي مطلقا والمستديرة هي الوضعية ولا شك ان التزييد ينبغي

عرضا صلاحية لان يكون الحافظة للزمان حركة كمية او كيفية

لكلام فيما بينا ان كل حركة المستقيمة لا يصلح لحافظ المستقيم

بحال المسافة في الخط ... لا جائز ان يكون ... لانها اما ان

تذهب الى غير النهاية وهو جميع للميل الى الاول والا يلزم وجود بعد

غير متناه المسافة لا الجهة اذ الحركة الموجودة لا بعد لها والحركة الى غير بعد موجود

والثاني لانها لو وجدت كانت تنتهي الى طرف قبل الرجوع فيلزم

مقتضيه للسكون لان بين كل حركتين سكونا لان الميل الموصل الى

الطرف موجود حال الوصول لانه يقتضي الاتصال حال الوصول فلو لم يكن

موجودا حال الوصول لاستحال ان يقتضي الوصول فيلزم الا يكون الميل

فاعل الوصول ويلزم وجوده حال الوصول بل موجبا للوصول

كالحركة فلا يكون باقيا مع المعلول وكلما كان الميل الموصل موجودا لم يكن

الميل المقتضي كونه غير موصل ينبغي اللاوصول لاستحالة اجتماع

المتنافيين المختلفين في حالة واحدة في جهة او حركة

الامام بان الامر لاستحالة المذكورة واقول كلامه يشعر ان الميل

الراجع ولعلهم ارادوا بالميل ههنا نفس المدافعة فانهم قد يطلقونه

ذكرناه والحيادات والتماس والوصول ونظائرها آنيات لا زمانية لحصول عند
انتهاء الحركة مع ان زوال كل واحد منها زماني اذ لا يحصل الا بعد حركة فان
اجيب بانه اذا تحرك ما الى الانطباق على الجسم الاخر فلا شك ان هناك ينطبق
عند انقطاع حركته فلا بد في هذا الانطباق الآني ان يتحرك احدهما في الحركة
حالا يحصل الا بالزمان وكذا الحال في جميع ما ذكرناه واذا كان كل واحد
ابدا وجب ان يكون بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم الا
لزم تعاقب الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى هي الآنات
ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباقها على الحركة
المنطبقة على الزمان فيبطل هذا ... وجود الزمان بين الآنين وان
انه لا يتحرك فيه الجسم فلانه لو تحرك فيه فاما الى الطرف المذكور فيلزم ان
لا يكون للجسم وصول في الآن الذي فرضناه آن الوصول وهو خلف فيلزم وجود
الميل قبل حدوثه اذ الحركة ... انما توجد بالميل الثاني ... الجهة المخرج
بين ان المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه في آن واذا تحرك عنه بعد سكونه واصلا
فذا آن فلا محالة يصير مفارقا فيحصل بينه آن الفصل فلا يمكن اتحادهما فلا
ذلك ... واصلا الى المنتهى ومباينا له معا فوجب تغايرهما بالذات وكان

في الوصول لا شبهة في انه كل الحالة قال الشيخ لا تصغ الى قول من يقول
ان الميلين يجتمعان فكيف يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة
الى جهة وفيه بالفعل التنحي عنها ولا تظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل
الى السفل البتة بل فيه مبدأ من شأنه ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق
فالحال التي فيه ميل الوصول غير الحال التي فيه ميل اللاوصول وكل واحد
من الميلين يستدعي الانتهاء واذا الوصول آني احادث في آن
لان الوصول وكونه غير موصل آني لان حال الوصول انما يحدث
لو كان زمانيا وانقسم فيكون ما يكون الجسم في احد طرفيه لم يكن واصلا
بعد ففيه نظر لانه ان اراد انه لم يكن واصلا وصولا تاما فلا محذور
فيه وان اراد وصولا في الجملة ثم ... الحد الذي هو منتهى المسافة
الممتنع الاكون منقسما في ذلك الامتداد ولا لم يكن الحد ... حدا
فالوصول اليه آني اذ لو كان زمانيا لكان ذلك الحد منقسما المتعلق
الوصول به شأنا وكذا حال ... غير موصل فكيف وقد ثبت
ان الوصول آني وهذا يستلزم ان يكون اللاوصول آنيا ايضا
لان رفع الآني آني لا محالة وقد تقال ان الانطباق والموازاة

انقطاع الزمان فلا بد من وجود حركة مستديرة دائمة فلا حركة مستديرة تحتمل
الدوام الا حركة الفلك فاذن يكون الفلك واحدا من الافلاك وهو الفلك
الاعظم على ما هو مذهبهم متحركا على الاستدارة دائما وهو المطلوب وفيه بحث
لاحتمال ان يكون لبعض الكواكب حركة مستديرة على نفسه مستمرة ابدا
ويكون الزمان محفوظا بها هداية ثم فرعوا على هذا بنيانا مشيدا لبعض
الحكماء وهو انه لا يجب تخلل السكون بين الحركتين قالوا لو وجب ذلك فاذا
فرضنا انه رميت حبة الى فوق وتلاقت في الهوا جبلا ساقطا
يماس سطحها سطحه وترجع الحبة لا محالة فيجب توسط سكون بين حركتيها
الصاعدة والهابطة وذلك يوجب سكون الجبل واللازم باطل اذ كل عاقل
يعلم ان الجبل لا يقف في الهواء بمصادفة الحبة فاجاب بان الحبة حين
الى فوق عند نزول الجبل ينتهي حركتها الى السكون لانقطاع الحركة الصاعدة
في آن الملاقاة ثم عدم الرابطة في الحركة لا توجد الا في الزمان وكذا
عن مانع من حركة الجبل لا بسكونها آني فلا يستلزم زمانا فيها وان حصل
فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون بينهما زمان
السكون بل هما مجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما لذاتيهما احدهما

تناليهما بلا تخلل زمان بينهما فلا يلزم القول بالجزء وذلك ان زمان سكون
الا لا حركة هناك الى ذلك الحد بعينه من الحد بعينها قائمة في الحدود
المسافة المتصلة التي يقطعها حركة واحدة وقد ابطله الشيخ الرئيس
في الشفاء بان المفارقة فلا بانية من حركة الرجوع فهناك آنان آن
يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وان لا تصدق فيه على المتحرك انه مفارق
ومباين لذلك الحد الذي هو المنتهى فان عنوا بان المباينة طرف
المباينة مغاير لذلك الآن هو بعينه آن الوصول بان يكون حد ما مباين
بعد زمانا لحركته وان عنوا بانا نصدق فيه على المتحرك انه راجع
مغاير لانه مغاير لآن الوصول وان آن بعد الآن زمانا لكنه ليس زمان السكون
بل هو زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع فان كل آن يفرض في زمان وقع
فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين آن ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع
ثم انا اقام الحجة باعتبار الميل الموصل والميل الموجب لحركة المفارق فهم
فنظر مما ذكرنا ان العمدة من الحجة المشهورة من ان الذهاب لحالة
الا الوصول آني كلام فضلا عنه بعيد جدا نعم ان الحركة حافظة للزمان
ليست بسقمة فيكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع

و هو الميل الصاعد عرضية للاجزاء و هو الميل الهابط الحاصل من جهة الميل
كالحجر المرفوع الى فوق يحس الرافع ميلا هابطا هو الميل الذاتي الطبيعي
و يحس منه من وضع يده عليه في تلك الحالة ميلا صاعدا و هو الميل القسري
الحاصل من جهة الرافع و حركة الحجر ثانية و ليس بينهما الا زمان هو آن
الحركة التي بوجهة زمانية و ذلك لكون الآن الذي يوصف آن هو مبداء
ذلك الزمان و منتهى بعده محانية هذا خلاصة ما ذكره بعضهم في تحقيق
هذا المقام و انت في ريب اذ المراد بالميل العرضي ما لا يقسم بالمتحرك بل بما
يجاوره و يقارنه فيما ثبت لحركة الوضعية و للخصم ان يقول ان الميل
الحاصل من الميل العنصري الذي بينه و بين الصاعد للحجر المرفوع بين توفر
يجاب ايضا بان الحجر لا يماس الجبل بل اذا وصلت حركته اليها وقفت
ثم رجعت قبل الوصول الى الجبل فذلك الذي ذكرتم من تلاقيهما فرض
محال و يجوز استلزامه للمحال الذي هو وقوف الجبل في الجو بان توقف
الحبة في الجو غير مستحيل مستبعد لكن الضرورة الطبيعية تقتضي امورا
استبعدها العقل كما في الخلاء **فصل** في ان الفلك يتحرك بالارادة
لان حركته الذاتية لو لم تكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية لا جائز

لا جائز ان يكون طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب
لحالة ملائمة وذلك في الحركة المستديرة محال اما انه لا
ان يكون هربا فلان كل نقطة المناسب ان يقال كل وضع يتحرك عنها
الجسم بحركة مستديرة فهي بعينها متوجهة اليها والهرب عن الشيء بالطبع
ان يكون توجها اليه فان قلت لو كان تركه كل وضع في الحركة المستديرة
الى ذلك الوضع لامحال كون حركة الفلك الارادية ايضا والا لكان ذلك
مرادا وغير مراد في حالة واحدة قلت يجوز ذلك من حيثين فان مريدا
اذا كان له شعور جاز ان تختلف اغراضه بخلاف ما اذا كان عديم الشعور
اذ لا يتصور هناك اختلاف الجهات والاغراض وههنا بحث لا نسلم ان
ان ترك الوضع هو التوجه الى ذلك الوضع بل الى غيره ضرورة انعدام ذلك
ويمتنع اعادة المعدوم فلا يكون طلبا له بل طلبا لمثله
فلان كل وضع يتحرك اليه الجسم بالحركة المستديرة يتحرك عنه
الى الشيء بالطبع محال ان يكون هربا عنه ولان الطبيعة اذا وصلت
بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنت فيجب ان يلزم ذلك اذا كانت الحالة
المطلوبة امرا وراء الحركة تتوسل بها اليه واما اذا كان المطلوب بالطبع

مجموع كل الاشياء والكل ان الجزء اي جزء القوة بالنسبة الى الجسم مساو بالكل الجسم

اي كل القوة بالنسبة الى كل الجسم والكل في كلها نسبتها اذ لا تفاوت بين

البسيطين المتفاوتين صغرا وكبرا في قبول الحركة الا باعتبار قوتين

حلتا فيهما فاذا قطع النظر عن القوتين كان الجسمان متساويين في قبول

الحركة ولم يكن لزيادة مقدار الجسم اثر فلا تفاوت هناك الا في الحركتين فيجب

التفاوت في الحركتين على نسبة تفاوتهما وحينئذ كذلك فالمجموع اي القوة

كلها لا تقوى على غير المتناهي لان الجزء منها اما ان تقوى على جملة متناهية

من عدد معين او على جملة غير متناهية والثاني باطل اذ المجموع تقوى على ذلك

المبدأ على ما هو ازيد فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام

في العدد على غير المتناهي بالمتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي

اذا لم يكن الانتظام متسقا غير محال كالشهور والسنين الماضية

فانها غير متناهية مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف

المتضاعفة والمآت المتضاعفة الى غير النهاية وتوضيحه ان المراد بكون

غير المتناهي متسق النظام ان يكون امتدادا واحدا متصلا في نفسه

ولا لم ينفصل هكذا نحو ما فصل التعاون نفس اتصال الشهور والسنين لانها لا

نعم الحركة فلا وقف على ما يجب الحركة ليس مطلوبة لذاتها بل لغيرها فانها لا

تحصل الا اذا حصل الغير فيكون المطلوب ذلك الغير فيكون انه تعالى لا يلزم م

الا اذا لم يستعد الفلك بنوا سطح بين الحالة المطلوبة رتبا حالة اخرى ثم

حالة غير انها يلحق كلما حصلت الحالة الثانية يستعد لحالة اخرى يطلبها

فلذا يتحرك دائما في المستديرة الفلكية ليس لكل للاحالة ان تكون

وشرح لان الغير على خلاف ما يقتضيه الطبيعة لحيث الطبيعة لا تتصور

ثم كتاب لا يلزم منه عدم كون الحركة المستديرة طبيعية ان لا يكون

فصل الا ان القوة المحركة للفلك يجب

مثل طبائع مخالف لمنع كلية

ان تكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال الى ما

غير نهاية مجرد العودة لا تنتهي من القوة الجسمانية الكتابة لحال

في الجسم البسيط المتشابه الاجزاء بل يكون المحرك للفلك ليس قوى جسمانية

وانما قلنا ان القوة الجسمانية المذكورة لا تقوى على حركات غير متناهية

لان كل قوة جسمانية ذكرناها فهي قابلة للتجزي وكل قوة قابلة للتجزي

الى الاجزاء كل منها قوة فان الجزء منها يقوى على شيء بنسبته الى ما

كل القوة بالنسبة الى كل الجسم نسبة جزء الجسم الى كله فالجملة تقوى على مجموع

والزيادة على العدد الغير متناهي العارض للاجزاء
المفروضة للامتداد الواحد المتصل الغير المتناهي
مستحيل لان هذا الامتداد قابل للتجزي
الى غير النهاية مثلا فزاده دهم

فصل الا باعتبار العدد العارض للاجزاء المفروضة للزمان ولا يبقى في الا
والاتساق فيما فيه من انه يرد عليه ما لا يندفع عنه وهو ان الاتساق
لا يوجبه اجزاء الحركة اذ لا يكون دفعة بل المطلوب موقوف على اتساق
الحركة نفسها وهو حاصل ولا ينافيه عدم اتساقها باعتبار العدد العارض
لاجزائها المفروضة وقد يقال يمكن ان يكون المراد باتساق النظام
عدم الانقطاع ونفي الزيادة على غير المتناهي العدم للانقطاع
الزيادة على جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لوضوح
وقوع الحركة من مبدأ واحد بكون هذا القيد احترازا عن الزيادة
على غير المتناهي في جهة التناهي فانها غير مستحيل واقعة كسلسلة
من الحوادث الغير المتناهية مبدأ اتي من مبدأ مختلف احدها
من يوم والاخرى من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده ذكر الدليل على
ان المصنف لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي لا بد من ذكره
لما ذكر ان الزيادة بدونه غير مستحيل واما الاتساق بمعنى الاتصال
وان كان واجب الذكر ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المصنف ترك
ذكره لظهوره في الحركة واقول زيادة غير متناه على غير متناه

انما يستحيل اذا كانا امتدادين من مبدأ واحد فاما لم يكونا امتدادين
كاعداد الشهور والسنين او لم يكن مبدأهما واحدا لكن اذا اعتبر خط
غير متناه مبدؤه وسط خط كذلك فلا استحالة في الزيادة المذكورة
ولا يبعد ان يكون قوله المتسق النظام اشارة الى هذين القيدين وقد
يقال لا بد من التفاوت واقع في الطرف المقابل للمبدأ المفروض حتى يلزم منه
الحكم لا يجوز ان يقع التفاوت في خلال الحركتين للاختلاف في الحركتين
في السرعة والبطؤ فلان الجزء اذا انقوى على متناهيه والجزء الآ
شكله فالمجموع لا ينقوى على غير المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي
بان متناهيه لا يوجب اللاتناهي وانما كانت مراتب الانضمام متناهية
لان القسمة الخارجية للجسم المتناهي متناهية وما قيل من ان الجسم
ينقسم القسمة الى غير النهاية فهو يستلزم حقيقة على وجه لا انافي فيما ذكرنا
فثبت ان كل ما ينقوى عليه القوة الجسمانية من الحركات فهو متناه

فصل وان المحرك القريب بلا واسطة للفلك قوة جسمانية
نسبتها الى الفلك كنسبة الخيال الينا في ان كلا منهما محل ارتسام الصور
الجزئية الا ان الخيال مختص بالدماغ وهي سارية في جرم الفلك

وعلم رجحان بعض اجزاء تلك الحركة على بعض في المحاذاة وتسمى نفسا منطبعة و

فلعلّهم انهم اختلفوا في محركات الافلاك الجزئية للكواكب السبعة السيارة

فذهب فريق الى ان كل كوكب مع ما له من الافلاك بمنزلة حيوان واحد

وذو نفس واحدة تتعلق بالكواكب اولا وتتعلق بافلاكه بواسطة الكواكب

بعد ذلك كما تتعلق نفس الانسان بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك

بتوسطه فالقوة المحركة منبعثة عن الكواكب التي هي كالقلب للافلاك

التي هي كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى هذا تكون النفوس الفلكية

تسعا اثنان للفلك الاعظم وفلك الثوابت وسبع للسيارة وافلاكها

وذهب الشيخ ومن تابعه الى ان كل فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة

اياه وكذلك لكل كوكب فلما اثبتوا للكواكب ايضا حركات وضعية وجعلوها

فعدد النفوس المحركة على هذا الرأي بعدد الافلاك والكواكب لان الحركات

الاختيارية تتبع الارادة الجزئية لا تتبع الا ما ارادة تابعة في الغالب

للشوق الى الطلب وطلب وسمي شهوة او الى دفع مهرب وسمي غضبا

وبهذا يظهر مغايرة الارادة للشوق كون الانسان مريدا لتناول ما

لا يشتهيه كما في الدواء البشع وقد يتعلق بالفعل الاختياري قد

لذة يتبعها تصور النفع او الضرر من غير توسط شوق هناك وعزم زائد

تقال والحاصل انه كلما امتنع ما يقع من حيث الوجود من ذلك الشوق مسبوقا

عن تصور ذلك الامر الملائم او المنافر من حيث انه ملائم او منافر بتصور مطابقا

او غير مطابق وهاهنا ان يقع عن تصور كلي وجزئي في السبيل الى الاول

لان التصور الكلي نسبته الى جميع الجزئيات نسبة السوية فلا يقع منه بعض

الجزئيات دون بعض والا يلزم ترجيح بلا مرجح فتعين ان الحركات

تصورات جزئية قيل لو كان المعتبر في صدور الفعل الجزئي التصور الجزئي

لزم الدور لان تصوره من حيث انه متميز عن غيره في الشركة يتوقف على وجوده

لانا قبل حدوث السواد المعين مثلا لا نتصور السواد معينا واقعا

في هذا الحيز في هذا الوقت على هذا الشرط والقيد بهذه العوارض فالحركات

الوضعية لا تكون الا كلية واما تصور هذا السواد من حيث شخصيته فلا يمكن

الا بعد وجوده فلا يحصل الا بعد فرض الاشتراك فلو توقف وجوده على

هذا التصور كان دورا واجيب بان ادراك الجزئي قبل وجوده موقوف

على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج يتوقف

على تحصيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه فانه ما لم يكن حصوله الخارجي

في الخارج منشأ للحصول في الخيال فقد يكون حصولها في الخيال ايضا مبدأ لحصولها
في الخارج ولا يلزم دعقد وكل ما هو متصور جزئي فهو جسماني هذا لا يصح
اطلاقه اذ الدليل مخصوص بالجزئيات الجسمانية وقد صرح بان الجزئيات
المجردة ترتسم في النفس لان الصورة الجزئية ترتسم وهي اصغر وترتسم اي
اكبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف الصورتين بحقيقتهما
او الاختلاف لما خوذ منه الصورتان بالصغر والكبر او لاختلاف محلهما
المحل المدرك فبطل القسم الاول لجواز ان يكون لاختلاف الاعراض كما في
السواد والبياض واجيب بانه مفروض تساويهما ذاتا و
تساويهما في العوارض باسرها ممتنع ومع التساوي في الماهيات
الاعراض لا يبقى بالضافة لا احتمال ان يكون الاختلاف تشخصها
لا سبيل الى الاول لانا نتكلم في الصورتين من نوع واحد ولا سبيل الى الثاني
لان الصورة المتخيلة بالصغر والكبر لا يجب ان تكون ماخوذة من الخارج بل
فتعين القسم الثالث فيكون الصورة الكبيرة مرتسمة في محل
غير ما ارتسمت فيه الصورة الصغيرة فيكون المدرك لا محالة ذا وضع و
هذا شانه فهو جسماني فصل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى

على التحريكات الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف
صدرت عنها هذه التحريكات الغير المتناهية وهل هذا الا تناقض صريح
واجيب بان مبادي الحركات الفلكية هو الجوهر المفارقة بتوسط
نفوسها الجسمانية المنطبعة فيها اذ البرهان انما قام على ان القوة
الجسمانية لا تكون مؤثرة في اثار غير متناهية لا على ان لا تكون واسطة
في صدور تلك الاثار ورد بانه لما جاز ان تكون القوة الجسمانية مع عدم تناهيها
وكونها واسطة في صدور اثار لا تتناهى جاز ايضا كونها مبادي لتلك الاثار
لانها المباشرة لتلك التحريكات سيما اذا كانت واسطة في الجزئيات ايضا
استقلالا او قد يجاب ايضا بان هذه التحريكات الغير المتناهية صادرة
عن النفس المنطبعة بتوسط طريان الانفعالات الغير المتناهية عليها من العقول المجردة
والثابت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة
الجسمانية ابتداء من غير واسطة فلا اباء في صدور التحريكات الغير المتناهية
عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الطارية عليها من غيرها فتامل

الفن الثالث في العنصريات وهو يشتمل على ستة فصول فصل

في البسائط العنصرية وهي اربعة بالاستقراء اذ العنصر اما بارد او حار

منعا لعد فلو صح ما ذكر لكانت الاجزاء النارية منقلبة الى اجزاء ارضية صلبة
بلا واسطة وايضا قد صرحوا بان النار القوية تجعل الاجزاء الارضية نارا
لانا نرى الملح الصافي ينقلب في زمان قليل حجرا يترتب منه في الحجر فلا يجال الا ان يقال
ان فيه اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ما ... بالبحر والتصويب
وذكر ذلك معاين في عين سياه كوه وهي قرية من بلد قم بعيدة من بلاد
الاذربيجان ماؤها ينقلب حجرا مركز الحجر يجلب بالحجر الكبريتي ماؤه وكذلك
تتصير ملحا اما بالاحراق وبالسحق مع ما يجري مجرى الملح كالنوشادر
ثم اذابته بالماء وقد يقال ان ارباب الاكسير يحلون بمياه حادة كلية
فيها اجساد اصلية حجرية تصير مياها جارية وكذلك الهواء ينقلب ماء
كما نرى في قلل الجبال فانه يغلظ الهواء لشدة البرودة ويصير ماء ويتقاطر
دفعة من غير ان ينساق اليها سحاب من موضع اخر فينعقد بخار ...
والشيخ قد حكى انه شاهد ذلك في جبال الطبرستان وطوس وغيرها وقد
شاهد اهل المساكن الجبلية امثال ذلك كثيرا والماء ايضا ينقلب هواء بالحر
كما شاهد في الثياب المبلولة المطروحة للشمس وعند غليانه بالقدر وكذلك
الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين اذا سدت المنافذ التي يدخل فيها الهواء

حصل التعقيب ... اما رطب او يابس فالبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس هو الارض
فلما كان اليابس هو النار والحار الرطب هو الهواء والعنصر هو الاصل في اللغة اليونانية
كالاسطقس في اللغة اليونانية ... الاربعة من حيث انها يتركب منها المركبات
تسمى اركانا ومن حيث ينقلب كل منها الى الاخر يسمى اصول الكون والفساد وكل واحد
منها يخالف الاخر في صورته الطبيعية النوعية والا لشغل كل واحد منها بالطبع
حيز الاخر المناسب للكل اذ اللازم توافق الكل في مقتضاها وتخالف الكل ...
والتالي باطل اذ كل واحد منها يطلب بطبعه حيزا غير حيز الاخر فالمقدم مثله وكل
واحد منها قابل للكون والفساد والصور الجسمية للانقلابات اثنى عشر
من مقابلة كل من الاربعة مع الثلاثة الباقية فستة منها لا واسطة فيها وهي ضده
وهي انقلابات احد العنصرين الى الاخر يعني انقلاب الارض ماء ...
وبالعكس الماء هواء وبالعكس ... وستة
الباقية بعضها ... بواسطة واحدة يعني انقلاب الارض هواء وبالعكس
نارا وبالعكس بعضها ... يعني انقلاب الارض نارا وبالعكس
هذا ما اشتهر بينهم وقال الشيخ ان الصاعقة تتولد اجسام نارية
فارقتها السخونة وصارت لاستيلاء البرودة عليها جواهر جامدة ...

بجديد على الحي في النوع النار ايضا يتغيب سواء كانتا هو في المشاهد ما يتصل
عن شعلة لو تغيب نار كبريت والاحرقت سقف كنيسة فاذا انطلق
وايضا النار الكاينة في كور الحدادين تنطفى وتصير هواء ونقول ايضا الكيفيات
العنصرية زايدة على الصور الطبيعية لانها تشتد في الكيفيات مثل التسخن والتبرد
مع بقاء الصور الطبيعية بحالها ولو كانت الكيفيات نفس الصور الطبيعية
لما كان ذلك كذلك لا يخفى عليك ان ما ذكره غير ظاهر في جميع الكيفيات للعناصر
والبسائط سواء كانت حقيقية او اضافية ليشمل الكلام المزاج الثاني
ويكون تعريف المزاج جامعا اذا تصورت اجتمعت فتماست في المركب وتفعل
في بعض بقواها اي كيفياتها المتضادة فيه المراد بتضاد الكيفية هنا هو التخالف
مطلقا لا التضاد الحقيقي المصطلح الذي يكون بين الشيئين في غاية الخلاف
والا لم يكن الكلام شاملا للمزاج الثاني كمزاج الذهب الحاصل من امتزاج
الزيبق والكبريت لان مزاج الزيبق ليس في غاية البعد عن مزاج الكبريت
لتشابههما ورد ذكره بانه لا حاجة الى حمل الكلام على خلاف المصطلح فان
الكيفيات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس وكما ان
بين السواد والبياض على الاطلاق تضادا وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة

الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وكسر كل واحد منها سورة كيفية الآخر
الظاهر من هذه ما ذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل الكاسر هو نفس الكيفية
والمنفعل المنكسر هو سورة الكيفية نفسها فان الحرارة مثلا تكسر سورة
البرودة والبرودة تكسر سورة الحرارة والمكسر سورة البرودة لا يجب ان يكون
بسورة الحرارة بل قد يحصل ذلك بنفس الحرارة فان الماء الفاتر اذا امتزج
بالماء الشديد البرد تكسر سورة برودته وكذلك الكاسر لسورة الحرارة لا يلزم
ان يكون بسورة البرودة بل قد يحصل بنفس البرودة اذ الماء القليل البرد اذا
امتزج بالماء الشديد الحرارة تكسر سورة حرارتها فتحصل كيفية متوسطة
بين الكيفيات المتضادة بحيث تستحر بالقياس الى البرودة وتستبرد بالقياس
الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة متشابهة في اجزائه يعني يكون
من تلك الكيفية في كل جزء من اجزاء المركب مثل ما يحصل في الجزء الآخر
يساويه في حقيقته النوعية من غيرها وت الا بالمحل وهو المزاج **فصل**
في كائنات الجو هي ما يحدث من العناصر بلا امتزاج ووجه التسمية انه اكثر
يحدث في الجو اي ما بين السما والارض اما السحاب والمطر وما يتعلق
قال الشيخ كون ذلك بخار تختلط اجزاء البخار هوا واجزاء هوائية يمازجها اجزاء

صفاوة مائية تلطف بالحرارة ولا تمايز بينها الى ان تحصل غاية الصعود عندها او تجاوز
الماء من الهواء ويستفيد كيفية البرودة من الماء وقيل هذه المقدمة ليست بمقبولة
لما ذكرنا بل هي مقدمة نقيدنا في اثنا المبحث حيث قال فان كان كثيرا
فقد ينعقد سحابا ماطرا اذ يمكن توجيه الكلام بوجه لا يكون هذه
المقدمة مستدركة بها بانه تعالى فقد ذكروا ان للهواء اربع طبقات
الاولى ما يمازجه النار وهي التي تلي الفلك فيها الادخنة المرتفعة من السفل
وتتكون فيها الكواكب ذوات الاذناب والنيازك وما يشبهها الثانية
الهواء الغالب وهي التي تحدث فيها الشهب الثالثة الهواء البارد المختلط
بالابخرة المائية ولا تصل اليه اثر شعاع الشمس بالانعكاس من وجه الارض
وتسمى طبقة زمهريرية وهي منشأ السحب والرعد والبرق والصاعقة
الرابعة الهواء الكثيف الذي يصل اليه اثر شعاع الشمس والطبقتان
منها مجاورتان للنار والاخريان للماء ويحصل كلام من الطبقتين
الاخيرتين يستفيد كيفية البرد من مخالطة تلك الابخرة المائية ولكن الطبقة
الرابعة لا تبقى على طرفة بردها الى انتهاء من مخالطة تلك الابخرة
لوصول اثر الشعاع اليها بالانعكاس ثم الطبقة الثالثة التي ينقطع

عنها اثر شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف
بواسطة البرد فان لم يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر بثقل الحاصل من التكاثف
والانجماد فالمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان
يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل
بعده فان وصل قبل اجتماعها نزل السحاب ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعها
بل وصل بعده نزل بردا وانما ذلك اذا لم يصل البخار الى الطبقة الباردة
الزمهريرية لقلة حرارته الموجبة للصعود فان كان كثيرا فقد ينعقد سحابا
ماطرا اذا اصابه برد كما حكى الشيخ انه شاهد البخار قد صعد من اسافل بعض
الجبال صعودا يسيرا وتكاثف حتى كانه مكبة موضوعة على وهدة وكان من
هو فوق تلك الغمامة في الشمس وكان من تحته من اهل القرية التي كانت هناك
يمطرون وقد لا ينعقد ويسمى ضبابا وترتفع بادنى حرارة تصل اليه لكثرة
لطافته وان كان قليلا فاذا ضربه البرد اي برد الليل فان لم يجمد فهو الطل
وان جمد فهو الصقيع ونسبته الى الثلج كنسبة الطل الى المطر وقد يكون السحاب
من انقباض الهواء بالبرد الشديد فيحصل منه الاقسام المذكورة ولهذا قيد
المصنف سببيتها بالاكثرية واما الرعد والبرق فسببهما ان الدخان

بهواء حار نارية في الطرف اجزاء صغار ارضية تلطفت بالحرارة للاثبات

في الخارج الصواد انفع في البخار مختلطين وانعقد السحاب من البخار

واحتبس الدخان بين اثنا السحاب فإن صعد من الدخان الى العلو بقي حرارته

او نزل الى السفل لزوال ما فيه في السحاب في صعوده او نزوله مزقها عنيفا

فيحصل صوت هائل هو الرعد بتمزقه وتخلخله وان اشتعل الدخان ثانيه

من الدهنية بالحركة العنيفة المقتضية للحرارة كان برقا ان كان لطيفا

وينطفي بسرعة وصاعقة ان كان غليظا ولا ينطفي حتى يصل الارض

ولذا وصل اليها وربما صار لطيفا ينفذ في المتخلخل لا يحرقه ويذيب الاجسام

المندمجة فيذيب الذهب والفضة في الصرة مثلا ولا يحرقها الا ما احرق من

وربما كان كثيفا غليظا جدا فيحرق كل شيء اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل

فيدكه دكا واما الرياح فقد يكون بسبب السحاب الثقل بكثرة البرد والدفع

الى السفل فصار منحدرا بالحركة وتحلل الاجزاء المائية في اسفالها هواء وتحرك

اليها وايضا يتموج الهواء بالاندفاع المذكور فيحصل الريح وقد يكون لاند

فاع بسبب تراكم السحب وتزاحمها او لاختلافها في الهواء فتندفع الكثيف

الرقيق فيصير السحاب من جانب الى جهة اخرى وقد يكون لانبساط الهواء

بتخلخله الهواء فصل

الهواء بالتخلخل في جهة لما ازداد مقداره بدخان البخار جسم آخر

من جهة الى جهة اخرى فيدفع ما يجاوره وذلك المجاور ايضا يدفع ما يجاوره

فيتموج الهواء ويضعف تلك المدافعة شيئا فشيئا الى غاية ما فتقف وقد

تحدث ايضا من تكاثف الهواء لانه اذا صغر حجمه يتحرك الهواء المجاور

الى جهته ضرورة امتناع الخلاء وقد يكون بسبب برد الدخان المتصاعد الى

الى الطبقة الزمهريرية ونزوله ومن الرياح ما يكون سموما اي متكيفة بكيفية

سمية مهلكة وذلك لمرورها على ... النيران لاحراقه في ... شعلة وقيل

لاختلاطها ببقية مادة الشهب او لمرورها بالارض الحارة جدا وقد يحدث

رياح مختلفة الجهة فتتلاقى في تلك الرياح الاجزاء الارضية فتنضغط

تلك الاجزاء بينها مرتفعة كانها تلتوي على انفسها وهي الاعصار والزوابع

قوس قزح هالة ما ذكر ان شعاع ارتسام ضوء النير الاكبر الشمس في اجزاء شديدة صغيرة

صقيلة متفرقة غير متصلة ... واقعة على هيئة الاستدارة في

... انه اذا وقعت خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع

البصر عنها كل منها الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جسم كثيف اما جبل

او سحاب مظلم وكانت الشمس قريبة من الافق وادبرنا على الشمس ونظرنا الى

تلك الاجزاء دانعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فيرى في كل من تلك الاجزاء ضوءها
دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصقيل الذي ينعكس منه شعاع البصر اذا
صغر جدا ادى الضوء واللون دون الشكل فكانت تلك الاجزاء على هيئة
قوس مستضيئة اقل من نصف الدائرة بحسب ارتفاع الشمس لتنقيص هذه
القوس لانتقاص الاجزاء التي تنعكس منها الاشعة البصرية الى الشمس من
الطرفين وانما احتاج حصولها الى ان يكون وراء تلك الاجزاء كثيف
جسم كثيف ليصير كالمرآة فان الشفاف اذا كان خلفه شيء اذا كان وراءه
شفاف اخر فانما يتأدى الشمس في [illegible] الا في [illegible] الاجزاء الكثيفة
الكائنة في الجو للطافتها تتخلل [illegible] بعضها الشعاع
الشمس فان قلت لو صح ذلك لرئي في الجو ايضا ما يشبه
الوان قوس قزح بان يكون اجتماع الاجزاء الرشية المذكورة على غير
هيئة الاستدارة قلت لما تقرر فانه لابد من تساوي زاويتي
الشعاع والانعكاس فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على غير هيئة الاستدارة
لم ينعكس الشعاع من كل منها الى الشمس كما لا يخفى على من له تخيل صحيح واختلاف
الوانها بسبب اختلاط ضوء النير والوان الغمام المختلفة وقد قيل ان الناحية

الناحية العليا منها لما قربت من الشمس فيقوى فيها الاشراق فيرى احمر ناصعا
واما الناحية السفلى فلما بعدت عنها كانت اقل اشراقا فيرى فيها حمرة
مائلة الى السواد وهو الارجواني وما توسط بينهما فان لونه متولد
من ذينك اللونين وهو الكراثي ورد بان اللون الكراثي لا يناسب هذين
اللونين بل هو متولد من الصفرة والسواد وبان بسبب اختلاف الوانها
لو كان اختلاف اجزائها بالقرب والبعد بالنسبة الى النير كان الانتقال
من احد اللونين الى الاخر بحسب التدريج فلم يكن الالوان الثلاثة
متباينة الاجزاء [illegible] قال الشيخ لست احصله واما الهالة فانها
انما تحدث من ارتسام ضوء النير في اجزاء رشية صغيرة صقيلة نهارا
غير متصلة مستديرة حول النير وبيانه انه اذا وجد بين الناظر والنير
الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس الشعاع البصري من كل منها الى النير ولصغر
تلك الاجزاء فيرى في كل منها ضوء النير دون شكله فيكون
مجموعها على هيئة دائرة تامة او ناقصة وهي الهالة ويدل على حدوث
المطر لانها تدل على رطوبة الهواء واذا اتفق ان يوجد سحابتان على
الصفة المذكورة احداهما تحت الاخرى حدث هناك هالة تحت هالة

وتكون الخيالية اعظم لانها اقرب الينا وزعم بعضهم انه رأى سبع هالات معا
ولعل الهالة الشمسية تسمى الطفاوة بضم الطاء نادرة جدا لان الشمس تحلل
السحب الرقيقة وقد حكى الشيخ في الشفاء انه رأى حولها تارة الهالة التامة
وتارة الهالة الناقصة على الوان قوس قزح واما الشهب فسببها ان الدخان
اذا بلغ حيز النار وكان لطيفا غير متصل بالارض اشتعل فيه النار وتغلب
الى النار وتلهب بسرعة حتى يرى كالمنطفي بيانه على ما ذكره المحقق في
شرح الاشارات انه يشتعل طرفه العالي اولا ثم يذهب الاشتعال فيه
الى الجزء فيرى الاشتعال ممتدا على سمت الدخان الى طرفه الاخر وهو المسمى بالشهب
فاذا استحال الاجزاء الارضية نارا صرفة صارت جزء نارية فيظن انها
طفئت وليس كذلك وان كان الدخان غليظا لا ينطفي النار اياما
او شهورا العدد غلظة وتكون على صورة ذوابة او ذنب او ريح او حيوان
له قرون وحكي انه بعد المسيح صلى الله على نبينا وعليه وسلم بزمان كثير ظهر في
السماء نار مضطربة من ناحية القطب الشمالي وبقيت السنة كلها وكانت
الظلمة تغشى العالم من تسع ساعات من النهار الى الليل حتى لم يكن احد يبصر شيئا
وكان ينزل من الجو ما يشبه الهشيم والرماد وان اتصل الدخان بالارض

بالارض تشتعل النار فيه نازلة الى الارض ويسمى حريقا واما الزلزلة و
العيون فاعلم ان البخار اذا احتبس تحت الارض يميل الى جهة ويبرد بها
ان بالارض ينقلب ماء ويختلط بابخرة بخارية ... واذا كثرت لا
الارض اوجب انشقاق الارض فتكون منها العيون فالبخارات
في الجبال هي سبب العيون والقنوات وما يجري مجراهما ومن مسيل الثلوج
ومياه الامطار لانا نجدها تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وان
استحالة الاهوية والابخرة المنحصرة في الارض لا مدخل لها في ذلك واحتج
بان باطن الارض في الصيف اشد بردا منه في الشتاء فلو كان السبب استحالتها
ماء لوجب ان يكون العيون والقنوات ومياه الابار في الصيف ازيد وفي الشتاء
انقص مع ان الامر بخلاف ذلك على ما دلت عليه التجربة وحكي ان السبب الذي
ذكره صاحب المعتبر من الاستحالة الا انه غير مانع من اعتبار السبب الذي ذكره
المصنف واحتجاجه بالمنع انما يدل على انه لا يجوز ان يكون ذلك هو السبب التام
لا على انه لا يجوز ان يكون ذلك سببا في الجملة واذا غلظ البخار بحيث لا ينفذ
في مجاري الارض اذ كانت الارض كثيفة عديمة المسام اجتمع طالبا
للخروج ولم يمكنه النفوذ لغاية الغلظ فتزلزلت الارض وكذا الريح والدخان

وربما قويت المادة على شق الارض فيحدث منه صوت هائل وقد يخرج منها نار
لشدة الحركة المقتضية لاشتعال البخار والدخان الممتزجين بطبيعة الدهن
فصل في المعادن المركبات التامة وهو الذي له صورة نوعية تحفظ تركيبه زمانا
يكون له نشوء ونماء او لا والثاني هو المعدني والاول اما ان يكون له حس وحركة
ارادية او لا والثاني هو النبات والاول هو الحيوان وقد يستدل على ان ليس
دليل على ان المعدني والنبات ليس لهما حس وحركة ارادية وان المعدني
ليس له نشوء ونماء بعاينهم الوجدان وانه لا يدل على العدم ولذا قال
المتولدات المركبات ان تحقق كونه ذا حس وارادة فهو الحيوان والا فان تحقق
كونه ذا نماء فهو النبات والا فهو المعدني وقد يستدل لشعور النبات
اخبار في الحركة بما يشاهد من سلاسة استقامته في الصعود اذا كان
هناك مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يعوج ثم اذا جاوزه عاد الى
تلك الاستقامة وفي شجرة النخل واليقطين امارات لذلك وتمسك ايضا
لاغتذاء المعدني بما ظهر في المرجان من شبه النماء والاجنحة
المجتنبة في الارضة اذا كثرت يتولد حيوانا تاما واذا لم يكن كثيرة اختلطت
على ضرب من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف فيتكون منها الاجسام

المعدنية فان غلب البخار على الدخان تولد الشب والبلور والزيبق والرصاص
هذا اما ابيض وهو القلعي او اسود وهو الاسرب واذا اطلق الرصاص
اريد به الابيض وغير ذلك من الجواهر المنطرقة فيدخل في عد الزيبق والرصاص
من هذا القسم نظر اما الرصاص فلانه من الاجسام السبعة التي تتولد من
امتزاج الزيبق والكبريت فلانه لا ينعقد بنفسه واما الزيبق فلانه
فيه ايضا لما تقرر عندهم انه متولد من جسم مائي خالطته اجزاء كبريتية
في غاية اللطافة مخالطة شديدة حتى لا يوجد سطح الا وهو مغشى بغلاف
من الاجزاء الكبريتية كالقطران المرشوش على تراب هبائي مسحوق في
غاية السحق حتى يصير كل قطرة منها مغشاة بغلاف ترابي يحيط بها وان
غلب الدخان تولد الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم من اختلاط بعض
هذه اي الزيبق مع بعض اي الكبريت تولد الاجسام الارضية اي الاجسام
السبعة المنطرقة وهي القابلة للضرب المنطرقة تحت الكسر والانطراق بل تلين
وتندفع الى عمقها فتنبسط مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد والخارصيني
والاسرب والقلعي فصل في النبات وله قوة اي صورة نوعية تحفظ مع عدم
الشعور عند الاكثر تحفظ تركيبه وتصدر عنها حركات النبات في الاقطار

المسماة نمواً وافعال مختلفة بالآلات المختلفة قيل وقال الواحد لا يصدر عنه
الا فعل مختلفة الا بالآلات المختلفة وفيه نظر لان قولهم الواحد من
حيث هو واحد لا يصدر عنه الا واحد على تقدير صحته يستلزم ان
لا يصدر عن الواحد افاعيل مختلفة الا بالجهات المختلفة سواء كانت
تلك الجهات الآلات او غيرها وتسمى نفسا نباتية وهي كمال اول
هو ما يتم به النوع اما في ذاته كهيئة السرير فانها كمال اول للخشب
ولا تم السرير في حد ذاته الا بها او في صفاته كالبياض فانه كمال
للجسم الابيض لا يكمل في صفته الا به والاول كمال اول والثاني كمال ثان
لجسم طبيعي ليس المراد به ههنا ما يقابل الجسم التعليمي بل ما يقابل الجسم الصناعي
واحترز به عن مثل الهيئة السريرية ومنهم من زعم ان الطبيعي على انه صفة
الكمال احترازا به عن الكمال الصناعي فان الكمال الاول قد يكون صناعيا
يحصل بصنع الانسان كما في السرير وقد يكون طبيعيا لا مدخل للصنع
فيه آلي يجوز جره على انه صفة جسم بجسم مشتمل على الآلات ورفعه
على انه صفة كمال اي كمال ذو آلة واحترز به عن صور البسائط والمعدنيات
من جهة ما يتولد ويزيد ويغتذي فقط واحترز به عن النفس الحيوانية

الحيوانية والانسانية فلها قوة غاذية لاجل بقاء الشخص وهي القوة التي تحيل جسما
الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فتلصق به لتخلف بدل ما يتحلل
عنه باجزائه الوزنية او غيرها وقوة نامية لاجل كمال الشخص والقياس
ان يقال منمية لكنهم راعوا مشاكلة الغاذية وهي التي تزيد في الجسم الذي
هي فيه زيادة في الاقطار طولا وعرضا وعمقا قيل احترز به عن الزيادة
الصناعية فانها لا تكون في الاقطار الثلاثة لان الزيادة الصناعية
في بعض الاقطار توجب النقصان في بعض اخر وفيه نظر لان زيادة
الجسم المغتذي في الاقطار بانضمام الغذاء اليه تنفذ واذا كان كذلك
فنقول في الزيادة الصناعية ايضا اذا اضاف الصانع الى الشمعة
مقدارا اخر من الشمع حصلت الزيادة في الاقطار الى ان يبلغ كمال النشو
يخرج به السمن والورم اذ ليس شانهما بلوغ الجسم الى كمال النشو وقيل انهما
خارجان بقوله على تناسب طبيعي لنسبة تقتضيها طبيعة المحل
وقد يقال ان السمن والورم خارجان بقوله في اقطاره طولا وعرضا
وعمقا اما السمن فلانه لا يزيد في الطول بل في العرض والعمق واما الورم فلاتساع
ثقوب الغلبا لانفاخ وتورم العظام عند الاكثر [illegible]

لان المفهوم من زيادة الجسم في الاقطار الثلاثة ان يزيد مجموعه من حيث هو
المجموع لا ان يزيد كل جزء من اجزائه وقد صرح بعض المحققين بان السمن
يزيد في الطول ايضا وثانيتها قوة مولدة لاجل بقاء النوع وهي التي تحد
من الجسم الذي هي فيه جزءا وتجعله مادة ومبدأ لمثله او لشخص من جنسه
واعلم انه ههنا ثلاث قوى احداها ما يجعل الدم المستعد للمنوية منيا في
الانثيين وثانيتها ما يفيد كل جزء من المني الحاصل من الذكر والانثى
في الرحم لعضو مخصوص بان يجعل بعضه مستعدا للعظمية وبعضه
للعصبية الى غير ذلك والمولدة مجموع هاتين القوتين فوجدتها
وثالثها ما تصور مواد الاعضاء بصورها التي هي بها وتسمى مصورة
وقد ذهب المحقق الطوسي الى ان صدور التصوير من قوة عديمة الشعور
ممتنع وكان الطائفة ذهب الى ذلك فلهذا لم يذكر المصورة ههنا والغاذية
تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع فضله فلها خوادم اربع قوة جاذبة
وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل لا يبعد ان تجد الغاذية والهاضمة
وكثير من الاطباء كالشيخ ابي سهل المسيحي وصاحب الكامل يجعلهم من
الاطباء المتاخرين لم يفرقوا بينهما وغاية ما قيل في الفرق ان القوة

الهاضمة تبتدئ فعلها عند انتهاء فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا
جذبت جاذبة عضو شيئا من الدم وامسكته ماسكة ذلك العضو فللدم صورة
نوعية فاذا استحال شبيها بالعضو فقد بطلت تلك الصورة وحدثت صورة
اخرى فيكون ذلك كونا للصورة العضوية وفسادا للصورة الدموية
وهذا الكون والفساد انما حصلا بسبب ما يحدث هناك من الطبخ فلاجله
ياخذ استعداد المادة للصورة الدموية في الانتقاص وياخذ استعدادها
للصورة العضوية في الاشتداد ولا يزال الاول ينتقص والثاني يشتد الى
ان ينتهي المادة الى حيث يبطل عنها الصورة الاولى وهي الدموية فيحدث
الاخرى وهي العضوية فههنا حالتان احداهما سابقة على الاخرى
فالحالة الاولى هي فعل القوة الهاضمة والثانية هي فعل القوة الغاذية
واعترض عليه انه لم لا يجوز حصول الحالتين بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد مثل
هذه الحالات واسند كل واحدة منها الى قوة على حدة لصارت القوى
اكثر من المذكورة فان الغذاء له تغيرات كثيرة بحسب الهضوم بعضها
تغيرة الكيف فقط وبعضها تغير الصورة النوعية ايضا ولما جاز ان
يكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة هي الهاضمة فليجز ان يكون
التغير الى الصورة العضوية ايضا بتلك القوة بعينها فتكون هي مبطلة

للصورة الدموية ومحصلة للصورة العضوية كما كانت مبطلة للصورة الغذائية
ومحصلة للصورة الدموية والنامية تعقبها الفعل والاجاب كما السنو
وتبقى الغاذية وتعطل الثانية تقع قبيل الموت وقيل بناء دليل على
بين القوتين وتحيز ان يكون هناك قوة واحدة تختلف احوالها بالقوة
والضعف فتحصل من هذه الغذاء ما يزيد على قدر المتحلل وذكر من
النمو حتى الى قرب من الثلاثين ثم ينحط الى ما يبقى من الضعف فتحصل
ما يوازي المتحلل وذكر من الوقوف حتى الى قرب من الاربعين ثم تزداد ضعفها
فلا تقوى على تحصيل ما يوازي المتحلل وذكر من الانحطاط الخفي الذي
حتى الى قرب من ستين وفي من الانحطاط الظاهر الذي هو ما بعده الى اخر
العمر **فصل** في الحيوان وهو مختص بالنفس الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي
من جهة ما يدرك الجزئيات الجسمانية ويتحرك بالارادة اقول هنا كما
لانه ان اراد الآلي من جهة هذين الامرين فقط على ما مر في النبات
فلا يصدق التعريف على النفس الحيوانية لانها آلية من جهة الافعال النباتية
ايضا وان اراد الآلي من جهتهما مطلقا فينتقض التعريف بالنفس الناطقة
فالمناسب ان يقال ما يتكمل من جهة الافعال النباتية ويدرك الجزئيات
الجسمانية ويتحرك بالارادة فقط اللهم الا ان يقال انه ذهب الى ما زعم

زعم بعضهم من ان الة الحيوانية تشتمل على صور في عدة لحفظ التركيب وعلى نفس نباتية
للتغذية والتنمية والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة الارادية وذكر
فليس هذا على تعريف النفس النباتية لانها ذات صور منها الا الصورة المعدنية
وهو حفظ التركيب كلها ليست النباتية من جهته بل باعتبار ما يخصها من الانبات
قوة محركة ومدركة اما المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظا
فهي منحصرة في الخمس المعلوم انها الحواس الظاهرة منحصرة لا يمكن التحقيق في نفس
الامر والمنحصر فيها كذلك لجواز ان يتحقق في نفس الامر حاسة اخرى لبعض الحيوانات
وان لم نعلمها كما ان الاكمه لا يعلم قوة الابصار والعنين لا يعلم لذة الجماع
السمع وهو قوة في العصب المفروش في مقعر الصماخ التي فيها هواء محتقن
كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف بكيفية الصوت المتموج الحاصل من قرع
او قلع عنيفين بين مقاومة للقروع للقارع والمقلوع للقالع الى تلك العصبة
وقرعها ادركته القوة المودعة فيها وذلك اذا كان الهواء قريبا منها
وليس المراد بوصول الهواء الى محل الصوت الى السامعة ان هواء واحدا بعينه
يتموج ويتكيف بالصوت ويوصله اليها بل انه ما يجاوره من ذلك الهواء المتكيف
بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت ايضا وهكذا الى ان يتموج ويتكيف

به الهواء والكواكب في الجماعة فقد ذكر ان مشخصة والبصر هو قوة في ملتقى عصبتين نابتتين
من مقدم الدماغ مجوفتين تتيامنان حتى تتلاقيا وتتقاطعا تقاطعا صليبيا
ويصير تجويفهما واحدا ثم تتباعدا الى العينين وذلك التجويف الذي في
الملتقى اودعت فيه القوة الباصرة ويسمى مجمع النورين والمذاهب المشهورة
في الابصار ثلاثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان الابصار بخروج شعاع
من العين على هيئة مخروط راسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر
ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت
وذهب جماعة اخرى الى انه مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها
التي تلي البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد متفرقة الى المبصر فما ينطبق عليه
من المبصر اطراف تلك الخطوط ادركه الباصرة وما وقع بين اطراف تلك
الخطوط لم يدركه ولذا يخفى على البصر المسام التي في غاية الرقة في سطوح المبصرات
وذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العين خط واحد مستقيم فاذا
انتهى الى المبصر تحرك على سطحه في جهتي طوله وعرضه حركة في غاية السرعة
وتخيل بحركته هيئة مخروط الثاني مذهب الطبيعيين وهو ان الابصار
بالانطباع وهو المختار عند ارسطو واتباعه كالشيخ الرئيس وغيره قالوا

قالوا ان مقابلة البصر للمبصر توجب استعدادا يفيض به صورة في الجليدية
ولا يكفي في الابصار الانطباع في الجليدية والا لرأى شيء واحد شيئين
لانطباع صورته في جليدتي العينين بل لا بد من تأدي الصورة من الجليدية
الى الملتقى العصبتين المجوفتين ومنه الى الحس المشترك ولم يريدوا بتأدي
الصورة من الجليدية الى الملتقى ومنه الى الحس المشترك انتقال العرض الذي هو
الصورة بل ارادوا ان انطباعها مستلزم لفيضان الصورة على الملتقى وفيضانها
عليه معد لفيضانها على الحس المشترك الثالث مذهب طائفة من الحكماء
وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء المشف
الذي بين البصر والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك
آلة للابصار والشم وهو قوة في زائدتين نابتتين من مقدم الدماغ
شبيهتين بحلمتي الثدي والمشهور ان الهواء المتوسط بين القوة
الشامة وذي الرائحة يتكيف بالرائحة الاقرب فالاقرب الى ان يصل
الى الخياشيم فتدركها وقال بعضهم بسبب تحلل وانفصال
اجزاء من ذي الرائحة تخالط الاجزاء الهوائية فتصل الى الشامة وقد
يقال انه ينفعل ذو الرائحة في الشامة من غير استحالة في الهواء ولا تحلل

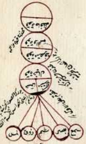

الظاهرة فهو قوة لا يكون سببا لها اذ لذا يسمى حسا مشتركا وهي غير البصر فانا نشاهد القطرة
النازلة خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس ذلك الارتسامها
الخط المستقيم والمستدير في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة
والنقطة فاذن ارتسامهما انما يكون في قوة اخرى غير البصر ترتسم فيها صورة
القطرة والنقطة وتبقى قليلا بحيث يتصل الارتسامات البصرية المتتالية
بعضها ببعض فيشاهد خطا واعترض عليه بانه يجوز ان يكون الضابط للارتسامات
في الباصرة بان يرتسم المقابل الثاني قبل ان يزول الارتسام الاول لقوة ارتسام
الاول وسرعة تعقب الثاني فيكونان معا واما الخيال فهو قوة مرتبة في مؤخر
التجويف الاول من الدماغ عند الجمهور وقال المحقق في شرح الاشارات
كان الروح المصبوب في البطن المقدم هو آلة للحس المشترك والخيال الا ان ما
في مقدمه ذكر البطن بالحس المشترك اخص وما في مؤخره بالخيال اخص تحفظ
جميع صور المحسوسات ومثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة للحس المشترك فانا اذا شاهدنا
صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم عليها بانها هي التي شاهدنا
قبل ولولا ان تلك الصورة محفوظة فينا زمان الذهول لامتنع منا الحكم بانها
هي التي شاهدناها قبل ذلك قيل هذه الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون الحافظ

والانفصال والذوق وهو قوة في العصبة المفروشة على جرم اللسان وادراكها
بتوسط الرطوبة اللعابية بان يخالطها اجزاء لطيفة من ذي الطعم ثم تغوص
هذه الرطوبة بجملتها في جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس هو كيفية ذي الطعم
ويكون الرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجوهر الحامل للكيفية الى الحاسة
او بان يتكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة ثم تغوص وحدها في جرم اللسان
فيكون المحسوس كيفيتها واللمس وهو قوة في العصب المخالط لاكثر البدن
وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال كثير من المحققين ومنهم الشيخ
انها اربعة الحاكمة بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة
وبين الخشونة والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من قال
الحاكمة بين الثقل والخفة واما التي في الباطن فهي ايضا خمس بالاستقراء
الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة وعد جميعها مع
ان القوة المدركة منها هي الحس المشترك والوهم فقط لان الباقي
معين على الادراك اما الحس المشترك ويسمى باليونانية بنطاسيا
اي لوح النفس فهو قوة مرتبة في مقدم التجويف الاول من التجاويف
الثلاثة التي في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة

في بعض الحس الغاية هنا وكون الاختلاف بين حالتي الذهول والنسيان لكنه
الانفصال بها وعدمها ولنعرض عليكم ان الغاية الحافظة للصور اما ان يكون
جوهرا مفارقا او قوة جسمانية والاول باطل لان المفارق لا يرتسم فيه
الصور الجزئية المكتنفة بعوارض مادية وكذا الثاني لانه لو امكن بان تدرك
شيئا بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالانفصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع
بباصرة الغير وسامعته وبطلانه ذلك لا يخفى على احد اقول فيه بحث
مع كون الغاية الحافظة للصورة قوة جسمانية امكان ان تدرك شيئا
بالقوة الجسمانية الغائبة عنا بالانفصال حتى يمكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة
الغير وسامعته بل اللازم منه امكان ان تدرك شيئا ارتسم في قوة جسمانية
غائبة بالانفصال كالقوى الحالة في الاجرام السماوية وبطلانه غير ظاهر البطلان
وقد يقال الدليل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ ولهذا
يوجد احدهما بدون الاخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة
لا يصدر عنها الا فعل واحد فيستحيل ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة
معا فاذا ثبت ان الحس المشترك غير الحافظ وهي الخيال ضرورة وفيه نظر لان
الحفظ مسبوق بالقبول ومشروط به ضرورة فلا اجتمعا في قوة واحدة

في قوة واحدة تسمى بالخيال على ان القبول للادراك من الانفعال دون الفعل
في اجتماع الحفظ والقبول في شيء واحد لا يقدح في قولهم الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد واما الوهم فهو قوة مرتبة في الدماغ كله لكن الاخص بها هو اخر
التجويف الاوسط من الدماغ تدرك المعاني الجزئية التي لا تدرك بالحواس الظاهرة
الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب عنه
والولد معطوف عليه واما الحافظة فهي قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من
الدماغ تحفظ ما تدركه القوة الوهمية من المعاني الجزئية الغير المحسوسة
الموجودة في المحسوسات وهي خزانة القوة الوهمية واما المتصرفة فهي قوة
مرتبة في مقدم البطن الى التجويف الاوسط من الدماغ وسلطانها في
الجزء الاول منه ذلك التجويف من شانها تركيب بعض ما في الخيال او الحافظة
من الصور والمعاني مع بعض وتفصيل بعضها عن بعض وهذه القوة اذا استعملها
العقل في مدركاته بضم بعضها الى بعض او فصله عنه سميت مفكرة واذا استعملها
الوهم في المحسوسات مطلقا سميت متخيلة في الاحساس كيف يستعملها الوهم في
المحسوس مع انه ليس من مدركاتها اجيب بان الحواس الباطنة كالمرايا المتقابلة
فينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية سلطانة تلك القوى

فلا تصرف في مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فتنازعها وتحكم
عليها بخلاف احكامها واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة واما
وتسمى شوقية فهي القوة التي اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروب
عنها حملت القوة الفاعلة على التحريك للاعضاء وهي الباعثة
ان حملت الفاعلة على تحريك يطلب الاشياء المتخيلة سواء كانت ضارة
في نفس الامر او نافعة ظنا لحصول اللذة تسمى قوة شهوانية وان حملها
تابع للشوق الى تحصيل الملائم الحسي شهوة وان حملت الباعثة الفاعلة
على تحريك يدفع به الشيء المتخيل سواء كان ضارا في نفس الامر او مفسدا
طلبا للغلبة تسمى قوة غضبية لانبعاث الحامل الشوق الى دفع المنافر
للاعضاء واما الفاعلة فهي التي تعد العضلات بقبضها وبسطها او بتشنجها
وارخائها على التحريك **فصل** في الانسان وهو مختص بالنفس الناطقة
وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية والجزئيات
المجردة ويفعل الافعال الفكرية والحدسية فلها باعتبار ما يخصها من
الاثار قوة عاقلة يدرك بها التصورات والتصديقات الى الامور
والتصديقات وتسمى تلك القوة العقل النظري والقوة النظرية وقوة

وقوة عاملة بها يحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية بالفكرة والروية او بالحدس
على مقتضى آراء واعتقادات تخصها اي تلك الافعال وتسمى تلك القوة العقل
العملي والقوة العملية والنفس باعتبار القوة العاقلة لها مراتب اربع المرتبة
الاولى ان تكون خالية عن جميع المعقولات بل هي مستعدة لها التي تكون تعقلها
بالانطباع فان النفس لا تخلو عن العلم بنفسها وهي في هذه المرتبة العقل الهيولاني
واكثر اطلاقه على النفس في هذه المرتبة وكذا الحال في سائر المراتب والمرتبة الثانية
ان يحصل لها المعقولات البديهية بسبب احساس الجزئيات والتنبه لما بينها
من المشاركات والمباينات فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها
في الالات الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها الى بعض استعدت لان يفيض
عليها من المبدأ صور كلية واحكام فيما بينها بالضرورة فهي تستعد استعدادا
قريبا لان تنتقل من البديهيات الى النظريات بالفكر او الحدس وهي العقل بالملكة
فيسمى ما حصل لها ملكة الى النظريات وقيل يطلق العقل في هذه المرتبة الاستعداد
الانتقالي وذكر ابا الملكة ما يقابل الحال اي الكيفية الراسخة لان الاستعداد للانتقال
الى النظريات راسخة في هذه المرتبة او ما يقابل العدم كانه قد حصل للنفس
فيها وجود الانتقال اليها بناء على قربه كما يسمى العقل بالفعل عقلا بالفعل

سميت هذه المرتبة بالعقل بالملكة

تكون بالقوة لانه قوة قريبة من الفعل جدا والمرتبة الثالثة ان يحصل لها
المعقولات النظرية لكن لا تطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عندها
بحيث تستحضرها متى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك انما يحصل
لا خطرات النظريات اي حصلت مرة بعد اخرى حتى تحصل لها ملكة تقوى
بها على تلك الاستحضار وهو العقل بالملكة قال صاحب المحاكمات عندي
انه لا اعتبار لملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل القدرة على الا
كافية فيه فاذا حضرت المعقولات وذهلت عنها فانه قادرة على
استحضارها فهذه المرتبة لو لم تكن عقلا بالفعل لم تنحصر مراتب القوة
النظرية في الاربعة فلا بد من الاقتصار على الاقتدار على الاستحضار و
والمرتبة الرابعة ان تطالع معقولاتها المكتسبة وهي العقل المطلق
اعتبر اكثرهم بالقياس الى كل معقول بانفراده ولا شبهة في تقدمها
في هذه النشأة وقد يعتبر بالقياس الى جميع المعقولات معا فالظ
انه لا يمكن في دار الغرور ومنهم من جوز حصولها في هذه النشأة
لنفوس كاملة لا يشغلها شأن عن شأن مع كونهم في جلابيب
ابدانهم فقد انخرطوا في سلك المجردات التي تشاهد معقولاتها با

دائما احتيج ان العقل بالفعل متأخر في الحدوث عما سماه المصنف عقلا مطلقا
لان القدرة ما لم تشاهد مرات كثيرة لا تصير ملكة وستعقم على البقاء
لان المشاهدة تزول بسرعة وتبقى ملكة الاستحضار مستمرة فيتوصل بها
الى المشاهدة فمنهم من نظر الى التأخر في الحدوث فجعله مرتبة رابعة ومنهم
من نظر الى التقدم في البقاء فجعله مرتبة ثالثة وسمى معقولاتها عقلا
مستفادا لا يخفى على من احاط بكتب الفن ان ما ذكره خلاف اصطلاح
القوم فانهم لا يطلقون العقل المستفاد الا على النفس في المرتبة الرابعة
او نفس تلك المرتبة والعقل بالملكة ان كان في الغاية بان يكون حصول
كل نظري بالحدس من غير حاجة الى فكر يسمى قوة قدسية اعلم ان القوة
العاقلة اراد بها النفس الناطقة فانها كما تطلق على مبدأ التعقل النفس
تطلق على نفسها ايضا مجردة عن المادة لانها لو كانت مادية لكانت
ذات وضع فاما ان لا تنقسم او تنقسم لا سبيل الى الاول لان كل ما له
وضع من الجواهر فهو منقسم على ما مر في الجزء ولا سبيل الى الثاني لان
معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها ان اراد بالبسيط
ما لا جزء له اصلا لا بالفعل ولا بالقوة فلا يلائم قوله كل مركب انما تركب

من البسائط وان اراد بها الاجزاء بالفعل فلا نسلم وهو الانقسام بالقوة
عن منافاة البساطة لان المحال في احد جزئيها غير المحال في الجزء الآخر
انما يتم هذا اذا كان الحلول سريانيا وهو فيما نحن بصدده ممنوع وان كان
مركبة وكل مركب انما يتركب من البسائط ضرورة امتناع تركيب الشيء من
اجزاء غير متناهية فيلزم انقسام كل البسائط وهذا خلف ونقول ايضا
ان التعقل انما يعقل النفس المجردة بلا آلة جسمانية والا لوصل اليها الكلال
لضعف البدن كما يوصل اليها دلالة حاسات والحركات وليس كذلك لانه
البدن بعد الاربعين ياخذ في الانحطاط مع ان القوة العاقلة ابدا به
النفس حسا كالشروع في الكمال واما الخرافة الطارية في اواخر الشيخوخة
لضعف القوة العاقلة بل لاستيلاء النفس في تدبير البدن الشرف
تركيبه الى الاخلال وذلك الاستغراق يعوق عن تعقلاتها وقد يقال
يجوز ان تضعف القوة العاقلة لضعف البدن وكان ما نرى من ازدياد
التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس بسبب التمرن والاعتياد فان
المرتاضين على فروع المسائل يقدرون على ما لا يقدر على مثله الشبان
الاذكياء وفي اواخر الشيخوخة يستولي الضعف على البدن وكذلك على

وكذلك على القوة العاقلة بحيث لا يبقى للتمرن والاعتياد اثر معتد به
فيوجب الخرافة وايضا يجوز ان يكون المزاج الحاصل في زمان الكهولة
اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة وبذلك تقوى العاقلة و
ايضا ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث الابدان كما ذهب اليه
ارسطو خلافا لافلاطون فانه قال بقدمها لانها لو كانت موجودة
قبل البدن وهي مختلفة متعددة فالاختلاف بينها اما ان يكون
بالماهية ولوازمها لانها مشتركة او بعوارضها المفارقة لا جايز ان
يكون بالماهية ولوازمها لانها مشتركة استدلوا على اشتراكها في
الماهية بشمول حد واحد لها وفيه نظر لانا لا نسلم ان ما عرفوا به النفس
حدها وان سلم فلم لا يكون حدا للقدر المشترك بين النفوس وهي
متخالفة بالحقيقة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جايز ان يكون
بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تلحق الشيء بسبب القوابل اي
العوارض المفارقة للشيء لا تقتضيه المبدا الفياض عليه الا لقابل
ذلك الشيء واختلاف استعداده لان الماهية لا تقتضي العوارض
لذاتها والا لكانت العارض لازما والقابل للنفس عوارضها انما هو البدن

مرتب على سبعة فصول **فصل** في الكلي والجزئي اما الكلي فليس واحدا بالعدد
مشتركا بين كثيرين في الخارج والا لكان الشيء الواحد بالعدد بعينه
موصوفا بالاعراض المتضادة في حالة واحدة مثل كونه ابيض واسود
معا ومنهم من زعم ان اجتماع المتقابلين انما يمتنع في الذات الواحدة
الشخصية دون الذات الواحدة النوعية والجنسية وقال ان الطبيعة
الانسانية مثلا موجودة في الخارج ومشتركة بين افرادها وهي مع كل
فرد منها معروضة لتشخص معين وليس المشترك بين تلك الافراد مجموع
المعروض والعارض معا ليلزم اشتراك شخص واحد بعينه بين امور كثيرة
بل المشترك هو المعروض وحده ولا استحالة فيه ورد عليه بان كل موجود
في الخارج بحيث اذا نظر اليه في نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا
في نفسه غير قابل للاشتراك فيه بداهة فلو كانت الطبيعة الانسانية
موجودة في الخارج لكانت مع قطع النظر عما يعرضها في الخارج متعينة
في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور كونها موجودة في الخارج
ومشتركة بين افرادها بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد
من جزئياته في الخارج على معنى انه لو حصل في النفس او وجد في اي شخص

فلو لم يكن الابدان موجودة لم يكن النفوس موجودة على التعدد
لكونه حادثة مع الابدان ضرورة هذه الحجة مبنية على بطلان التناسخ
اذ على تقدير صحته يكون اختلافها قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض
المفارقة الحاصلة لها بابدان اخرى سابقة لا الى نهاية **القسم الثالث**
في الالهيات اي في مباحث الحكمة الالهية بالمعنى الاعم وهو مبحث على
ثلاثة فصول لان ما لا يفتقر الى المادة اما ان يكون مقارنا لها او لا
الامور العامة ولا والثاني اما واجب او ممكن الفن الاول في تقاسيم
الوجود تسمى اي الامور العامة لكونها امورا تعم الماهيات
يجب الوجود والمراد بالامور العامة ما لا يختص بقسم من اقسام الموجود التي
هي الواجب والجوهر والعرض وقيل هو ما يشمل جميع الموجودات او اكثرها
وقيل هي الشاملة لجميع الموجودات على الاطلاق او على سبيل التقابل
بان يكون هو وما يقابله شاملا لها ولما كان هذا التعريف شاملا
لجميع المفهومات فان الاحوال المختصة بكل واحد من الجوهر والعرض
ايضا هو وما يقابله يكون شاملا لجميع الموجودات زاد بعضهم قيدا
اخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين غرض علمي

من الاشخاص الخارجية كان ذلك الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا بل
لو وجد متشخصا بتشخص زيد كان عين زيد ولو وجد متشخصا بتشخص عمرو
كان عينه وهكذا الحال بالنسبة الى سائر افراده وهذا انما يتاتى على
من قال ان الحاصل في النفس هو ماهيات الاشياء واما من قال ان
الحاصل فيها صورها واشباحها التي تغاير لها بالحقايق فالكلي عنده
هو الماهيات المعلومة بها واما الجزئي فانما يتعين بتشخصاته الزائدة
على الطبيعة الكلية كالوضع والاين وغيرها اقول ظاهر هذا الكلام غير
صحيح على الاطلاق اذ الجزئي قد يتعين بنفسه كالواجب تعالى وقد يتعين
بالطبيعة الكلية وقد تكون مخصوصة به وقد نقل صاحب المحاكمات
عن بعض الفضلاء انا لا نعقل العوارض المشخصة فانها ان كانت
عقلية لم تشخص شيئا خارجيا وان كانت خارجية فهي عارضة في
الخارج ومن البين عند العقل ان تشخص العرض الخارجي بل وجوده
موقوف على وجود الموضوع وتشخصه فكيف يحتاج في تشخصه الى العرض
بل الحق ان المشخص هو المبدأ الفاعل فان التشخص ليس الا هذه الهوية
وهذه الهوية ربما تكون هذه الهوية لذاتها وهو واجب الوجود وربما

تكون هذه الهوية بالغير فذلك الغير هو الذي يجعل هذه الهوية هوية
ولا نعني بالمشخص الا هذا الا ان كل كلي فان له نفس تصوره غير مانع من الشركة بين
كثيرين بان يقال لكل واحد منها انه هو والتشخص من حيث هو هو مانع من
الشركة فالتشخص زائد على الطبيعة الكلية اقول المناسب ان يقال
فالمتشخص زائد لان التشخص يحكم ان يتكلم وان يقال المراد بالمتشخص
فيما سبق هو التشخص باعتبار انه يجعل الشخص شخصا كما يطلق النوع
على الفصل باعتبار انه يجعل النوع نوعا وقد يكون جميع المشخص باعتبار
افراد الجزئي فصل في الواحد والكثير اما الواحد فيقال على ما
لا ينقسم من الجهة التي يقال لها انه واحد المناسب ان يقال ما لا ينقسم من حيث
انه لا ينقسم وهو فلا يكون واحدا بالشخص ولا محالة يكون امورا متكثرة
لها جهة وحدة فهي اما مقومة لتلك الامور او عارضة لها او خارجة عنها
محمولة عليها او لا مقومة ولا عارضة والاول قد يكون بالجنس كالانسان
والفرس المتحدين بالحيوان وقد يكون بالفصل اي النوع كزيد وعمرو المتحدين
بالناطق والانسان والثاني قد يكون بالمحمول ان كان جهة الاتحاد
محمولا بالطبع على تلك الامور كالقطن والثلج المتحدين في الابيض

وقد يكون بالموضوع ان كان جهة الوحدة موضوعا بالطبع لهما
كالكاتب والضاحك للحيوان على الانسان العارض لهما الحيوانية وحيثية
امكان حملهما والمحال التي كنسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة
فان للنفس تعلقا خاصا بالبدن بحيث يتمكن من تدبيره والتصرف
فيه دون غيره من الابدان وكذا للملك تعلق خاص بمدينته ويجب
بتدبيرها والتصرف فيها دون غيرها من المداين فهذان النسبتان
متشابهتان ... ولا عارضا لشيء منهما
بل هو عارض للنفس والملك وقد يكون واحدا بالعدد اي بالشخص
كزيد وهو قد يكون غير حقيقي اي قابلا للقسمة وجه قد يكون بالاتصال
وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة في الحقيقة كالماء وقد يقال
الواحد بالاتصال لمقدارين مثلا في حد مشترك بينهما كالخطين
المحيطين بزاوية ... الجسمانية يلزم من حركة كل منهما حركة
الاخر وقد يكون بالتركيب وهو الذي له كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون
حقيقيا وهو الذي لا ينقسم اصلا كالجوهر الفرد واما الكثير فهو الذي
يقابل الواحد اي ما ينقسم من حيث انه ينقسم هداية قيل لما كان التقابل

التقابل من عوارض اقسام الكثير فلا يبعد ان يتصور
المتعلم عند البحث عن الكثير فيحصل الحيرة والاشتباه في ماهيته
فلذا اورد هداية في بيان حقيقة التقابل واقسامه رفعا
لذلك الاشتباه اقول الاقرب ان يقال لما ذكر المص ان الكثير
يقابل الواحد لا يبعد ان يحصل المتعلم حيرة في ان مفهوم
التقابل ما ذا فاورد هذه الهداية لتحقيقه وتوضيحه
الاثنان قيل اي العرضان فان التقابل انما يعتبر في الاعراض
دون الجواهر وكانه ذهل من ان بعضهم قد اعتبر التضاد
في الصورة النوعية ايضا قد يتقابلان وهما اللذان لا يجتمعان
اي لا يمكن اجتماعهما في شيء واحد اراد به الموضوع والمحل
على اختلاف القولين في تضاد الصورة النوعية وعلمه
والاظهر كما سياتي من اخذ الموضوع في تعريف المتقابلين
بالعدم والملكة ان المراد هو الاول لجواز ان يكون ذكره للاشارة
الى ان ذينك المتقابلين لا يعتبران الا بالنسبة الى جهة
واحدة قبل هذا لادخال المتضايفين كالابوة والبنوة

العارضتين لزيد من جهتين ونوقش فيه بان الابوة والبنوة
المذكورتين ليستا متضايفتين اذ لا تعقل احديهما الا بالقياس
الى الاخرى واجيب بان مطلق الابوة والبنوة متضايفان
مع جواز اجتماعهما في ذات واحدة من جهتين ضرورة وجود
المطلق في ضمن المقيد والاحتراز انما هو عن خروج المطلقين
لا المقيدين حتى يتوجه ما ذكروا وقسموا اربعة قالوا لانهما
اما وجوديان او لا وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما
بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان او لا فهما المتضادان وعلى
الثاني يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا فاما ان يعتبر
في العدمي محل قابل للوجودي فهما العدم والملكة او لا فهما
السلب والايجاب واورد عليه اما اولا فلجواز ان يكونا عدميين
كالعمى واللاعمى وقد يجاب بان العدم المطلق لا يقابل نفسه ولا العدم
المضاف لاجتماعه معه والعدم المضاف لا يقابل العدم المضاف
لاجتماعهما في كل موجود مغاير لما اضيف اليه العدمان وفيه
نظر لجواز ان يكون احد العدمين مضافا الى الاخر كالعمى وعدم

العمى

وعدم العمى والصم يجوز ان لا يكون بين المفهومين اللذين اضيف اليهما
العدمان واسطة كعدم القيام بالنفس وعدم القيام
بالغير وعلى تقدير الواسطة يجوز ان لا يصدق العدمان
على شيء كعدم الحول عما من شانه ان يكون احول وعدم
قابلية البصر واما ثانيا فلان وجود الملزوم يحل بتقابل
انتفاء اللازم عن ذلك المحل كوجود الحركة للجسم مع انتفاء
السكون اللازم لها عنه وليس داخلا في العدم والملكة
ولا في السلب والايجاب اذ المعتبر فيهما ان يكون العدمي عدما
للوجودي احدها الضدان المشهوران وهما الموجودان
المتعاقبان لوجه الحصر ان يقال الوجوديان والمراد بالوجودي
ههنا ما لا يكون السلب جزءا من مفهومه وهو اعم من الموجود
غير المتضايفين كالسواد والبياض وقد يشترط في الضدين
ان يكون بينهما غاية الخلاف والبعد ويسميان بالحقيقيين
وثانيها المتضايفان وهما موجودان بل وجوديان تعقل كل منهما
بالقياس الى الاخر كالابوة والبنوة وثالثها المتقابلان بالعدم

والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا اي
عدم ذلك الوجودي لكن لا مطلقا بل يعتبر فيهما موضوع
قابل لذلك الوجود بل الوجود كالبصر والعمى والعلم والجهل
فان اعتبر قبوله بحسب شخصه في وقت اتصافه بالامر العدمي
فهو العدم والملكة المشهوران كالكوسجية فانها عدم اللحية
عما من شانه في ذلك الوقت ان يكون ملتحيا فان الصبي لا يقال
له كوسج وان اعتبر قبوله اعم من ذلك بان لا يتقيد بذلك الوقت
كعدم اللحية عن الطفل او لا يعتبر قبوله بحسب نوعه كالعمى
او جنسه القريب كالعمى للعقرب او البعيد كعدم الحركة الارادية
للجبل فان جنسه البعيد اعني الجسم الذي هو فوق الجماد قابل
للحركة الارادية فهو العدم والملكة الحقيقيان والرابع
المتقابلان بالايجاب والسلب كالفرسية واللافرسية
وذكر انهما لا في الوجود العيني اي هما امران عقليان
واردان على النسبة التي هي عقلية ايضا فلا وجود لهما في
الخارج اصلا هذا وقال الشيخ في الشفاء ان المتقابلين

بالايجاب

ان المتقابلين بالايجاب والسلب الكائن كحمل الصدق والكذب
كالفرسية واللافرسية والامر كقولنا زيد فرس وليس بفرس فالاول
اطلاق بهذين المعنيين على موضوع واحد في زمان واحد محال
وقال ايضا ان المتقابلين بالايجاب والسلب معنى الايجاب وجود
كان سواء كان باعتبار وجوده في نفسه او وجوده لغيره ومعنى السلب
لا وجود اي معنى كان سواء كان في نفسه او لا وجوده لغيره

فصل في التقدم والتاخر المتقدم يقال على خمسة اشياء احدها
المتقدم بالزمان وهو ظاهر والثاني المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن
ان يوجد الاخر الا وهو موجود معه او قبله كالشيء
العلة المعدة وقد يمكن ان يوجد وليس الاخر اي المتاخر موجودا بل
ينبغي ان يراد في تفسيره قيد كونه غير مؤثر في المتاخر ليخرج عنه
المتقدم بالعلية اقول فيه نظر لانه ان اراد غير المؤثر
المستجمع لشرائط التاثير وارتفاع موانعه فلا حاجة اليه لان
قوله وقد يمكن ان يوجد وليس الاخر بموجود مغن عنه وان
اراد كونه غير مؤثر في الجملة فمضر لان الفاعل الغير

المستقل متقدم بالطبع على المعلول عندهم فاذا اريد
هذا القيد لم يكن التعريف جامعا كتقدم الواحد على الاثنين
والثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر والرابع
المتقدم بالرتبة فهو ما كان اقرب الى مبدا محدود كترتب
الصفوف في المسجد بالنسبة الى المحراب وكترتيب الاجناس
والانواع الاضافية على سبيل التصاعد والتنازل والخامس
المتقدم بالعلية وهو الفاعل المستقل بالتاثير اي المستجمع
لشرايط وارتفاع موانعه وعند صاحب المحاكمات
انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتاثير اولا واعلم
ان المتقدم بالعلية والمتقدم بالطبع مشتركان في معنى
واحد يسمى التقدم بالذات وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج
وربما يقال للمعنى المشترك تقدم بالطبع ويخص التقدم
بالعلية باسم التقدم بالذات والشيخ استعملها في
قاطيغورياس الشفا كذلك كتقدم حركة اليد على حركة
القلم وان كانا معا في الزمان فان العقل يحكم بانه تحرك

بمعنى معقولات العشرة

اليد

تحرك اليد فتحرك القلم لا بالعكس في الحصر في الاقسام الخمسة استقرائي وقد يقال
للضبط المتقدم ان احتاج اليه المتأخر فان كان كافيا في وجوده
فالمتقدم بالعلية والا فبالطبع وان لم يكن محتاجا اليه فان لم يمكن
اجتماعهما في الوجود فالمتقدم بالزمان وان امكن فان اعتبر بينهما
ترتب فالمتقدم بالرتبة والا فبالشرف واما المتأخر فيقال على ما يقابل
المتقدم فيتعدد اقسامه بحسب اقسام المتقدم **فصل** في القديم والحادث
القديم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره وهو منحصر في الحق سبحانه
وتعالى والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه كالفلك والحادث بالذات
هو الذي يكون وجوده من غيره كالممكنات والحادث بالزمان هو الذي
يكون لزمانه ابتداء وقد كان وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم في
ذلك الوقت وجاء وقت صار هو فيه موجودا كالمركبات العنصرية
فالقديم بالذات اخص مطلقا من القديم بالزمان فهو اعم
من وجه من الحادث بالذات والزماني متباينة وكل حادث
زماني فهو مسبوق بمادة اي ما يكون موضوعا للحادث
ان كان عرضا او هيولاه ان كان صورة او متعلقا ان كان

[illegible] والثاني ظاهر من تصور مفهوميهما والاول لان
امكان وجوده سابق على وجوده والا لكان قبله ممكنا
بل ممتنعا لذاته لامتناع كونه معدوما واجبا لذاته ثم صار
ممكنا في وقت وجوده فيلزم انقلاب الشيء من الامتناع
الذاتي الى الامكان الذاتي ثم وجود ذلك الامكان امر وجودي
اي موجود اذ لا فرق بين قولنا امكانه منفي وبين قولنا لا امكان
له فلو كان الامكان عدميا لم يكن الممكن ممكنا هف وفيه
نظر لان [illegible] ما ذكر جار في الامتناع والعدم بان يقال
لو كانا عدميين لم يكن الممتنع ممتنعا والمعدوم معدوما
اذ لا فرق بين قولنا امتناعه لا ولا امتناع له وعدمه لا ولا
عدم له والحل يقال قوله امكانه لا معناه انه متصف بصفة
عدمية هي الامكان وقوله لا امكان له معناه سلب تلك
الصفة العدمية عنه وكما ان فرقا بين اتصاف الشيء بصفة
ثبوتية وبين سلب اتصافه بها كذلك ايضا فرق بين
الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف بها وقد

يقال

وقد يقال معنى قولنا امكانه لا هو ان امكانه صفة سلبية والصفة
السلبية انما يتحقق بتحقق موصوفها والموصوف ههنا
وهو الحادث معدوم فيكون امكان الحادث قبل وجوده
معدوما وهو معنى قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده
والفاضل لم يتفطن لمعنى الكلام حيث حمله على دعوى عدم
الفرق بين القولين بحسب المفهوم وليس كذلك بل المراد
ان كون الامكان صفة سلبية يستلزم عدم تحققه قبل
الحادث لعدم موصوفه وهو الحادث وبين المعنيين بون
بعيد اقول فيه بحث لان قولنا امكانه لا غير مستلزم لقولنا
لا امكان له بمعنى لا يتصف بالامكان فان العدم والامتناع
عدميان مع ان المعدوم والممتنع متصفان بهما وجدا
هو المفيد في هذا المقام بمعنى ان امكانه قبل وجوده
معدوم والامكان لا يكون قائما بنفسه لان امكان الوجود
انما هو بالاضافة الى ما هو امكان الوجود له اي الامكان
اضافة بين الوجود وذات الممكن فلا يكون قائما بنفسه

فاما المحل موجود وليس هو نفس ذلك الحادث ولا هو ظاهر ولا امرا
منفصلا عنه اذ لا معنى لقيام امكان الشيء بالامر المنفصل
فيكون متعلقا وهو المادة وما يتوهم من ان امكان الشيء هو
اقتدار الفاعل عليه فيكون قائما به فاسد لان الاقتدار معلل
بالامكان وعدمه فيقال هذا مقدور لانه ممكن وهذا
غير مقدور لانه ممتنع وههنا بحث لان الامكان المتعلق بالحادث
منحصر في المادة بالمعنى المذكور لم لا يجوز ان يكون امكان
الحادث قائما بشيء لم تعلق بالحادث دون تعلق الحلول
او التدبير والتصرف ولو كان تعلق الحلول فلم لا يجوز ان يكون
الحادث جوهرا غير جسماني حالا في جوهر آخر كذلك ولم يقم
دليل على امتناع ذلك او عرضا قائما بجوهر غير جسماني فان
علوم العقول والنفوس بل كيفيتها القائمة بها على الاطلاق
اعراض موضوعاتها ذوات العقول والنفوس وليست باجسام
ولا يمكنهم تعميم الموضوع بحيث يتناول الجسم وغيره اذ
يبطل حكمهم على هذا بمثل ما يحكى عن ان العقول جميع

كمالاتها

كمالاتها بالفعل لان كون بعضها بالقوة يوجب كونه العقول
مادية لان كل حادث لا بد له من مادة **فصل** في القوة
والفعل القوة هي التي هو مبدأ التغير في شيء آخر سواء
كان جوهرا او عرضا وسواء كان فاعلا او غيره من حيث هو آخر
تنبيه على ان الآخر المتغير لا يجب ان يكون متغايرا له بالذات
بل قد يكون متغايرا بالاعتبار كما في معالجة الانسان نفسه الناطقة
في الامراض النفسانية فان التغاير ههنا اعتباري وانما اعتبرنا
الامراض النفسانية ليكون المعالج والمعالج متحدين بالذات
متغايرين بالاعتبار واما في الامراض البدنية فالمعالج هو
النفس الناطقة والمعالج هو البدن وهما متغايران بالذات
واعلم ان القوة قد تطلق على امكان الحصول مع عدمه
وهذا المعنى يقابل الفعل بمعنى الحصول فالمناسب ان
يقتصر على ذكر القوة في عنوان الفصل او ذكر هذا المعنى
والبحث عنه وكل ما يصدر عن الاجسام في العادة المستمرة
المحسوسة من الآثار والافعال كالاختصاص باين وكيف وحركة

وسكونه قسري صادرة عن قوة موجودة فيها لان ذلك اما ان
يكون لكونه جسما او للامور الاتفاقية او لقوة موجودة فيه
والاول باطل والا لاشترك الاجسام فيه والثاني ايضا باطل
والا لكان ذلك مستمرا لان الامور الاتفاقية لا تكون دائمة
ولا اكثرية فكذا اثارها اقول ههنا بحث لانه ان اراد بالامور
الاتفاقية مطلق الامور الخارجة فهذه المقدمة ممنوعة وان
اراد بها ما لا يكون دائما ولا اكثريا كما يفهم من كلام بعضهم
حيث قال في توجيه هذا المقام لان الامور الاتفاقية هي التي
لا تكون دائمة ولا اكثرية فالحصر ممنوع ولعل هذا القائل
اخذ ذلك مما ذكروه من ان تأدي السبب الى المسبب
اما ان يكون دائما او اكثريا او مساويا او اقليا فالسبب الذي
يتأدى الى المسبب على احد الوجهين الاولين يسمى سببا
ذاتيا وذلك المسبب يسمى غاية ذاتية والسبب الذي يتأدى
الى المسبب على احد الوجهين الاخرين يسمى سببا اتفاقيا
وذلك المسبب يسمى غاية اتفاقية فاذن هو عن قوة موجودة
فيه وهو المطلوب

موجودة فيه وهو المطلوب **فصل** في العلة والمعلول العلة يقال
لكل ما له وجود في نفسه ثم يحصل من وجوده وجود غيره هذا النوع
لا يصدق الا على العلة الفاعلية ولذلك عرف بتعريف بعيد هذا بانه الذي يكون
منه وجود المعلول وغاية توجيهه ان يقال المراد ان يكون لوجوده
حاجة الى وجوده في الجملة ومع هذا لا ينطبق على العلة الغائية وعدم
المانع وقد يقال عدم المانع كاشف عن امر وجودي هو المحتاج اليه
كعدم الباب المانع للدخول فيه فانه كاشف عن وجود فضاء
له قوام يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود المانع لسقوط السقف
فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن تحرك السقف فيها الا ان
الشرط الوجودي ربما لا يعلم الا بلازم عدمي فيعبر عنه بذلك
فيسبق الى الاوهام ان ذلك الامر العدمي هو المحتاج اليه والحق
ان تعلق الحاجة من خلية الشيء في وجود آخر اما ان يكون بحسب
وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة فيجب ان يكون
موجودا واما بحسب عدمه فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما
واما بحسب وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لا بد من عدمه الطاري

على وجوده يجب ان يوجد ولذا يعم المناسب ان يقال العلة ما يحتاج اليه

في تحققه وهي اربعة اقسام مادية وصورية وفاعلية وغائية اما المادية

فهي التي تكون جزء من المعلول لكن لا يجب بها ان يكون المعلول بالفعل كا

للكرسي واما العلة الصورية فهي التي تكون جزءا من المعلول لكن يجب بها

ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة للكرسي وليس المراد بالعلة

المادية والصورية ما يختص بالاجسام اعني المادة والصورة الجوهريتين

بل ما يعمهما وغيرهما من الجواهر والاعراض التي يوجد بها امر بالفعل او بالقوة

وهاتان علتان للماهية داخلتان في قوامها كما انهما علتان للوجود

ايضا لتوقفه عليهما فتخصان باسم علة الماهية تمييزا لهما عن

الباقيتين المشاركتين اياهما في علية الوجود واما الفاعلية

فهي التي يكون منها وجود المعلول كالفاعل للكرسي واما الغائية

فهي التي لاجلها وجود المعلول كالغرض المطلوب من الكرسي

انما تكون علة بحسب وجودها الذهني واما بحسب وجودها الخارجي

فهي معلولة للمعلول لترتبها عليه وتاخرها عنه في الوجود

فلها علاقتا العلية والمعلولية بالقياس الى شيء واحد

لكن

واحد لكن يجب وجودها الذهني والخارجي وبانا والعلتان مختصان

باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون الماهية والحصر المذكور منقوض

بالشرط والمعد وعدم المانع وقد يقال ان المقتضي هو علة الشيء بلا

والمعد ومن اقسامه هو العلة المادية يعني القابل بالفعل والعلة الفاعلية

يعني الفاعل المستقل بالتاثير والمعلول يحتاج الى الفاعل والفاعل المذكور

اولا والاحتياج الى ما ذكر لا ثانيا وبواسطة احتياجه اليه في كونه

لانه لا ثانيا ولى المقتضي للعلة الغائية اذ لا يحتاج المعلول اليها الا بواسطة

ثم انه اشتهر في موضع من الفاعل ثم العلة الفاعلية كانت بسيطة

واحدة في ذاتها ولم يكن لها صفة ولم يكن فعلها مشروطا بامر كان ان

يصدر عنها اكثر من الواحد لانه لو صدر عنه اثران كان كونه بحيث

يجب ان يصدر عنه هذا الاثر غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك الاثر الاخر فكان

كل منهما بدون الاخر فمجموع هذين المفهومين او احدهما ان كان داخلا

في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته وان كان خارجا كان مصدرا لها

ان يكون مصدرا اذ لو كان مستندا الى غيره لم يكن هو وحده مصدرا

للاثرين والمفروض خلافه وكونه مصدرا لهذا المفهوم غير كونه مصدرا

عنه لانا فرضناه مصدرا واحدا

باته يقول وهذان المفهومان ايضا اما ان يكونا داخلين في ذات المصدر فيلزم التركيب واما ان يكونا خارجين فيكون مصدرًا لهما فكونه مصدرًا لهذا المفهوم غير كونه لذلك المفهوم وهكذا الى غير النهاية فيتسلسل وهو باطل فيكونا داخلين فاذا كانا داخلين فيلزم التركيب هو محال في حق الله تعالى

لذلك المفهوم وننقل الكلام اليهما فينتهي لا محالة الى ما يوجب التركيب
في الذات لامتناع التسلسل وتقرير الدليل بطريق ابسط ان يقال
ان كان كل من مفهومي مصدرية هذا ومصدرية ذاك نفس الواحد الحقيقي
كان لامر بسيط ماهيتان مختلفتان وان دخلا فيه
او دخل احدهما وكان الآخر عينا لزم التركيب فقط وان خرجا او خرج
احدهما وكان الآخر عينا لزم التسلسل فقط وان دخل احدهما وخرج
الآخر لزم التركيب والتسلسل معا فالاقسام ستة والكل محال وههنا بحث
اما اولا فلانه لو تم ما ذكره لزم انه لا يصدر عن الواحد الحقيقي شيء
اذ لو صدر عنه شيء لكان مصدريته لذلك الشيء امرا مغايرا له لكونه نسبة
بينه وبين غيره فهو اما داخل فيه فيلزم تركيبه او خارج عنه معلول له
فاما ان ننقل الكلام الى مصدريتها او نقول لكان الصادر منه شيئين
احدهما ذلك الصادر عن الواحد الثاني مصدريته لذلك الشيء
واحدا او مضافا اذ حيثية من اتحاد المعلول عند اتحاد العلة واما
ثانيا فلان المصدرية امر اعتباري فيستغني عن العلة وقد يقال لا بد
ان يكون للعلة خصوصية مع المعلول لا يكون لتلك الخصوصية مع غيره

مع غيره اذ لولاها لم يكن اقتضاؤها لهذا المعلول اولى من اقتضائها
لما عداه فلا يتصور صدوره عنها فاذا لم يكن مع العلة الموجودة
امور متعددة لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل كانت ذاتا بسيطا
لا تكثر فيها بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك الخصوصية انما تكون بحسب الذات
فاذا فرض لها معلول كانت للعلة بحسب ذاتها خصوصية معه ليست
مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها معلول آخر والا لزم ان يكون لها
خصوصية بحسب ذاتها مع الثاني فلا تكون لها مع شيء من المعلولين
خصوصية ليست لها مع غيره فلا تكون علة لشيء منهما وفيه بحث
لجواز ان يكون لذات واحدة من جميع الجهات خصوصية مع امور متعددة
لا تكون تلك الخصوصية لها مع غير تلك الامور فتصدر عنها تلك الامور باسرها
لا بعضها دون بعض ونقول ايضا ان المعلول يجب وجوده عند وجود علته
التامة اعني عند تحقق جملة الامور المعتبرة في تحققه فهذا التقرير
فان المبدأ الاول علة تامة بالنسبة الى معلوله الاول ولا انسا ولم يتطرق الى هذا
التقرير اذ لا يتصور علية جملة الامور والتقرير الجاري انها علة لانتو
المعلول على ما هو خارج عنها وفيه بحث اذ لا بد من اعتبار

وقد فرضناها حاصلة بتمامها فان المعلول يجب وجوده عند تحقق العلة
التامة فيكون واجبا بالغير ممكنا بالذات لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث
هي هي لا يجب لها الوجود ولا العدم ولا معنى للممكن بالذات الا هذا
هذا لازالة ما يسبق الى اوهام العوام من ان تأثير العلة في شيء
ينافي وجوده كون الشيء موجودا لا ينافي تأثير العلة الفاعلية
فيه لان الشيء اذا كان معدوما ثم اوجبها ما ان يوصف العلة بكونها
مفيدة لوجوده حالة العدم او حالة الوجود او في الحالتين جميعا
لا جائز ان يفيد وجوده حالة العدم او في الحالتين جميعا والا لزم اجتماع
الوجود والعدم معا بعين فاذن يفيد وجوده حالة وجوده
فلا يلزم تحصيل الحاصل وكون الشيء موجودا لا ينافي كونه معلولا
بعضهم من الاوهام العامية ان المعلول بعدما وجد من علته
لا يحتاج في بقائه اليها حتى لا يلزم من فناء العلة الموجبة له فناؤه
بل يبقى موجودا بعد فناء العلة ولذلك تراهم لا يتحاشون
عن القول بانه لو جاز العدم على الباري تعالى عن ذلك لما ضر عدمه
وجود العالم بسبب توهمهم هذا امثال هذه من بقاء البناء بعد زوال البناء

للعلة التامة ولا تركيب في البسائط فلا يكون علة تامة

امكان المعلول فالتركيب لازم وقد يجاب بان علة الاحتياج الى الفاعل
هو الامكان فان بقي حال بعضها متصفا بالامكان لم يطلب علة فالامكان
ماخوذ من جانب المعلول فانا نجد شيئا ممكنا او لا ثم نطلب علة ولا
انه من ذلك لا يعتبر امكانه مع الفاعل مرة اخرى ورد هذا بان كلامه
الجزء الصوري والمادي من انه جزء من المعلول جزء من العلة التامة
ايضا فلو كان الامكان جزءا من العلة التامة مع كونه صفة المعلول
ومعتبرا فيه لم يلزم محذور وايضا لما كان الامكان من شرائط التأثير
فلا يوجد مؤثر بلا اشتراطه في تأثيره واعلم ان المعلول اذا
كان امرا مركبا فجميع اجزائه التي من حيث يكون جزءا من علته التامة والجزء
لا يكون محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق لفظ العلة عليها بالمعنى
المذكور صحيح لانه لو لم يكن واجب الوجود فاما ان يكون ممتنع
الوجود وهو ممتنع والا لما وجد او ممكن الوجود فلنفرض وجوده
مرة في زمان وعدمه مرة في زمان اخر فيحتاج في زمان الوجود
الى مرجح يخرجه من القوة الى الفعل اذ الترجيح الحاصل من العلة مشتركة
بين زمانين فلا يكون علة الامر المعتبر في وجوده حاصلة وقد

وجود الشيء فالصواب درج هذه الهداية لازالة هذا التوهم اذ لو نفى التعلق فلو وجد
العلة لكن العلة مؤثرة في حالة وجوده وهو خلاف ما يكشف بالحجة من
ان العلة مؤثرة في حالة وجوده هذا هو [illegible] اي الثابت ههنا
بالدليل ان العلة مؤثرة في المعلول في آن وجوده لا انها مؤثرة في حالة
وجوده مطلقا والاضافة بينه وبين بقاء المعلول بعدم العلة
فلا نسلم ان هذه الهداية الوجه المذكور والذي يزيله هو ما ذكروه من
ان العلة افتقار الحكم الى المؤثر هو الامكان فصل في الجوهر والعرض
كل موجود فاما ان يكون مختصا بشيء ساريا فيه بحيث لا يكون اتحادا كما
الواقع هو القسم الاول والساري حالا والمحل محلا او وقد م الكلام
فنذكر ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة الى الصاحب بوجه من الوجوه
والا لامتنع ذلك الحلول بالضرورة فلا يخ اما ان يكون المحل محتاجا الى
الحال فيسمى المحل هيولى والحال صورة او بالعكس فيسمى المحل موضوعا والحال
عرضا المناسبة الثاني الاقتصار اما ان يكون من الطرفين وهو
والصورة او من طرف الحال فقط وهو العرض مع موضوع وكذلك
لان الحال مفتقر الى المحل مطلقا فاذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو

هو الماهية التي اذا وجدت في الاعيان اتصفت بالوجود الخارجي كانت
لا في موضوع وظاهر ان هذا الكلي انما يصدق على ماهية وجود ما لا ابدا
وجه يخرج منه واجب الوجود اذ ليس وراء الوجود ماهية وبطل النقض
بالعقلية للجواهر فانها وان كانت حال كونها في الذهن في موضوع لكن يصدق
عليها انها اذا وجدت في الخارج لم يكن وجودها في موضوع وهذا
على مذهب من يقول ان الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء واما على
انما هو في الوجود وما يشبهه من الاحوال واما من قال ان الحاصل في الذهن
هو صور الاشياء واشباحها المخالفة لها في الماهية المناسبة بها مناسبة ما
مخصوصة بها صار بعض تلك الصور علما ببعض الاشياء دون بعض
فلا يكون تلك الصور جواهر الا اعراضا موجودة بوجود خارجي
قائمة بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها واما العرض فهو الموجود في موضوع
فالصور العقلية للجواهر يكون جوهرا وعرضا معا على الاول
وقد التزمه صاحب حكمة العين ولا نسبة ان الهيولى هو الماهية التي
اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع من الجوهر الا كان محلا فهو الجوهر
قيل هذا منقوض بالجسم فانه محل للاعراض مع انه ليس هيولى اجيب بان

بأن المراد إن كان محلا لجوهر آخر فهو الهيولى فيخرج أن النفس محل للصورة
الجوهرية مع أنها ليست بهيولى وإن كان حالا فهو الصورة الجسمية أو النوعية
وإن لم يكن حالا ولا محلا فإن كان مركبا منهما فهو الجسم الطبيعي وإن لم يكن
كذلك فإن كان متعلقا بالأجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس
الإنسانية أو الفلكية وإلا فهو العقل وإنما قيد التعلق بالتدبير والتصرف
لأن للعقل تعلقا بالجسم لكن على سبيل التأثير فقط وأما النفس
فقد تكون مؤثرة وقد تكون متأثرة كما في الإصابة بالعين والجوهر
ليس جنسا لهذه الأقسام الخمسة إذ لو كان جنسا لكان ما يدخل
مركبا من جنس وفصل وليس كذلك لأن النفس ليست مركبة
لأنها تعقل الماهية البسيطة الحالة فيها وفيه نظر إذ لا يلزم
من تركيب النفس في الذهن تركيبها في الخارج وأما أقسام العرض فتسعة
بالاستقراء الكم والكيف والأين والمتى والإضافة والملك والوضع
والفعل والانفعال أما الكم فهو الذي يقبل المساواة واللامساواة
لذاته قيل هذا التعريف دوري إذ المساواة هي الاتحاد في الكم
والأولى أن يقال هو ما يقبل القسمة لذاته أي يمكن أن يفرض فيه

بينه أجزاؤه وإنما قال لذاته ليخرج الكم بالعرض كمحل الكم والحال فيه
إلى غير ذلك وينقسم إلى متصل وهو ما يكون بين أجزائه المفروضة حد مشترك
والمراد بالحد المشترك ما يكون نسبته إلى الجزأين نسبة واحدة كالنقطة بالقياس
إلى جزأي الخط فإنها إن اعتبرت نهاية لأحد الجزأين يمكن اعتبارها نهاية
للجزء الآخر وإن اعتبرت بداية له يمكن اعتبارها بداية للآخر فليس لها اختصاص
بأحد الجزأين دون الآخر لاختصاص النسبة بل نسبتها إليهما على السوية
وكالخط بالقياس إلى جزأي السطح والسطح إلى جزأي الجسم والآن إلى جزأي الزمان
والحدود المشتركة يجب كونها مخالفة بالنوع لما هي حدود له لأن الحد المشترك
يجب أن يكون بحيث إذا انضم إلى أحد القسمين لم يزد أصلا وإذا فصل عنه لم ينقص
شيء ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا آخر من المقدار المقسوم فيكون التقسيم
إلى القسمين تقسيما إلى ثلاثة والتقسيم إلى ثلاثة تقسيما إلى خمسة والتقسيم إلى أربعة
تقسيما إلى سبعة وهكذا فالنقطة ليست جزءا من الخط بل هي عرض فيه وكذا
الخط بالقياس إلى السطح والسطح بالقياس إلى الجسم ولا يوجد بين أجزاء
المنفصل حد مشترك فإن العشرة إذا قسمتها إلى ستة وأربعة
كان السادس جزءا من الستة داخلا فيها وخارجا عن الأربعة فلم يكن ثمة

او مركبا فهي في العشرة منها الستة والاربعة كما ان النقطة مشتركة بين
قسمي الخط كالوجود وذكروا ان الكم المنفصل منحصر في العدد فهذا التمثيل باعتبار
انواعه والمتصل هو ما يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك فان قار
وهو المقدار كالخط والسطح والجسم اي الجسم التعليمي والى مصنوعه فان الذات
او غير قار وهو الزمان فيلزم حدا مشتركا بين اجزاء الزمان لزم اتصال الموجود
بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال المعدوم بالمعدوم وكلاهما محال
بالبديهة وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها ببعض في الخيال كان
في غير القار لاجتماع اجزائه هناك والجواب انه ذكر لا ان المتصل الممتد
في الخيال بل اذا لاحظ العقل وجوده في الخارج جزم بامتناع اجتماع
اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قار الذات واما الكيف فهو هيئة في
شيء لا تقتضي لذاته قسمة خرج به الكم ولا نسبة خرج به البواقي
ومن جعل النقطة والوحدة من الاعراض دون الكيف زاد قيد عدم
اقتضاء اللاقسمة احترازا عنهما وتنقسم الى كيفيات محسوسة باحدى
الحواس الظاهرة راسخة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وتسمى انفعاليات
وغير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات والى كيفيات

نفسانية

نفسانية قيل اي مختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها
يكون من بين الاجسام للحيوان دون النبات والجماد فلا يمتنع
ثبوت بعضها للمجردات من الواجب وغيره وفسرها بعضهم بالمختص
بذوات الانفس مطلقا وهي حالات ان لم تكن راسخة كالكتابة
في ابتداء الخلقة وملكات ان كانت راسخة كالكتابة بعد
الرسوخ والعلم وغير ذلك والى كيفيات استعدادية اي
التي من جنس الاستعداد فانها مفسرة باستعداد شديد نحو
اللاانفعال كالصلابة وتسمى قوة او نحو الانفعال كاللين
وتسمى ضعفا والمشهور ان لها نوعا ثالثا هو الاستعداد
الشديد نحو الفعل كالمصارعة وليس بشيء اذ المصارعة انما
يتم بثلاثة امور العلم بتلك الصناعة والقدرة عليها وهما
من الكيفيات النفسانية وكون الاعضاء بحيث يعسر عطفها ونقلها
وهو في الحقيقة من باب الاستعداد نحو اللاانفعال فلم يثبت
قسم ثالث فان قيل لما اعتبر في كل واحد من استعدادي الفاعل
للانفعال او للاانفعال الشدة والترجيح خرج عنها اصل القوى

علم نفسي

الذي نسبته اليهما على السواء فيكون قسما ثالثا قلنا معنى كون
الشيء قابلا للآخر انه يمكن ويصح ان يحل فيه ذلك الآخر وهذا
امر اعتباري اتصف به ذلك الشيء ثم انه قد يوجد فيه امور تتفاوت
بها حال ذلك القبول بالنسبة الى المقابل قربا وبعدا فتلك الامور
المسماة بالاستعدادات فاصل القبول من باب الامكان الذاتي
ومراتبه المتفاوتة لوث القبول وبعدمه من باب الاستعداد فكون
الشيء المستلزم للرجحان معتبرة في الاستعداد والله اعلم الكريم
عدوا الصلابة واللين من الكيفيات الملموسة والحق ما ذهب اليه المصنف
لما ذكر من ان الجسم اللين هو الذي ينغمز فهنا كامور ثلاثة الاول
الحاصلة في سطحه الثاني شكل التقعير العارض لحدوث تلك الحركة الثالث
كونه مستعدا لقبول هذين الامرين وليس الاول والثاني لينا لانهما محسوسان
بالبصر واللين ليس كذلك فتعين الثالث وهو من الكيفيات الاستعدادية
وكذا الجسم الصلب فيه امور اربعة الاول عدم الانغماز وهو امر عدمي
الثاني الشكل الباقي على حاله وهو من الكيفيات المختصة بالكميات الثالث
المقاومة المحسوسة باللمس ليست ايضا صلابة لان الهواء الذي في الزق

المنفوخ فيه له مقاومة ولا صلابة له وكذا الرياح القوية
فيها مقاومة ولا صلابة فيها الرابع الاستعداد الشديد نحو اللاانفعال
فهذا هو الصلابة فيكون من الكيفيات الاستعدادية واما الكيفيات
المختصة بالكميات المتصلة والمنفصلة كالمثلثية والمربعية
للسطح والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة تحصل
للشيء بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حالة تحصل للشيء
بسبب حصوله في الزمان او الآن واما الاضافة فهي حالة نسبية
متكررة كالابوة والبنوة فسرها بعضهم النسبة بالحالة
بسبب النسبة ولذا قال في بيان كون الابوة والبنوة اضافة
ان تولد حيوان من نطفة حيوان آخر من نوعه نسبة بينهما بواسطتها
تعرض للاحد هما حالة نسبية وهي الابوة وللآخر اخرى وهي البنوة
اقول فيه بحث لانهم عرفوا الاضافة بالنسبة المتكررة وهي نسبة معقولة
بالقياس الى نسبة اخرى معقولة بالقياس الى الاولى ولم يعتبر في
مفهوم الاضافة كونها حاصلة من نسبة فالاولى ان يفسر
النسبية بما يكون من جنس النسبة حتى يرجع الى ما ذكروه

الثوب واما الملك ويقال الجدة ايضا فهو حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به
كلا او بعضه سواء كان امرا خلقيا كالاهاب او لا وينتقل بانتقاله
خرج به الاين فانه وان كان حالة حاصلة للشيء بسبب المكان المحيط به الا انه
لا ينتقل بانتقال المتمكن لكون الاين اي الهيئة الحاصلة له
بسبب كونه متمكنا او متحيزا واما الوضع فهو هيئة حاصلة للشيء
بسبب نسبتين ... يقال للجسم لئلا ينتقض التعريف بالشكل الذي هو من مقولة
الكيف وفيه نظر اذ لا ملاحظة في الشكل الى الاجزاء ونسبتها الى انفسها
عن نسبتها الى الامور الخارجة بل العبرة بالمجموع من حيث هو من الحدود
المحيطة به فلا حاجة الى ما ذكره وايضا ان اريد بالجسم الطبيعي نقض
الوضع الثابت للجسم التعليمي لانه لا انتقال ... عن التعريف وان اريد
به الجسم مطلقا فيدخل الشكل العارض للتعليمي في حد الوضع الثابت
له فانه حاصل بسبب نسبة اجزائه بعضها الى البعض ونسبتها الى الامور
الخارجة كالقيام والقعود ... حال الشيء بسبب نسبة بعض
اجزائه الى البعض فقط واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسبب تأثيره
في غيره كالقاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة تحصل للشيء

بسبب تأثره عن غيره ... ان الفعل والانفعال نفس التاثير لا هيئة اخرى
تحصل للشيء بسبب التاثير والتاثر كالمتسخن ما دام يتسخن فيه اشارة
الى ان الانفعال امر غير قار وكذا الفعل ولذا يعبر عنهما بان يفعل
وان ينفعل للدلالة على التجدد والتقضي واما الامر المستمر المترتب عليهما
فخارج عنهما داخل في الكيف **الفن الثالث** في العلم بالصانع وصفاته
وهو يشتمل على عشرة فصول **فصل** في اثبات الواجب لذاته وهو الذي
اما العدم حيث هو هو لا يكون قابلا للعدم وبرهانه انه لو
لم يكن في الوجود موجود واجب لذاته يلزم منه المحال لان الموجودات
باسرها تكون جملة مركبة من آحاد وكل واحد منها ممكن لذاته فتكون
ممكنة للاحتياج الى كل واحد من اجزائها الممكنة والمحتاج الى الممكن اولى بان
يكون ممكنا فتحتاج الجملة الى علة موجودة خارجة اي خارجة عن الجملة
والعلم به بديهي اي ضروري فطري القياس وتوضيحه بان يقال ان العلة
ليست نفس الجملة وهو ظاهر ولا جزءها اذ علة الجملة علة لكل واحد من اجزائها
وذلك لان كل جزء ممكن محتاج الى علة فلو لم تكن علة المجموع علة لكل
واحد من الاجزاء لكان بعضها معللا بعلة اخرى فلا تكون تلك
الا علة للمجموع بل للبعض فقط وحينئذ يلزم الا يكون الجزء الذي هو

المجموع علة لنفسه وهو باطل لانه لا يلزم من امكان الجملة احتياجها الى علة موجدة

بالشخص لجواز ان يكون احتياجها الى علل متعددة موجدة لاحادها

بحيث يكون عللها موجدة للجملة فيجوز ان يكون الممكنات سلسلة غير متناهية

يكون الثاني علة للاول والثالث علة للثاني وهكذا فيكون علة الجملة

جزءا منها هو مجموع الاجزاء التي كل منها معروض للعلية والمعلولية بحيث

لا يخرج منها الا المعلول المحض وقال شارح المواقف الكلام في العلة الموجدة

المستقلة بالتاثير والايجاد فلو كان قبل المعلول الاخير علة موجدة

باسرها مستقلة للتاثير فهي حقيقة كان علة لنفسه قطعا وقد يقال

لتوجيه هذا الكلام فيحتاج كل واحد منها الى علة خارجة عن سلسلة

اذ لو لم تكن خارجة لزم اما الدور او التسلسل فيصح بالاحتياج في الجملة

الى العلة بعد ملاحظة الامكان بديهي ولا يخفى عليك انه غير مناسب للمقام

والوجود الخارجي في جميع الممكنات واجب لذاته فيلزم وجود واجب الوجود

على تقدير عدمه وهو محال فنقول موجوده واجب

الواجب نفس حقيقته من الموجودات في الوجود بحسب التقسيم العقلي

ثلاثة اذ ادناها الموجود بالغير اي الذي وجوده من غيره فهذا الموجود له

وجود مغاير ذاته وموجد مغاير لها اذا نظر الى ذاته وقطع النظر

وقطع النظر عن موجده امكن ان ينفك الاثر انفكاك الوجود عنه ولا اشتباه في انه

يمكن ايضا تصور انفكاكه عنه فالتصور والتصديق كلاهما ممكنان وثانيها

الماهيات الممكنة كما هو المشهور واوسطها الموجود بالذات بوجود هو غيره

اي الذي يقتضي ذاته وجوده اقتضاء تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا

الموجود له ذات ووجود مغاير لذاته فيمتنع انفكاك الوجود عنه بالنظر

الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك فالتصور محال والتصديق ممكن

وهذه حال واجب الوجود على مذهب جمهور المتكلمين واعلاها

الموجود بالذات بوجود هو عينه اي الذي وجوده عين ذاته فهذا

الموجود ليس له وجود مغاير لذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه

بل الانفكاك وتصوره كلاهما محالان وهذه حال واجب الوجود عند

الحكماء واذا اردت زيادة توضيح لما صورناه فاستوضح الحال مما نورده في

هذا المثال وهو ان مراتب المضيء في كونه مضيئا ثلاث الاولى

المضيء بالغير اي الذي استفاد ضوءه من غيره كوجه الارض الذي

يقابله الشمس فهنا مضيء وضوء مغاير له وشيء ثالث افاده

الضوء الثانية المضيء بالذات بضوء هو غيره اي الذي يقتضي

ذاته الضوء اقتضاء بحيث يمتنع تخلفه عنه كجرم الشمس اذا فرض اقتضاؤه
لضوئه فهذا المضيء لذاته وضوء يغاير ذاته الثالث المضيء
بالذات بضوء هو عينه كضوء الشمس فانه مضيء بذاته لا بضوء زائد
على ذاته فهذا المضيء اعلى واقوى ما يتصور في كون الشيء مضيئا فان
قيل كيف يوصف الضوء بانه مضيء مع ان المضيء كما يتبادر الى الافهام
ما قام به الضوء قلنا ذلك المعنى هو الذي يتعارفه العامة وقد وضع
لفظ المضيء في اللغة وليس كلامنا فيه فانا اذا قلنا الضوء مضيء
بذاته لم نرد به انه قام به ضوء آخر وصار مضيئا بل اردنا
بيان ما كان حاصلا لكل واحد من المضيء بغيره والمضيء بذاته
بضوء هو غيره اعني الظهور على الابصار بسبب الضوء فهو حاصل للضوء
في نفسه لا بامر زائد على ذاته بل الظهور في الضوء اقوى واكمل فانه
ظاهر بذاته ظهورا لا خفاء فيه اصلا ومظهر لغيره على حسب قابليته للاظهار
لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا لها فيلزم الامتناع جزئيا
المستلزم للتركيب في ذات الواجب تعالى وتحقيقه ان التركيب الممتنع في
الواجب هو التركيب الخارجي فانه موجب للافتقار في الخارج وهو موجب

للامكان واما التركيب الذهني للواجب فلا نم امتناعه لانه لا يوجب الافتقار
في الخارج بل في الذهن والافتقار في الذهن لا يوجب الامكان اذ لا يحكي ما يحتاج
في وجوده الخارجي الى غيره ولو كان عارضا لها لكان الوجود فيجب
هو مفتقر الى الغير اعني الموصوف فيكون ممكنا لذاته مستندا الى غيره فلا بد
من مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس تلك الحقيقة يلزم ان يكون موجودا
قبل الوجود فان العلة الموجدة للشيء يجب تقدمها على المعلول بالوجود
فان العقل ما لم يلاحظ كون الشيء موجودا امتنع ان يلاحظ كونه
مبدأ للوجود ومعنى ذلك ان يكون الشيء موجودا قبل نفسه وان
غير تلك الماهية يلزم ان يكون الواجب محتاجا في الوجود الى غيره
تعالى وقال المحققون ان الوجود مع كونه عين الواجب قد انبسط
على هياكل الموجودات وظهر فيها فلا يخلو عنه شيء من الاشياء
بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت وتعددت بتقيدات وتعينات
اعتبارية مثل في ان وجود الواجب تعين بنفسه فان قال
كيف يتصور كون صفة الشيء عين حقيقته مع ان كل واحد من
الموصوف والصفة يشهد بمغايرته لصاحبه قلت معنى قولهم صفات

الواجب عين ذاته ان ذاته تعالى يترتب عليه ما يترتب على ذات
وصفات فانهم قالوا لما كان الواجب عين العلم والقدرة
ان ذاتك ليست كافية في انكشاف الاشياء وظهورها عليك بل تحتاج
في ذلك الى صفة العلم التي تقوم بك بخلاف ذاته تعالى فانها لا تحتاج
في انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات
بأسرها منكشفة عليه لاجل ذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا
الحال في القدرة فان ذاته تعالى مؤثرة لذاتها لا بصفة زائدة
عليها كما في ذواتنا فهي بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا
الذات والصفات متحدة في الحقيقة متغايرة بالاعتبار والمفهوم
ومرجعه اذا حقق الى نفي الصفات مع حصول نتائجها وثمراتها
من الذات وحدها اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان
زائدا على حقيقته معلولا للذات بمثل ما سبق انفا والعلة
ما لم يجب وجودها استحال وجودها فيستحال ان يوجد المعلول
وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات ضرورة فيكون وجوب الوجود
بالذات قبل نفسه وهذا محال واما الثاني فلان تعينه

فلان تعينه لو كان زائدا على حقيقته كان معلولا للذات والعلة ما لم تكن
متعينة لا توجب فلا توجد المعلول فيكون التعين حاصلا قبل نفسه هو محال
فصل في توحيد واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود
لكانا مشتركين في وجوب الوجود متمايزين بأمر من الامور وما به الامتياز
اما ان يكون تمام الحقيقة او لا لا سبيل الى الاول لان الامتياز لو كان
تمام الحقيقة لكان وجوب الوجود المشترك خارجا عن حقيقة كل واحد
منهما وهو محال لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود اقول
ههنا بان لا معنى لقولهم وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود انه
يظهر من نفس تلك الحقيقة اثر صفة وجوب الوجود لا ان تلك الحقيقة
عين هذه الصفة فلا يكون اشتراك موجودين واجبي الوجود في وجوب
الوجود الا ان يظهر من نفس كل منهما اثر صفة الوجوب فلا منافاة بين
اشتراكهما في وجوب الوجود وتمايزهما بتمام الحقيقة ولا سبيل الى الثاني
لان كل واحد منهما حينئذ يكون مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب
يحتاج الى جزئه فيكون ممكنا لذاته هف وفيه بحث لما سبق
من ان التركيب الموجب للامكان هو التركيب الخارجي لا الذهني فلعل

لا يجوز ان يكون ما به الامتياز امرا عارضا لامتناع ما هو يلزم التركيب
واجيب بان ذلك انما يلزم لو كان التعين عارضا وهو خلاف ما ثبت
بالبرهان واقول يمكن توجيه كلام المصنف بحيث لا يتوجه عليه ذلك بان يقال
لو لم يكن ما به الامتياز تمام الحقيقة فهو جزؤها او عارض لها وعلى التقديرين
يلزم ان يكون كل واحد منهما ممكنا اما على الاول فلوجود التركيب واما
على الثاني فلان حقيقة التعين وقد تقدم ما ثبت ان التعين
نفس حقيقة واجب الوجود لكن هذا انما يثبت توجيهه فان التعين اذا كان
نفس الماهية كان نوع تلك الماهية منحصرا في الشخص بالضرورة فتوقف
لان معنى هذا البرهان هو بيان ان واجب الوجود بحقيقته واحد نوعه عينه
وهو غير ثابت بتمامه لاحتمال ان يكون هناك حقائق مختلفة واجبة الوجود
ونفس كل واحد منها عينه فلا بد مع ذلك من اقامة الدليل على التوحيد

فصل في ان الواجب تعالى لذاته واجب من جميع جهاته اي ليس له حالة منتظرة
غير حاصلة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا من جميع جهاته
واما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم تكن كافية
لكان شيء من صفاته من غيره فيكون حصوله للغير ان وجوده

ان وجوده علة لذلك الوجود وذلك الصفة بحسب ان عدمه علة لعدم تلك الصفة
كان كذلك لكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي بلا شرط حضور الغير او غيبته
يجب لها الوجود لانها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها
الوجوب مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها لان الصفة من حصول
لحصوله لذات الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع
عدمها لم يكن عدمها متعينا لحصول ذات الواجب من حيث هو هو بلا اعتبار
غيبة الغير هناك اذ لا يلزم من عدم اعتبار الغير عدم ذلك الامر واذا
لم يجب وجودها ان ذات الواجب تعالى بلا شرط لم يكن الواجب واجبا لذاته هف
ثم هذا منقوض بالصفات الحاصلة الدليل فيها مع ان ذات الواجب تعالى غير كافية في
حصولها لتوقفها على امور مغايرة بالذات ضرورة وتلك الامور
ان تمحل كلا منهما ممكن للواجب من الصفات توجبه ذاته وكل ما
ذاته فهو واجب الحصول اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلانها لو لم تصدق
لكان وجوب وجود بعض الصفات بغير الذات وذلك الغير ان كان
واجبا لذاته لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان توجبه الذات
فيلزم كونها موجبة للبعض الذي فرضنا انه غير موجب اياه من الصفات

اذ الموجب للوجوب حينئذ او يكون وجوبه بموجب آخر لا بوجوده فننقل الكلام اليه
فاما ان يدور او يتسلسل الموجبات او ينتهي الى موجب هو الذات ويلزم خلاف
المفروض والحاصل ان الذات لو لم توجب الصفات باسرها لزم احد
المستحيلين تعدد الواجب او التسلسل خلاف المفروض فيكون الذات موجبة
لجميع الصفات ويحصل المطلوب وفيه نظر اذ لو تم لزم ان يكون كل ممكن
موجودا فيها سواء كان صفة للواجب او لا فصل في ان الواجب
لذاته لا يشارك الممكنات في وجوده الخاص بل الوجود المطلق طبيعة نوعية
لوجود هو عين الواجب وجودات الممكنات بل هو مقول عليها
قولا عرضيا بالتشكيك لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده على الوجه
المذكور فالوجود المطلق من حيث هو هو اما ان يجب التجرد عن الماهية
او اللاتجرد او لا يجب شيء منهما فان وجب التجرد وجب ان يكون وجود
جميع الممكنات باسرها مجردا غير عارض للماهيات لان مقتضى الطبيعة
النوعية لا يختلف وهو باطل لانا نعقل المثلث ونشك في وجوده الخارجي
المناسب لما يتركب هذا العقد اذ الكلام في الوجود المطلق الشامل للذهني
والخارجي فلو كان وجوده نفس حقيقته لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا

ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال المناسب ان يقال لانا نعقل الشيء
عن وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته او جزئها لكان الشيء
الواحد معلوما وغير معلوم في حالة واحدة او يقال لانا نعقل
الكثرة وجوده فلو كان وجوده نفس حقيقته لما امكن الشك فيه
الا بمعونة الشيء الى نفسه بينة وكذا لو كان ذاتيا لها لان الذاتي بين الثبوت
لما هو ذاتي له وانت تعلم ان هذا الكلام انما يتم اذا كانت الماهية معقولة بالكنه
وان وجب اللاتجرد لما كان وجود الباري تعالى مجردا عن الماهية هف
مشتركا بينهما كان كل واحد منهما ممكنا لاحتياجه لعلة فيلزم افتقار
الواجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات
هف هذا ما هو الكلام الذائع على السنة القوم في هذا المقام وقال بعض المحققين
كل ما هو مغاير للوجود كالانسان فانه ما لم يعتبر صدور الوجود منه
الوجود في نفس الامر لم يكن موجودا فيها قطعا وما لم يلاحظ العقل
الوجود اليه لم يكن له الحكم بكونه موجودا فكل ما هو مغاير للوجود فهو
في كونه موجودا في نفس الامر محتاج الى الغير الذي هو الوجود فكل ما هو
محتاج في كونه موجودا الى الغير فهو ممكن اذ لا معنى للممكن الا ما يحتاج

في كونه موجودا الى غيره فكل من اهم مغاير للوجود فهو ممكن ولا شيء من الممكن
بواجب فلا شيء من المفهومات المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت بالبرهان
ان الواجب موجود فهو لا يكون الا عين الوجود الذي هو موجود بذاته
لا بامر مغاير لذاته ولما وجب ان يكون الواجب جزئيا حقيقيا مانعا بذاته
ويكون تعينه بذاته لا بامر زائد على ذاته وجب ان يكون الوجود الذي كذلك
اذ من حيث فلا يكون الوجود من حيث هو كليا يمكن ان يكون له افراد بل
تحقق انه جزئي حقيقي ليس فيه امكان تعدد ولا انقسام وقائم بذاته
منزه عن كونه عارضا لغيره فيكون الواجب هو الوجود المطلق اي المجرد
عن التقييد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور عروض الوجود للماهيات
الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة
الوجود القائم بذاته وتلك النسبة على وجوه مختلفة واضحا يستحيل يتعذر
الاطلاع على ماهياتها فالموجود كلي يا انه كان الوجود جزئيا حقيقيا
وقال بعض الفضلا كما سمعته يقول انه هذا مذهب الاولياء والاخرين
من الحكماء المحققين **فصل** في ان الواجب لذاته عالم بذاته لانه مجرد
عن المادة اذ لو كان ماديا لكان منقسما الى الاجزاء فيتنبه الى

وكل مجرد عن المادة مدرك لما سيجيء في الفصل التالي لهذا الفصل فهو عالم بذاته
يجب ان يقيد المجرد عن المادة بالقائم بذاته لان الصور العقلية مجردة مع انها
ليست عالمة لان ذاتها حاصلة عندها فيكون عالما بذاته لان العلم
ههنا المراد التعقل هو حصول حقيقة الشيء مجردة عن المادة ولواحقها
عند المدرك قالوا المدرك اما جزئي مادي او لا والاول اما ان يكون محسوسا
باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس بها والمحسوس اما ان يكون ادراكه
موقوفا على حضور المادة فادراكه الاحساس والا فادراكه التخيل وادراك
غير المحسوس هو التوهم واما غير الجزئي المادي فاما ان لا يكون جزئيا بل كليا
او يكون جزئيا غير مادي وايا ما كان فادراكه التعقل فالباري تعالى
عالم بذاته **هداية** يرفع بها ما يتوهم من استحالة علم الشيء بنفسه لان
العلم نسبة والنسبة لا تكون الا بين شيئين متغايرين بالضرورة
تعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول بالذات
لان العلم هو حصول حقيقة الشيء مجردة عند المدرك سواء كان
متغايرا له بالذات او بالاعتبار فان التغاير الاعتباري كاف
لتحقق النسبة قطعا وهذا اعم من حصول حقيقة الشيء المغاير بالذات

للادراك صفة ولا يلزم من كون الاخص بعينه ولانه كل واحد من الناس
يعقل ذاته بذاته والا لكان لكل من الناس نفسان احدهما عاقل
والآخر معقول وهو باطل بالضرورة وقد يتمسك لاستحالة علم الشيء بنفسه بانه
مستلزم لاجتماع صورتين متماثلتين وهو محال والجواب ان علم الشيء
بنفسه علم حضوري فلا اجتماع وقد يجاب ايضا بان احدى الصورتين
موجودة بوجود اصيل والاخرى بوجود ظلي وبذلك تتمايزان فلا
استحالة وايضا لمنع جواز اجتماع المثلين لانه في محل واحد لا ان كل
احدهما في الآخر **فصل** في ان الواجب تعالى عالم بالكليات لانه مجرد
عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة اذا كان قائما بذاته يجب ان
يكون عالما بالكليات اما الصغرى فتقدم تقريرها لا فائدة فيما ذكر لانها
محكوم بلا دليل واما الكبرى فلانه كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا بديهي
لانحصار فيه بانه منزه عن العلائق المادية المانعة عن التعقل فامكنه
لا يحتاج الى شيء غير ذاته بعد معقولة فانه ان يعقل كان ذلك من
جهة العاقل وكل ما يمكن ان يعقل وحده يمكن ان يعقل مع كل واحد من
المعقولات لا محالة فيمكن ان تقارنه في العقل سائر المعقولات في النفس فان

في النفس فان الادراك والتعقل هو حصول صورة المعقول في العقل مجردة
عن المادة ولواحقها فكلما يمكن ان يقارنه سائر المعقولات في العقل يمكن
ان يقارنه سائر المعقولات لذاته اي بالنظر الى ماهيته سواء كان
في الخارج او في العقل لانه صحة المقارنة المطلقة لم تتوقف على المقارنة
في العقل فان صحة المقارنة المطلقة اي استعدادها سابقة على المقارنة
المطلقة المتقدمة لكونها اعم على المقارنة في العقل فصحة المقارنة المطلقة
سابقة على المقارنة في العقل فلا تتوقف عليها والا يلزم الدور والا نقض
مقارنة المعقولات في الخارج للمجرد القائم بذاته الا بان يحصل هي فيه
حصول الحال في المحل وذلك لانه لما كان قائما بذاته امتنع ان يكون
مقارنا للغير بحلوله فيها وحلولها فيه لكن المقارنة المطلقة تنحصر في
الثلاثة واذا امتنع اثنان منها تعين الثالث وهو مقارنة المعقولات
في الخارج للمجرد القائم بذاته بحلولها فيه وهو التعقل فثبت ان كل مجرد
قائم بذاته يجب ان يكون عالما بسائر المعقولات وههنا بحث اما اولا
فلان تقدم المقارنة المطلقة على المقارنة الخاصة ممنوع اذ لكل منهما
المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع واما ثانيا فلان اللازم من المقارنة في العقل

نحو المقارنة المطلقة في ضمن هذا الخاص في زمان يصح لذات المجرد المقارنة
المطلقة في ضمن هذا الخاص فقط بان يكون ذات المجرد بحسب العقل بالقوة
المقارنة الى صاحبه المقارنة العقلية واذا وجد المجرد في الخارج امتنعت
المقارنة المطلقة لانتفاء شرطها الذي هو الوجود الذهني وتوضيحه ان
ماهية المجرد وان كانت متحدة في الذهن والخارج الا ان وجوديها
متغايران فيجوز ان يكون الوجود الذهني شرطا للمقارنة او الوجود الخارجي
مانعا لها وعلى التقديرين لم يصح المقارنة بينهما اذا كان المجرد موجودا
في الخارج قائما بذاته واما ثانيا فلان ما ذكر لامتناع توقف صحة المقارنة
المطلقة على المقارنة العقلية يدل بعينه على امتناع توقف صحة المقارنة
المطلقة بالنسبة الى العقليات فيلزم احد الامرين اما فساد ذلك الدليل
او بطلان هذه المقدمة وكل ما يمكن لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده له
والا كان له حالة منتظرة بحسب المناسبات يجعل كون المفيض هنا كاملا مجردا
عن المادة يمكن ان يكون عاقلا بالكليات ثم ينضم نتيجة المقدمتين الى ما ذكر
ههنا فيحصل المطلوب او نقول وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام يجب وجوده له
اذ لو بقي بالقوة كان الخروج الى الفعل موقوفا على استعداد مادي لقبول
الفيض فيكون ماديا هف فان قيل لو كان الباري تعالى عالما بشيء

بشيء من الكليات وارتسم صورته فيه لكان فاعلا لتلك الصورة لانها ممكنة
لافتقارها الى ما تقوم به فتفتقر الى مؤثر هو الواجب اذ لو كان غيره لزم
افتقار الواجب في صفة العلم الى ذلك الغير وقابلا لها لارتسامها فيه وهو ممتنع
لان القابل هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول
غير الثاني لامكان تعقل كل منهما مع الذهول عن الاخر فيلزم التركيب لو كان
قابلا وفاعلا قلنا لا نسلم انه لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء المقتضي
الى الصورة ومفيدا له وهذا لان معنى كونه مستعدا للشيء انه لا يمتنع ذاته
الا بتصوره ومعنى كونه فاعلا انه مستقل بالتأثير في ذلك المتصور فلم قلتم
انهما متنافيان اقول السؤال والجواب لا ينطبقان على الظاهر لان محصل
السؤال ان القبول غير الفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا لزم التركيب
فيه ومحصل الجواب ان التغاير انما يلزم التركيب لو كان القبول والفعل حقيقيين
ولكنهما ليسا كذلك بل اضافتان تعارضان له بالقياس الى الصورة ثم لو كان
السؤال ان القبول مناف للفعل فلو كان الواجب قابلا وفاعلا يلزم اجتماع
المتنافيين فيه يكون لهذا الجواب وجه واعلم ان العلم بالاشياء
قسمان احدهما يسمى حصوليا وهو بحصول صور الاشياء في المدرك والاخر
يسمى حضوريا وهو بحضور الاشياء بانفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا

ولا حوالة بنعالى فى الارتسام والانطباع بل هناك حضور المعلوم بحقيقته
عند العالم وهو اقوى من العلم الحصولى ضرورة ان انكشاف الشى على احد
لاجل حضوره بنفسه عنده اقوى من انكشافه عليه لاجل حصول مثاله عنده
والظاهر من كلام المطارحات ذهابه الى ان علمه تعالى بالارتسام واكثرهم ذهبوا
الى ان علمه تعالى حضورى وهذا مشكل فى العلم بالمعدومات واحوالها خصوصا
الممتنعات اذ لا خارجية لها ثابتة حتى يتصور حضورها وقد يقال مثل المعدومات
مرتسمة فى العقول الحاضرة عند البارى تعالى فتكون الكل ايضا حاضرة
عنده تعالى ومن اعتقد ان علم البارى عز اسمه بالاشياء نفس ذاته
اعتقد نفى العلم بالحقيقة اذ لا علم الا بالارتسام وفيه نظر اذ الحكم

فصل فى ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلى
وبالجزئيات الغير المتغيرة من حيث هى جزئية لانه يعلم اسبابها علما تاما
اى من جميع الوجوه فوجب ان يكون عالما بها لان من علم العلة علما تاما
وجب ان يعلم ما يلزمها لذاتها والا لما كان عالما بها علما تاما لكن لا
يدركها اى الجزئيات مع تغيرها لانه لا يدرك منها انها الآن موجودة
غير معدومة وتارة يدرك منها انها معدومة متغيرة موجودة فتكون لـ
كل واحد منهما اى الوجود والعدم صورة متعينة على حدة واحدة

وواحدة من الصورتين لا تبقى مع الثانية فيكون الواجب الوجود متغير الذات
من صورة الى صورة بعد ما مر من انه ليس له حالة منتظرة بل يدرك الجزئيات
المتغيرة على وجه كلى بمعنى انه يعلمها مع ان العلم التام بخصوصية
العلة يستلزم العلم بخصوصية معلولها لانها الصادرة عنها بواسطة او بغير
واسطة وادعوا ايضا انه تعالى عالم بالجزئيات المتغيرة من حيث جزئيتها
لا يستلزم التغير هل هذا الا تناقض فان الجزئيات المتغيرة معلولة للواجب
كغيرها فيلزم من قاعدتهم علمه تعالى بها بلا ريب وقد التجوا الى تخصيص
القاعدة العقلية بسبب مانع هو التغير كما هو دأب ارباب العلوم الظنية فانهم
خصصوا قواعدهم لموانع تمنع اطرادها وذلك مما لا يستقيم فى العلوم
اليقينية كما تعلم الكسوف الجزئى بعينه فانك تعلم منه بانه كسوف يكون
بعد حركة كوكب كذا من كذا شمالا بانه صفته كذا وهكذا الى جميع العوارض
لكنك تعلمه جزئيا لانك ما علمته لا يمنع حمله على كثيرين وهذا العلم
غير كاف فى العلم بذلك الكسوف الشخصى فى هذا الوقت ما لم ينضم اليه
المشاهدة والتخيل بل المشاهدة والتخيل هما العلم بذلك وما لم يكن الحاصل فى حق الواجب
تعالى سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلى قال صاحب المحاكمات

عطف على قوله لكن لا يدرك الجزئيات مع تغيرها

كالعقل الفعال

اعتراض على المصنف

المراد بقولهم انه تعالى عالم بالجزئيات على وجه كلي انه لا يعلم من حيث ان بعضها
واقع الآن وبعضها في الماضي وبعضها في المستقبل بل يعلمها علما متعاليا عن الدخول
تحت الازمنة ثابتا ابد الدهر وهذا كما انه تعالى لما لم يكن مكانيا كان نسبته
الى جميع الامكنة على السواء فليس بالقياس اليه تعالى بعضها قريبا وبعضها بعيدا
وبعضها متوسطا كذلك لما لم يكن زمانيا كان نسبته الى جميع الازمنة
على السواء وليس بالقياس اليه بعضها ماضيا وبعضها حاضرا وبعضها مستقبلا
وكذا الامور الواقعة في الزمان فالموجودات من الازل الى الابد معلومة
له كل في وقته وليس في علمه كان وكائن وسيكون بل هي دائما حاضرة عنده
غير غائبة بلا تغير اصلا وليس مرادهم ما توهمه البعض من انه تعالى
محيط بطبائع الجزئيات واحكامها دون خصوصياتها والجزئيات
فصل في ان الواجب لذاته مريد للاشياء وجواد اما ارادته فلان
كلها هو معلوم عنده بالمبدأ وهو خير عنده فان ما هو كذلك فانه صادر عن
المبدأ لكماله المقتضي لفيضانه من ذلك الخير عنه وهذا هو الارادة
واما جوده فلانه هو افادة ما ينبغي لا لعوض ولا لغرض والكل
من الدواء المصح والمزيل للمرض مفيد لما ينبغي لا لعوض مع انه ليس

بجواد واجاب عنه المحقق في شرح الاشارات بان الجود هو افادة ما ينبغي
بالذات لا بالعرض والدواء لا يفيد بالذات الا كيفية في البدن ملائمة له
او مضادة للمرض ثم انها توجب الصحة وازالة المرض وفيه نظر لان افادة
الدواء بالقياس الى الصحة وازالة المرض وان لم يكن افادة لكنه
يفيد بالذات تلك الكيفية الملائمة للطبيعة او المضادة للمرض وهي
مؤثرة مرغوب فيها توجب ان يكون الدواء جوادا بالقياس اليها وحق
الجواب ان القصد معتبر في مفهوم الجواد فنقول ان الواجب لذاته اما
ان يفعل لقصد وشوق الى كمال او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيوجد
الاشياء على ما ينبغي لا لغرض وشوق الى ما سبق انه تعالى اما ان يفعل لقصد
وشوق الى الكمال والاول محال لما بينا ان واجب الوجود ليس
مستكملا والثاني حق فهو الجواد لان الفعل الخالي عن الغرض يجب
لا نا نقول لا عبث كان خاليا عن الفوائد والمنافع وافعاله تعالى
مشتملة على حكم ومصالح راجعة الى المخلوقات لكنها ليست اسبابا باعثة
على اقدامه وعللا مقتضية لفاعليته فلا تكون اغراضا له ولا عللا
غائية لافعاله تعالى حتى يلزم استكماله بها بل تكون غايات ومنافع لافعاله تعالى

الفرع الثالث في الملائكة وهي العقول المجردة وقد تطلق على
النفوس الفلكية ايضا ويشتمل على اربعة فصول فصل
في اثبات العقل وبرهانه ان الصادر عن المبدأ الاول انما هو الواحد
لانه بسيط لا تكثر فيه بوجه من الوجوه والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد
كما مر وذلك الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او عرضا او نفسا او
عقلا لم يتوقف الجسم اقسام الجوهر لانه مركب من الهيولى والصورة ولا جائز
ان يكون هيولى لانها لا تقوم بالفعل بدون الصورة فلا تكون علة للصورة
والصادر الاول يجب ان يكون علة لجميع ما عداه اما بواسطة او بغير واسطة
ولا جائز ان يكون صورة لانها لا تتقدم بالعلية على الهيولى مطلقا ولا
ان يكون عرضا لاستحالة وجوده قبل الجوهر الذي قام به ذلك العرض لان
ذلك الجوهر شرط وجوده ولا يجوز ان يكون ذلك العرض صفة قائمة
بذات الواجب لان صفاته عين ذاته ولا جائز ان يكون نفسا والا لكان
فاعلا قبل وجود الجسم وهو محال اذ النفس لا تفعل الا بواسطة الاجسام فتعين
ان يكون عقلا وهو المطلوب وفيه نظر من وجوه متعددة تظهر عليك
بعد تذكر السوابق وايضا لانه ان الواجب واحد من جميع الوجوه بلا كثرة(?)

جهات اعتبارية كالسلوب ويجوز ان يكون تلك الجهات شروطا لتاثيره فيتعدد
آثاره كما جوزوا تعدد آثار المعلول الاول بحسب الجهات الاعتبارية وايضا
لانه ان النفس لا تؤثر الا بالاجسام بل قد تؤثر بدونها وبعض خوارق العادات
كالمعجزة والكرامة والسحر من هذا القبيل على ما صرحوا به فانه لا يمكن(?)
مستغنيا عن المادة في الذات والفعل ولا نعني بالعقل الا هذا ان العقل
هو الجوهر المستغني عن المادة في ذاته وفي جميع افعاله والمحتاج الى المادة في
بعض افعاله لا يكون عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون الصادر الاول نفسا
ويكون ايجادها في اول الرتبة بدون الآلة فصل في اثبات كثرة العقول
وبرهانه ان المؤثر بلا واسطة في الافلاك المتكثرة المعلومة وجودها بسبب(?)
اختلاف حركات الكواكب بالرصد اما ان يكون عقلا واحدا او كثيرا لا
اوائل كالمتكثرة بان يكون بعضها مؤثرا في بعض وعقولا متكثرة
لا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور جميعها لكونه عقل واحد
لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني والثالث
لان الفلك لو كان علة لفلك آخر فاما ان يكون الحاوي علة لوجود
المحوي وعلى الكل لا سبيل الى الثاني لان المحوي اخس لكونه اقرب حيزا من

مع الحاوي الى العناصر القابلة للكون والفساد وهي اخس من الافلاك الغير القابلة
لهما والاقرب الى الاجل اخس من الابعد منه واصوب [illegible] اذ ربما كان المحوي
اكرم كما انه يجب ان يعتبر الحاوي بحسب المادة فيكون اعظم حجما واكثر
الحاوي اطول منه فنظر الى الاحتياج صورة المحال الى ان يكون شيئا للاعرف الاعظم
لا يخفى عليك ان هذا خطابي لا عبرة بمثله في المقامات البرهانية ولا حاجة الى ان يكون
الحاوي علة لوجود المحوي لانه لو كان كذلك لكان وجوب وجود المحوي متأخرا
عن وجوب وجود الحاوي لان وجوب وجود المعلول متأخر عن وجوب وجود العلة
واذا كان كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي انما في مرتبة وجوده لا يكون
ممتنعا لذاته بل يكون ممكنا والا لكان وجود المحوي مع [illegible] وجود الحاوي
لا متأخرا عنه في المرتبة وقد فرضناه متأخرا عنه هذا خلف واذا كان عدم
المحوي مع وجود الحاوي في مرتبة وجوده ممكنا كان وجود الخلاء ممكنا
لذاته في تلك المرتبة لان وجود الخلاء في داخل الحاوي وعدم المحوي في داخله
متلازمان بحيث لا يمكن انفكاك احدهما عن الآخر في نفس الامر وفي التصور
فاذا كان احدهما ممكنا غير واجب في مرتبة كان الآخر ايضا ممكنا غير واجب
بينهما فوجود الخلاء يكون ممكنا في مرتبة وجود الحاوي ووجوبه لكان العدم

فان فوقه عدم لا خلاء ولا ملاء

هو عدم المحوي كذلك بعض ضرورة ان وجود الخلاء ممتنع فلا يكون ممكنا في
اصلا لان ما بالذات لا يختلف ولا يتخلف وقد يقال لا نم التلازم بين
عدم المحوي ووجود الخلاء لانا اذا فرضنا عدم الحاوي والمحوي معا فحينئذ كان
احد المتلازمين اعني عدم المحوي متحققا مع انتفاء الآخر اعني وجود الخلاء
اقول يجب ان لا يكون عدم المحوي او وجود الخلاء فيما نحن فيه مشكلا زمانيا
ولا حاجة لنا الى اثبات التلازم بينهما مطلقا كما هو على المناقشة بان
الحاوي ليس علة لمطلق المحوي بل المحوي المعين فوجود الخلاء وان كان يستلزم عدم
المحوي المعين لكن عدم المحوي المعين لا يستلزم وجود الخلاء فلا تلازم بينهما
وقد يقال يجوز ان يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والآخر واجبا
بالغير كالواجب ومعلوله الاول فلا يلزم من امكان احدهما في مرتبة امكان
الآخر فيها فان قلت كيف جاز ان يتخالف المتلازمان في الوجوب مع ان
الواجب بالغير يجوز ارتفاعه دون الواجب بالذات فيلزم امكان الانفكاك
بينهما قلت ان امكان ارتفاع احدهما نظرا الى ذاته لا يقتضي جواز
انفكاكه عن الآخر واما يقتضيه امكان ارتفاعه نظرا الى الآخر فنظر الآخر ايضا
في الافلاك معقول مشكرة [illegible] لم لا يجوز ان يكون المؤثر في [illegible]

83

واجيب عن الاول بان المؤثر لو كان نفسا كان تاثيرها فيها بتوسط الجسم الذي
هو آلة لها في صورها واعراضها لا في غيرها واذا كان كذلك لزم تقدم ذلك الجسم بالطبع
على الفلك فهو اما ان يكون حاويا بالنسبة اليه او محويا وقد تبين
بطلانهما بما ذكرنا وعن الثاني بان الوضع اضعف من الجوهر والاضعف
يمتنع ان يكون علة للاقوى وبانه لو كان مؤثرا في الفلك احتاج
ذلك الوضع في تاثيره الى المحل فيحتاج ان كان فلكا او نفسا لزم فيه ما لزم
من كون المؤثر فلكا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المطلوب فانقلت
كل واحد من الافلاك حتى العرش قائم بعقل على حدة لامتناع قيام
الاعراض المتعددة في الحقيقة بعقل واحد لاستلزامه تركب العقل
فيتعدد العقول بتعدد الافلاك وهو المطلوب فتامل

هداية

لما كانت مظنة ان يعارض الدليل القائم على ان الحاوي لا يكون علة
للمحوي بان يقال الحاوي للكل مثلا اي الفلك الاعلى وسبب المحوي اي العقل
الثاني معا لكونهما معلولي علة واحدة وهي العقل الاول [illegible]
والعقل الثاني متقدم بالعلية على المحوي فيلزم تقدم الحاوي على المحوي
بالعلية لان ما مع المتقدم متقدم اجاب بان وجود الحاوي

وسبب المحوي وهو العقل الثاني معا مع ان السبب متقدم على المحوي
ولكن الحاوي ليس بمتقدم بالعلية على المحوي لان السبب متقدم بالعلية وما
مع المتقدم لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون متقدما
بالعلية والا لزم اجتماع علتين مستقلتين على معلول واحد شخصي
فكان محتاجا الى كل منهما بالعلية ومستغنيا عن كل منهما بالنظر الى الآخر

بحث **هداية**

لما سبق الى بعض الاوهام ان الخلاء ممكن لان
كلا من الحاوي والمحوي ممكن لذاته فجاز عدمهما وهو مستلزم لامكان الخلاء
اجاب بان الحاوي والمحوي كل منهما ممكن لذاته ولكن ذلك لا يقتضي
الخلاء لان الخلاء لا يلزم من ذلك اذ الجسم الذي هو في جوفهما يكون
هو المحدد للجهات على تقدير انتفائهما فحال ما وراء ذلك الجسم على تقدير
انتفائهما كحال ما وراء محدد الجهات وكما ان ما وراء المحدد ليس بخلاء
ولا ملاء اذ لا امكان هناك فكذا حال ما وراء الجسم المذكور على
ذلك التقدير فلا يلزم من انتفائهما الخلاء وانما يلزم الخلاء من اجتماع
وجود الحاوي وعدم المحوي وذلك غير ممكن لان الحاوي والمحوي
متلازمان

فصل في ازلية العقول وابديتها الازلي ما

في الازل وهو الزمان الغير المتناهي من جانب الماضي والابدية ما وجد في الابد
وهو الزمان الغير المتناهي من جانب المستقبل اما كونها ازلية فلوجوه احدها ان
المذكور ههنا ان واجب الوجود مستجمع لجملة ما لا بد منه في تأثيره في معلوله
والا لكان اما لحالة منتظرة وهي تبطل الكلام للكثرة في علة العقل الاول و
والثاني انه تعالى ان الواجب لذاته علة تامة لمعلوله الاول اذ لو فقد
الى غيره فان كان مغايرا لذاته كان صفة زائدة على ذاته وهو خلاف الفرض
وان كان منفصلا عنه كان ممكنا معلولا له سابقا على ما فرضناه
معلولا اول لا هف ان العقول البحتة بجملة ما لا بد منه في تأثيرها
بعضها في بعض اذ كل ما يمكن لها فهو حاصل لها بالفعل والا لكان
منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة كما مر فيكون هي العقول
مقارنة لها الحادث المادي مادية هف ويلزم من هذا الدليل ان يكون لها
المعلول يجب وجوده عند وجود علته التامة ويكون ان ... ابدية
العقول لو كان حادثا زمانيا لكان ماديا لان كل حادث زماني مسبوق
بمادة هف واما كونها ابدية فلانه لو انعدم ... منها لا انعدم امر
من الامور المعتبرة في وجودها يكون الباري عز اسمه وسبب العقول

... من العقول فبلا للتغير والحدوث لان الامور المعتبرة في وجود كل منها
المغايرة لذات العلة احوال لذات العلة مقارنة لها هف

فصل

في كيفية توسط العقول بين الباري تعالى وبين العالم الجسماني قد مر ان
واجب الوجود واحد ومعلوله الاول هو العقل الاول وان الافلاك معلولة
للعقول لكن الافلاك فيها كثرة فيكون لها مبادي بها كثرة لما بينا ان
الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فالعقل الذي يصدر عنه الفلك الاعظم
فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره من واجب الوجود اذ لو كان الكثرة
فيه من حيث انه صادر عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب بل
باعتبار الكثرة الحاصلة فيه ممكنة الوجود لذاتها وواجب الوجود لعلتها فيلزم
وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون باحدهما اي
مبدا للعقل الثاني وبالاعتبار الاخر مبدا للفلك الاعظم والمعلول
يجب ان يكون تابعا للجهة التي هي اشرف في العقل فيكون بما هو موجود واجب الوجود
بالغير مبدا للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدا
للفلك الاعظم قال الامام في الملخص انهم خبطوا كثيرا اعتبروا في العقل الاول
جهتين وجوده وجعلوه علة للعقل وامكانه وجعلوه علة للفلك

عن الواحد على وجه تام وعليه ذلك بان يقال ان فرضنا
مبدءا اول وليكن ا صدر عنه شيء واحد
ليكن ب فهو في اول مراتب معلولاته ثم
من الجائز ان يصدر عن ا بتوسط ب شيء
وليكن ج وعن ب وحده شيء وليكن د فيكون
في ثانية المراتب شيئان لا تقدم لاحدهما على
الآخر وان جوزنا ان يصدر عن ب بالنظر الى
شيء آخر صار في ثانية المراتب ثلثة
اشياء ثم من الجائز ان يصدر عن ا بتوسط
ج وحده شيء وبتوسط د وحده ثالث و
بتوسط ب ج رابع وبتوسط ب د خامس وبتوسط
سادس وعن ب بتوسط د سابع
وبتوسط د ثامن وبتوسط ج د تاسع

ومنهم من اعتبر بدلها تعقله لوجوده وامكانه علة لعقل وفلك ونفس
اعتبر اثنية كثرة من ثلاثة اوجه وجوده في نفسه ووجوبه بالغير وامكانه
لذاته وقالوا انه يصدر عنه بكل اعتبار امر فباعتبار وجوده
عقل فباعتبار وجوبه بالغير يصدر عنه نفس وباعتبار امكانه
يصير عنه فلك وتارة اعتبروا اربعة اوجه فزادوا علمه بكل الغير وجعلوا
امكانه علة لهيولى الفلك وعلمه علة لصورته واعترض عليهما بما سبق
الاشارة اليه من ان مثل هذه الكثرة لو كفى في ان يكون الواحد مصدرا
للمعلولات الكثيرة فذات الباري تعالى يصلح لان يجعل مبدءا للممكنات باعتبار
ما له من كثرة السلوب والاضافات مع غيرها يجعل بعض معلولاته وفي
ذلك حكم بان الصادر الاول اللازم واحد واجيب بان السلوب والاضافات
لا تثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها مدخل في تكون الغير لزم الدور ورد
بان ثبوتها لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها يتوقف على تعقل الغير فلا دور
والظاهر ان سلب شيء عن شيء لا يتوقف على تحقق شيء من الطرفين
واما الاضافة بين الشيئين فلا يتصور تحققها الا بعد تحققهما وكيف
لا ينبغي كيفية كثرة الجهات المقتضية لامكان صدور الكثرة عن الواحد

تاسع وفلك ... وفلك عاشر وفلك ... وفلك حادي
عشر وفلك ... ثاني عشر ويكون لفلك كل
في ثالث [illegible] المراتب ولو جوزنا ان يصدر عن الباري
[illegible] بالقسر اي ما فوقه [illegible] خبرنا الترتيب
في العقول [illegible] التي [illegible] فوق والواحد [illegible] في
فلك [illegible] ضاعفة ثم اذا انتهت [illegible]
المراتب جاز وجود [illegible] لا يحصى عدده تعالى [illegible]
والحق [illegible]
[illegible] الثاني [illegible]
[illegible]
فيصدر [illegible] فلك القمر [illegible] هو [illegible] العناصر
والمتوسطات [illegible] فلك القمر وهو العقل الفعال
لكثرة فعله [illegible] في عالم العناصر ويسمى بلسان

بلسان الشرع بجبرئيل فيصدر عنه الهيولى العنصرية
والصورة الجسمية والصور النوعية المختلفة
بشرط استعداد الهيولى وانما استعداد الهيولى
لقبول الصورة من جهة العقل المفارق والا لما تغير
الاستعداد اذ العقل ثابت لا تغير فيه بل استعدادها
بسبب الحركات السماوية فان تلك الحركات
تحدث اوضاعا سماوية مختلفة تختلف بها
استعداد الهيولى العناصر فيحصل بها حركة دائمة
يستدعي وضعا حادثا يقتضي حادث استعداد
في الهيولى يوجب لفيضان صورة حادثة من العقل
الفعال على الهيولى وكل حادث مسبوق بشرط
سبق حادث المناسب الى ما لا مسبوق
بحادث لان الحركات السرمدية سائر الحوادث

إما أن لا يوجد ذاتها أو بعد حدوث حادث آخر كالنسبة
إلى الأول والأول يلزم دوام الحادث فتعين الثاني فنقول
الحوادث إما أن لا يوجد شيء إلا معًا أو على التعاقب
لا سبيل إلى الأول والثاني يلزم اجتماع أمور لها ترتب
في الوجود بلا نهاية وهو مستحيل كما عرفته من حركة هذا
غير مذكورة وقبل كل حادث حادث لا إلى أول
وهنا بحث هو أن الحصر المذكور ممنوع إذا قيم الدليل على
نفي حادث هو أول الحوادث وإذا بطل ذلك
ما ذكرتم حسبما ذكرت في الكلية من أن ذكر أن العلة التامة
للحادث لا يجوز أن يكون قديمة بجميع أجزائها وإلا لزم
قدم الحادث بل العلة التامة للحادث مشتملة لا محالة
على جزء حادث ولهذا الجزء الحادث علة تامة
له أيضًا علة تامة مشتملة على جزء حادث وهكذا

وهكذا إلى غير النهاية قالوا الحركة الفلكية حادثة مستمرة
في ذاتها مستلزمة لتجددات انتقالية ومقتضية لها بذاتها
وهي الواسطة بين عالمي القدم والحدوث ولولاها
لم يتصور ارتباط الحوادث إلى الآخر لأن الحوادث
لا يكون علته التامة بأسرها قديمة والقديم إذا كان
علة تامة لشيء لا يختلف عنه معلوله فلا يترقى
حادث في سلسلة علله إلى قديم ولا يتنزل قديم في
سلسلة معلولاته إلى حادث بل لا بد هناك
من أمر ذي جهتين الاستمرار وعدم الاستمرار فمن حيث
استمراره يستند إلى القديم ومن حيث عدم استمراره
المتجدد المتعاقب فيصلح أن يكون سببًا لفيضان
الحوادث عن القديم فإن قيل لم قلتم إنه يستحيل
ترتب أمور غير متناهية مجتمعة في الوجود

في الوجود قلنا لانا اذا اخذنا جملتين احديهما من مبدأ
معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله بمرتبة واحدة
واطبقنا الثانية الناقصة على الاولى الزائدة بان
نقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول من الاولى
والثاني بالثاني وهلم جرا فاما ان يحاذي الى غير النهاية
بان يكون بازاء كل واحد من الجملة الاولى واحد من الجملة الثانية
او ينقطع الثانية لا سبيل الى الاول الا لكان الزائد
مثل الناقص في جملة الاحاد وهو محال فتعين الانقطاع
فيكون الجملة الثانية متناهية والاولى الزائدة عليها بقدر متناه
على الزائد عليها بقدر متناه يجب ان يكون
متناهيا فيلزم تناهي الجملتين في الجهة التي فرضناها
غير متناهية [illegible] فان اعتبر [illegible] الاضي في نفس
الوجود والترتيب لان الاحاد لم يكن موجودة معا [illegible]

في الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق لان وقوع
احاد احديهما بازاء الاخرى ليس في الوجود الخارجي
اذ ليست مجتمعة بحسب الخارج في زمان اصلا
وليس في الوجود الذهني ايضا لاستحالة وجودها
مفصلة في الذهن دفعة ومن المعلوم انه لا يعقل وقوع
احاد احدى الجملتين بازاء الاخرى الا اذا كانت
الاحاد موجودة اما في الخارج او في الذهن ولكن اذا
كانت الاحاد موجودة معا ولم يكن بينها ترتب
بوجه ما كالنفوس الناطقة لا يتم التطبيق لجواز ان
لا يكون الاول بازاء الاول ويكون الثاني بازاء الثالث
والثالث بازاء الخامس ويمكن ايضا ان تقع
احاد كثيرة من احديهما بازاء واحد من الاخرى [illegible]
[illegible] الاحاد المتعاقبة [illegible] واحد من الاولى والعشرة

بازاء واحد من الاخرى لكن العقل لا يقدر على
الاستحصار فالا نهاية له فجعلها لا وقفه ولا نهاية
متناه وضع منصوب هناك ونظر والنظر الحق
بل ينقطع التطبيق بانقطاع الوهم والعقل والمسوغ
مالصورة الى كذلك يتوهم التطبيق بين الجملتين ممتدتين
على الاستقامة والمحاد فانك في الاول اذا
اطبقت طرف احد الجملتين على طرف الاخرى كان ذلك
كافيا في وقوع كل جزء من احديهما بازاء كل جزء من
الثاني وليس الحال في الاعداد كذلك بل لا بد في
تطبيق من ان يعتبر كل واحد منها بالتفصيل ويقع كل
واحد من احاد الجملة الناقصة بازاء واحد من احاد الجملة
الزائدة اذا كانت الجملتان موجودة ومتحققة في الامور
الممكنة وان لم يكن بين الاحاد ترتب في العقل فرض

بنوعه ذلك الممكن واقتضى نظر الخلف ولا يحتاج
في ذلك النوع الى ملاحظة الاحاد واحدا بعد واحد بل يكفي
في ذلك وفي ذلك الكل ملاحظتهما اجمالا في اثبات
التطبيق بين الامور الغير المتناهية الموجودة معا
... ...

فصل في احوال النشأة الاخرى للنفس

ان طلقة وفيها ستة بدايات الانزالية او دوام
المتكثرين لما ثبت فيما **حدوث** النفس بحدوث
البدن اما ان تفسد او متعلق ببدن اخر على
سبيل التناسخ او تبقى موجودة بلا تعلق
لا سبيل الى الاول فان النفس لا تقبل الفساد
والا لكان فيها شيء يجري له المادة يقبل الفساد
ويتبع ... منزلة الصورة لم تفسد بالفعل لان النار

كان ...

الفاسد بالفعل غير قابل للفساد فيجب ان يكون باقيا
مع لوجوب بقاء القابل مع المقبول ثم فيه بحث
اذ ليس معنى قبول الشيء للعدم والفساد ان
ذلك الشيء يبقى متحققا او يجامعه الفساد كما
في قبول الجسم للاعراض الحالة فيه بل معناه ان
ذلك الشيء ينعدم في الخارج واذا حصل ذلك الشيء من
الفعل وتصور العقل معه العدم الخارجي كان العدم الى
الخارجي مقابلا به نوع القياس [illegible] في
حد نفسه في العقل لا في الخارج اذ ليس في الخارج شيء
قبول عدم قائم بذلك الشيء [illegible] يتكون [illegible]
فيه انه يلزم [illegible] محل امكان الفساد [illegible]
[illegible] يجوز ان يكون امرا خارجيا [illegible]
لها وهو البدن فان البدن لما جاز ان يكون محلا

لامكان عدمها وفسادها وقد يجاب بان النفس الناطقة
وان كانت مجردة في ذاتها لكنها متعلقة بالبدن
مدبرة له متصرفة فيه [illegible] في جسم كان [illegible]
الذات فهذا الارتباط الذي بينها وبين [illegible]
[illegible] البدن [illegible] ان [illegible]
لامكان وجود النفس وحدوثها حتى انه يكون مستعدا
لوجودها متعلقة به فيكون البدن محل الاستعداد
وجودها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها
مباينة اياه بل هو محل الاستعداد تعلقها به و
تصرفها فيه ولما توقف تعلقها على وجودها في نفسها
كان هذا الاستعداد منسوبا اولا وبالذات الى
تعلقها [illegible] وجودها من حيث انها متعلقة به وثانيا
بالعرض الى وجودها في نفسها فهذا الاستعداد كان

لفيضان الوجود وعليها متعلقة به ولا حاجة في ذلك الى
نحو استعداد مخصوص اولا وبالذات الى وجودها
في نفسها ليمتنع قيامه بالبدن لانها من حيث وجودها
في نفسها مجردة [illegible] لا يكون مستعدا لما هو
مباين له بالبديهة وفي هذا الحركة الثانية ان يكون البدن
محلا لامكان فساد النفس احتمال انه يكون مستعدا
لعدم النفس من حيث انها مقارنة فيكون البدن محلا
لاستعداد العدم لها من حيث انها مباينة ذاتية بل هو محل
لاستعداد انقطاع تدبيرها عنه لكن لم يتوقف
انقطاع تدبيرها عنه عدمها في نفسها لم يكن هذا الاستعداد
منسوبا الى عدمها لا بالذات ولا بالعرض فلا يكفي هذا الاستعداد
لعدمها في نفسها اصلا بل لا بد له من استعداد آخر وقد مر امتناع
قيامه بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز ان يكون محلا لامكان

لامكان فساد النفس مباينة محل لامكان وجودها [illegible]
الى الثاني لان النفوس حادثة مع حدوث الابدان
على ما مر فيكون التناسخ محالا لان البدن الصالح
للنفس كاف في فيضان النفس [illegible] عن مبدئها
فلو كان بعد تعلق [illegible] به نفس فلو تعلقت به نفس
اخرى على سبيل التناسخ تعلق بالبدن الواحد
نفسان وهو بهتان لانه قيام عليه [illegible] اختصار شرط
فيضان النفس عن مبدئها في حدوث الاستعداد
البدن ثم لا يجوز ان يكون مشروطا بانتفاء في
استعداد البدن لتعلق النفس به نفس موجودة
قد بطل بدنها في حالة تكامل ذلك الاستعداد فلا
تنقص به نفس اخرى حتى يلزم اسد او لا انتفى شرط
الفيضان وهو يرجح بالبديهة اذ لا يتصور [illegible] واحد

من ذاته الا نفس واحدة فظهر ان القول ببقاء النفس
بعد الموت بلا تعلق وهو هذا البحث لان ما ذكره في حجج
موقوف على حدوث النفس وبيانه على ما ذكره في الحجج لبطلان التناسخ صح
قبلها موقوف على بطلان التناسخ كما اشير اليه فيلزم
الدور وقد يستدل على بطلان التناسخ بوجهين
اخرين الاول منهما ان حدوث النفس احدهما ان النفس
المتعلقة بذلك البدن لو كانت متعلقة قبله ببدن اخر لزم
ان نتذكر شيئا من احوال ذلك البدن لان محل العلم
والتذكر هو جوهر النفس الباقي كما كان واللازم باطل
قطعا واعترض عليه بان التذكر انما يلزم لو لم يكن التعلق
بذلك البدن شرطا او الاستغراق في تدبير البدن الآخر
مانعا وطول العهد منسيا وشيء منها ممنوع
لو مفارقة هذا البدن ببدن آخر لزم ان لا يزيد عدد

عدد الابدان الهالكة على عدد الابدان الحادثة وخط
ان الثاني لبطلان المشاهدة فانه قد يحدث وباء
عام فيهلك ابدان كثيرة لا يحدث مثلها الا في
اعصار طويلة وبيان الملازمة انه لو تعلقت بذات
وحدث بدن آخر مثلا فاما ان يتعلق بالبدن الحادث
احد نفسي الهالكين فقط فيلزم تعطل النفس الاخرى
او كلتاهما فيجتمع على بدن واحد نفسان او لم يكن
هناك الا نفس واحدة كانت متعلقة بكلا
البدنين الهالكين فيلزم تعلق النفس الواحدة باكثر
من بدن واحد والتوالي ظاهرة البطلان واعترض
عليه بانه انما يلزم ما ذكر لو كان التعلق ببدن
اخر لازما في الحال وعلى الفور واما اذا كان جائزا
او لازما ولو بعد حين فلا لجواز ان لا يتعلق النفوس

الهالكين الكثيرين بعد حدوث الابدان الكثيرة
وما ذكر من التعطل مع انه لا حجة على بطلانه فليس
بلازم لان الابتهاج بالكمالات او التألم
بالجهالات لا تشغل هداية اللذة ادراك
الملائم من حيث هو ملائم فائدة الحيثية ان الشيء
قد يلائم من وجه دون وجه كالدواء المر اذا علم ان فيه
نجاة من الهلاك فانه ملائم من حيث اشتماله على
النجاة وغير ملائم بل متنافر من حيث اشتماله على ما
يتنفر الطبيعة عنه فادراكه من حيث انه ملائم يكون
لذة دون ادراكه من حيث انه منافر فانه الم
كالحلو عند الذوق والنور عند البصر والملائم للنفس
الناطقة ادراك المعقولات بان يتمكن فيها صور
قدر ما يمكن ان يثبت في تحقق الاول فانا تعقله على ما هو عليه

عليه غير ممكن لذاته وانه واجب الوجود لذاته في جميع
جهاته يبرئ عن النقائص منبع لفيضان الخير على الوجه
الاصوب ثم ادراك ما يليه من العقول
المجردة والنفوس الفلكية والاجرام جميع الاجسام
والاجرام الجسم لكن كثير الاستعمال في السماويات
والكائنات العنصرية حتى يصير النفس بحيث يرتسم
فيها جميع صور الموجودات على الترتيب الذي هو لها
في نفس الامر فيكون حاكيا عقليا مضاهيا للعالم
الموجود كله وللنفوس الناطقة كمال آخر وهو
ان يستعمل العدالة اي التوسط بين طرفي الافراط
والتفريط وهي العفة والشجاعة والحكمة التي هي
اصول الاخلاق الفاضلة فالعفة منسوبة الى
القوة الشهوانية والشجاعة الى القوة الغضبية

والحكمة الى القوة العقلية فاذا حصلت هذه
الكمالات العلمية وادركتها من حيث انها كمالاتها
ومؤثرة عندها اللذة بها لا محالة وهذه الادراك
حاصل لها بعد الموت البتة فيكون اللذة حاصلة لها
بعد الموت وانما قلنا ان هذا الادراك حاصل بعد
الموت لان النفس لا تحتاج في تعقلاتها الى الآلة لكن
الجسمانية فيكون تعقلاتها حاصلة بعد الموت بل ينبغي
ان تزداد تلك التعقلات قوة وكمالا لمفارقة النفس
عن البدن لتخلصها عن كدورات المادة التي كانت
تفقد بها عن ظهور قواهما فيكون اللذة العقلية
حاصلة بعد الموت وهي اكمل واشرف من اللذة الحيوانية
فان مدركات العقل اشرف من مدركات الحس والادراكات
العقلية اقوى من الادراكات الحسية اما الاول فلأن

لان مدركات الحس ليس الا الكيفيات المحسوسة
كالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة
واشباهها ومدركات العقول هي ذات البارى
ية وصفاته والجواهر العقلية والاجرام السماوية
وغيرها ومن البين ان لا نسبة لاحدهما في الشرف
الى الآخر واما الثاني فلوجهين احدهما ان الادراك
العقلي واصل الى كنه الشيء ممتاز بين ماهية الشيء
واجزائها واعراضها متميز بين الجنس والفصل
وجنس الجنس وجنس الفصل وفصل الجنس
وفصل الفصل بالغة ما بلغت ويميز
بين الخارج اللازم والمفارق وبين اللازم بوسط
وبغير وسط واما الادراك الحسي فلا يصل الا الى
ظاهر المحسوس فيكون الادراك العقلي اقوى

وثانيها ان الادراكات العقلية غير متناهية بخلاف
الادراكات الحسية وعدم حصولها اي اللذة
الكاملة بالتعقلات حالة تعلق النفس بالبدن
ان كان لقيام المانع وهو التعلق في البدنية والعلائق
الجسمانية من الشهوات والاخلاق الذميمة كان
المرض الذي يغلب عليه مرة الصفراء لا يلتذ بالحلو
بل يكرهه والالم ادراك المنافي من حيث
هو منافي والشقاوة للنفس الناطقة انما هو الهيئة
المضادة للكمال من الجهل المركب والخلق المذموم والنقص
اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئات المضادة
والمنافي للكمال ادركت المنافي من حيث هو مناف
فيحصل لها الالم العقلي وانما لم تتألم قبل المفارقة
لانها لو كانت مشتغلة بالمحسوسات منغمسة

منغمسة في العلائق البدنية ولم يكن تعقلاتها صافية
عن الشوائب المادية والظنون والاوهام الكا
الكاذبة لم تنتبه لنقصانها وفوت كمالاتها بل اذا
تخلت اضداد الكمال وفرغت لتعقلاتها بالكلية
واشتاقت الوصول الى معتقداتها واذا فارقت
صفة تعقلاتها وشعرت بفوت كمالاتها وامتناع
نيلها وحصول نقصانها شعورا لا يبقى فيه التباس
سعادة النفس الكاملة بتصورات حقايق الاشياء
وبالاعتقادات البرهانية الجازمة المطابقة الثابتة
اذا حصلت لها التنزه عن العلائق الجسمانية والهيئات
الردية اتصلت بعد مفارقة البدن بالعالم القدسي
في حضرت جلال رب العالمين في مقعد صدق الاضافة
الى الصدق لتحققه او للتنبيه على ان النفس ...

مثاله لصدق القول والشيئة عند طبيب متعذر قال اسم
الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن
وهم مهتدون فان لم يحصل لها التنزه عن العلايق
الجسمانية بل تبقى فيها الهيئات البدنية وميلها الى
الشهوات تتضرر بسبب تلك الهيئات والميل
محجوبة عن الاتصال بالسعادات وتبقى مشتاقة
الى مشتهياتها التي التفت بها اشتياق العاشق
المحجور الذي لم يبق فيه رجاء الوصول فتبقى في عذاب
عظيم لكن ليس هذا الامر لازما بل عارض غير لازم
فيزول الالم الذي كان لاجله قال صاحب التلويحات
الظلم المركب هو الذي لا يرجى فيه النجاة بل يبقى ابدا وكان
بسبب عوارض فيزول ويدوم واعترض عليه بان
النفوس اذا فارقت الابدان فاني جاز ان يزول عنها

[illegible]

عنها تلك الهيئات فلم يجز زوال العقائد الباطلة التي
حصلت مع تعبير مقاصد السعادة وان لم يجز فلا يكون
لها شعور بنقصانها كما لم يكن قبل الموت فلا يكون
مشتاقة متعذبة واجيب بان النفوس الكاملة
تمتنع صور المعقولات فيها على ما هي والتي تلتذ بما يناسب
ما اكتسبت ووجدان ما ادركه وكمالها كانت ذات
ادراك فقط صارت مع ذلك ذوات نيل وتمتع
بذلك التذاذ معا واما التي تشتاقت اضداد الكمال
فيها واعتقدت انها الكمال ووجبت الوصول الى ما ادركت
فانها لا محالة تعتقد بعد الموت خارجية فتتعذب
وتصير معذبة لنقصان ما وجبت الوصول اليه لا يزول
الجزم عنها واما النفوس الناطقة الساذجة
اذا فارقتها اذ نزلت بها ادراك الكمال التي تكتسب

بالجمهور متعلق بقوله ظهر في العلوم لم تحصل في هذا الكتب
مشتاق الى الكمال لكن الشوق كامن فيها لا يظهر ظهورا
معتدا ما دامت متعلقة بالبدن لان العلايق البدنية
بلبستها فتذهل الشوق فاذا فارقت فتظهر الشوق فيها
ظهورا تاما وليس معها سبب الكمال وآلته اى البدن
وقواه بوفرها الالم العظيم بملاحظة تكاسلها عن
اكتساب كمالاتها مدة تعلقها بالبدن واشتغالها
تحصيل ما كانت صارفة لها عن الاكتساب من اللذات
الحسية والوهمية وهو الم نار الله الموقدة
التي تطلع اى تعلو على الافئدة اى اوساط القلوب
النفوس الناطقة التي لم تكتسب العلم المشرف
والاشتياق اليه اذا فارقت البدن وكانت خالية
عن الهيئات البدنية الردية حصل النجاة من العذاب

من العذاب والخلاص من الالم لسلامتها عن الم الشوق
والهيئة المضادة وكانت البلاهة ادنى اى اقرب
الى الخلاص من فطانة بتراء اى ناقصة توجب
مجرد الشوق مما قال النبي عم واكثر اهل الجنة
البله واما اذا لم يكن خالية عن الهيئات البدنية فى
فاشتاقت الى مقتضيات تلك الهيئات و
تتألم بفقدان البدن الذي به كانت متمكنة من
تحصيل تلك المقتضيات وتبقى في كدر الهيولى
مقيدة بسلاسل العلايق فتكون في غصة وعذاب
اليم لكنه غير دايم هذا هو المشهور بين الجمهور
وقال اهل التناسخ ان تبقى مجردة عن الابدان النفوس
الكاملة التي خرجت قوتها الى الفعل ولم يبق شيء من
العلايق الجسمانية وتوصلت الى عالم القدس

واما النفوس التى تحت النفوس التى لم تكن لها انتقال بالتعقل فانها
تتردد فى الابدان الانسانية وتنتقل من بدن الى بدن
آخر حتى يبلغ النهاية فيما هو كمالها من علومها واخلاقها
فح تبقى مجردة مطهرة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا
الانتقال نسخا وقيل ربما تنتزل من البدن الانسانى
الى البدن حيوانى يناسبه فى الاوصاف كبدن الاسد
للشجاع والارنب للجبان ويسمى مسخا وقيل
تنزل الى الاجسام النباتية ويسمى رسخا وقيل الى الجمادية كالمعادن والبسائط ويسمى فسخا
المسخ تحويل الصورة الى اقبح منها
وتدبير من تتعلق ببعض الاجرام السماوية للاستكمال
ومن اراد الاستقصاء فى الحكمة والوقوف على مذاهب
الحكماء فليرجع الى كتابنا زبدة الاسرار فى تحقيق الآداب
على طالب تحقيق مطالعة كتب الحقيقة الى علم وشرايط

وشرايط الدين المعقول المنقول قدس سرهم ما دونه
طورهما طور تحرير قدرة كالكبريت الاحمر وتوفيق
والوصول من التتبع الكبير فرغت من تاليفه سنة
ثمانين ثمانى الى ... الكتاب بعون الله الملك
الوهاب على يد ارذل الطلاب احمد ابن محمد غفر الله
له ولوالديه واحسن اليهما واليه فى مدرسة ... بلكر
ضروته تاريخ سنة اربع ماية الف

مم
مم
م
ا

بو نسخهٔ شریفه اصلیه ایچون تمام اولوب مشیئت الله باقی اوله دیکه باذن الله [illegible]

الهيولى جوهر قائم بذاته لا
منفصلا ولا متصلا ومقدارا
بل مستعد لهذه الاوصاف
حال فيه

قال بن كمال باشا الهيولى
[illegible] بانه جوهر بسيط
لا يتم وجوده بالفعل دون
وجود ما حل فيه بذاته

[Универзитетска библиотека „Светозар Марковић“ Београд]
П п. Бр. И3 659